وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

بنية الأحزاب السياسية في الجزائر
دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الشلف

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع السياسي

إعداد الطالب:

- طيفوري رحماني بوزينة أحمد

إشراف الأستاذ:

أ.د: بوزيرة خليفة

السنة الجامعية: 2006-2007

الإهـــــــداء

إلى والدي حفظهما ا

إلى رفاق الدراسة

إليك قارئ هذه الراسلة

إلى كل من يطمح إلى مجتمع أفضل

شكــر وتقديــر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

الدكتور: بوزبرة خليفة

على توجيهاته منذ أن شرعت ف دراسة هذا الموضوع

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو

من بعيد

على إتمام هذا البحث

فاتحة البحث

يقول العماد الأصفهاني في مقدمة كتاب معجم الأدباء "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر".

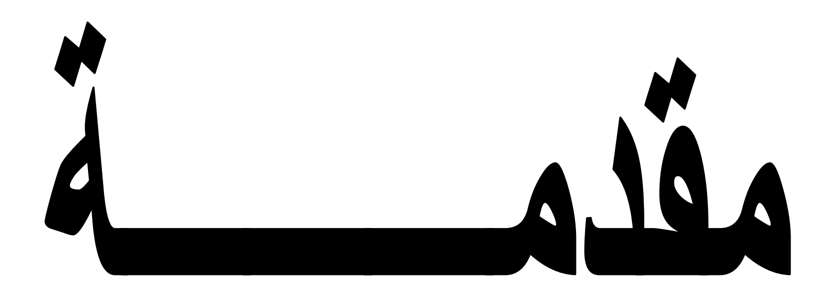
الفهرس

الفصل الثالث: العمل السياسي في تجربة الحركة الوطنية

الفصل الرابع: مرحلة التعددية السياسية ما بعد الاستقلال

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل الثاني: الثقافة بالسياسية لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني


مقدمة

المقدمة:

مما لا ريب فيه أننا أمة بدوية بالأصالة إذ أن انتسابنا البربري و العربي انتساب يحيـ ـل في الحالتين على البداوة.

فالسلف لم ينشأوا فقط بداة، ولكن ثقافة البادية و العقلية الرعوية و الزراعية أثرت في ذلك.

و اعتبارا إلى ما ميز قطاعات سكانية شملها توطن الريف و الإشتغال بالفلاحة و قد لازمتهم عهود طويلة قبل أن يدركوا مستوى من التمدن و الاستقرار.

لقد استرسلت الروح القبلية و طبعت تاريخنا و مدنيتنا و لابستنا في المعاش و الاجتماع و مازالت الأحياء التي تنشأ في المدن و القرى إلى اليوم تتراص و تتكتل وفق انتماءات قبلية.

و هنا تحولت العصبيات عبر تاريخنا القديم و الوسيط إلى دويلات الأمر الذي جعل العقل الجزائري يتطور على مسلمة الدولة القبيلة إذ قر لديه من خلاله موروث التجارب و الأخـبار أن لا دولة و لا اجتماع سياسي يتحقق إلا إذا تداعت له العشائر الأولى فالأولى، و رفعت له شعار وراية، و هو مـا يحدد المآل مسبـقا، إذا التنازع و الجدل الخلافي يقتضي أن تقوم عصبية مناهضة تغالب أخرى و تنتزع منها السلطان، وهذا ما يقرره تقريبا ابن خلدون الذي عايش عن كثب أحوال موطننا المغربـي و استخلص من أوضاعه الحركية قوانين عمرانية و مدنية لا زالت تتحكم في كثير من نظمنا العقلية و التنظيمية و الثقافية.

و ربما تكررت الواقعة العصبية في تاريخنا الراهن من خلال العمل الحزبي و السياسي الذي دشنت به مرحلة الديمقراطية، إذا دلت تجربة الأحزاب عندنا على أن السياسة ما زالت تكتب بالشفرة القبلية و التعصبية.

فلقد كان تداعي الأحزاب يتم على إيقاع قبلي، جهوي، و كان الوازع التجمعي الذي رسم تلك التكتلات وازعا دمويا عاطفيا، و كانت رؤيتها عابرة . و زادها من البرامج هو حديث القبيلة و الدشرة ولا شيء بعده، و كل هذا أدت الدولة القبيلة في إعاقة ميلاد دولة الوطن.

و لا شك أن مجتمـع القبيلة هو مجتمع الذكورة و الفحولة، فالتوازنات تستند فيه على القوة المنازعة.من هنا ساد الحياة وازع المطالب النقابية الغوغائية. فالحزب هو الهيكل التنظيمي الموكول له الدفاع على القاعدة أي المجتمع و ليس عن الطائفة أو الطبقة، و لكن تسرب روح و قيم القبيلة في ذلك مجال منعت ذلك.

بل إن مفهوم المجتمع تراجـع و فقد معناه أمام العسف القبلي و الجهوي الصارخ و الممـارس باسم الحزب و المغطى بشعارات الشرعية. من هنا كان واقع اصطناع النقابة و مشاكلها في المجتمع القبيلة، يخفـي روح العشائرية و إن تقنع بقناع ثقافة المجتمع المدني. لقد أدت بالدولـة عقليـة المحـسوبية و هـذه المحسوبية التي أخذت طابعا طائفيا تقريبا منذ الاستقلال. ففئة المجاهدين مثلا ظل ترتيبها متـصدرا

اهتمامات طيلة العقود و توسعت التمايزات لتقع في درك المحسوبية إذا تهافتت القوى على الدفع بكتائبها و فرقها و احتلالها للموقع و كان لزاما أن تنعكس النتائج على سائر الميادين.

إن ما أريد الاستدلال عليه بالإشارات السابقة و بما سيليها ، أن النظام الحزبي الذي عرفته بلادنا لم يكن من نوع ما عرف الغرب و لا كان يقوم بأداء الوظيفة نفسها، لأنه لم يقم متعلقا بأوضاع الفئات المختلفة داخل المجتمع و لا بمصالحها، إنما قام متعلقا بمقاومة الاستعمار الأجنبي.

و باستقلال الجماعة وإجلاء الاستعمار الأجنبي عنها.

و من هنا قام الحزب لا بمعنى " القسم" أو " الجزء" كما هو في الغرب، إنما قام بالمعنى العربي للكلمة و هو الجماعة ذات القوة ممن تتشاكل أهواؤهم و أعمالهم.

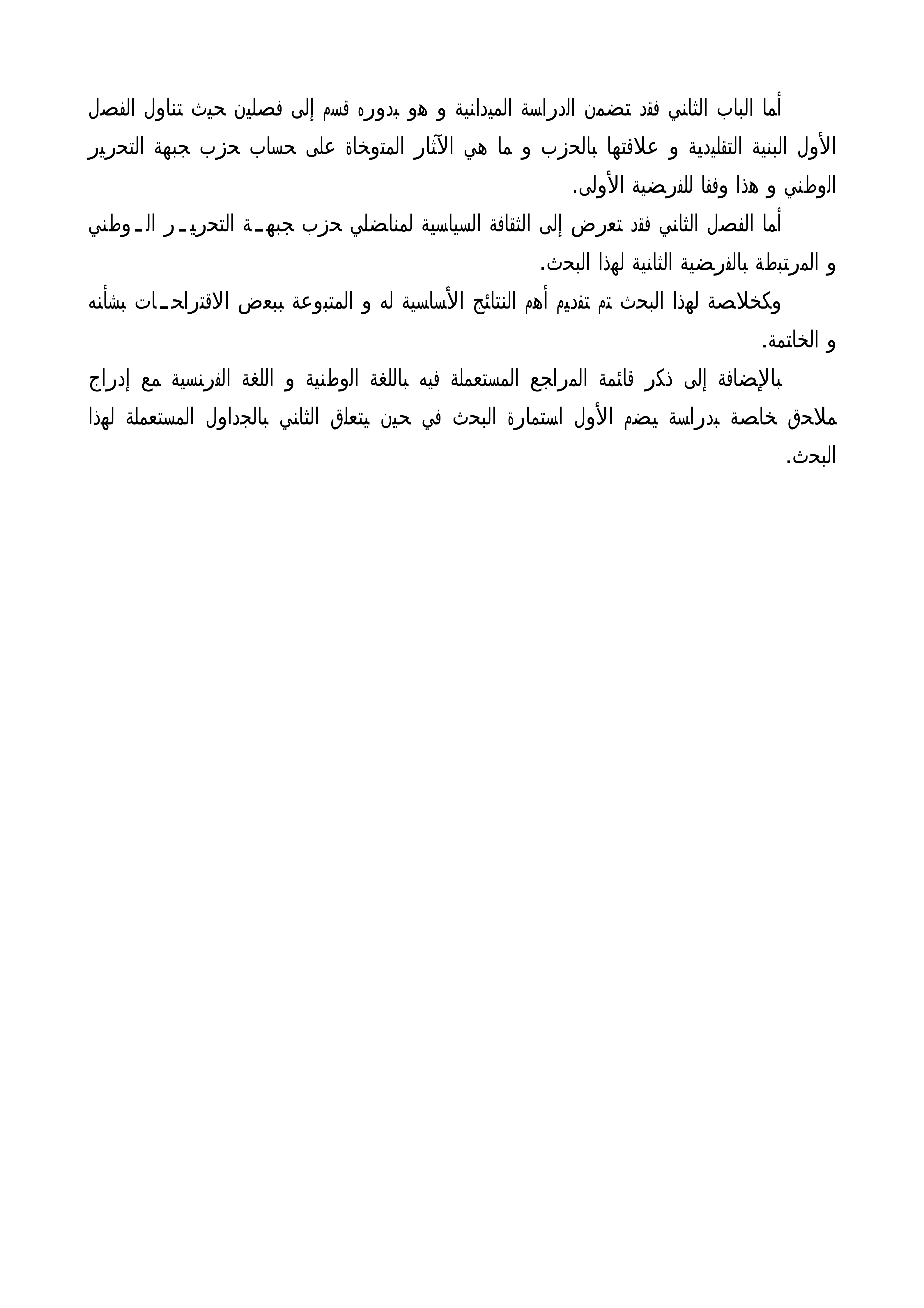
و من أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى بابين أساسين و لقد شمل الباب الأول أربعة فصول، و كل فصل قسم هو الآخر إلى المباحث و المطالب.

و لقد شمل الفصل الأول أسباب اختيار الموضوع للدراسة و الهدف منه و الإشكالية و فرضيات البحث متبوعة بالمقاربة النظرية للدراسة بالإضافة إلى المناهج و التقنيات المـ ـستعملة في البحـ ـث و المعوقات التي تلقاها الباحث أثناء الشروع في البحث.

أما الفصل الثاني فقد اهتم بالظاهرة السياسية كحزب سياسي، ثم إلى نشأة الأحزاب الـ ـسياسية و مفهوم الأحزاب السياسية عبر منظورات مختلفة مع عرض أنواع الأحزاب الـ ـسياسية في أوربـ ـا و الأنظمة الحزبية المعاصرة و دورها في النظم الديمقراطية و الوسائل المستخدمة لدى الأحزاب السياسية.

الفصل الثالث: تعرض إلى الحياة الحزبية في الجزائر مستعمرة و ماهية الأحزاب السياسية التي كانت تشغل ساحة الحركة الوطنية المختلفة و ما نتج عنه من ميلاد جبهة التحرير الوطني. ثم تناول المبحث الثالث طبيعة الحزب و التركيبة الاجتماعية من خلال المواثيق و طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي.

الفصل الرابع: تناول في هذا الفصل التجربة التعددية في الجزائر و ما هي الظروف التي أدت إلى هذه التعـ ـددية مع عرض مكانة حزب جبهة التحرير الوطني في ظل التعددية الحزبية ثم تناول في المبحث الثاني مدى فاعلية الأحـ ـزاب الـ ـسياسية كما تعرض المبحـ ـث الثالث إلى أسلوب المعارضة السياسية و النظام الحزبي. و في المبحث الرابـ ـع تنـ ـاول التنظـ ـيم الـ ـداخلي للأحزاب السياسية و أساليب ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب كما أشرنا إلى دور أحزاب في الحياة السياسية.



أما الباب الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية و هو بدوره قسم إلى فصلين حيث تناول الفصل الأول البنية التقليدية و علاقتها بالحزب و ما هي الآثار المتوخاة على حساب حزب جبهة التحرير الوطني و هذا وفقا للفرضية الأولى.

أما الفصل الثاني فقد تعرض إلى الثقافة السياسية لمناضلي حزب جبهـة التحريـر الـوطني و المرتبطة بالفرضية الثانية لهذا البحث.

وكخلاصة لهذا البحث تم تقديم أهم النتائج الأساسية له و المتبوعة ببعض الاقتراحـات بشأنه و الخاتمة.

بالإضافة إلى ذكر قائمة المراجع المستعملة فيه باللغة الوطنية و اللغة الفرنسية مع إدراج ملاحق خاصة بدراسة يضم الأول استمارة البحث في حين يتعلق الثاني بالجداول المستعملة لهذا البحث.

الباب الأول : الجانب النظري

الفصل الأول: الاطار المنهجي

أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب الكامن وراء اختيار هذا الموضوع يتمثل في نقطتين أساسيتين هما:

- الميل الشخصي إلى كل الموضوعات التي تمس و تخص مسألة الدولة و المجتمع في المجتمعات العربية و الإسلامية بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة.و كذلك بناء على الأحداث التي عشناها و الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة حرجة من التـاريخ المعاصـر و التي ما زالت آثارها إلى يومنا هذا.
- ندرة الدراسات السيوسيولوجية حول الأحزاب السياسية في الجزائر، و خاصة ما يتعلق ببنية الأحزاب السياسية الجزائرية و حزب جبهة التحرير الوطني بالتحديد، و على الرغم مـن تناولـه بأشكال مختلفة من طرف المفكرين و الباحثين لم يسترع بصفة جدية بال المعنيين بالأمر بالرغم من الاعتراف بحساسية الموضوع، بحيث أنه بعد أكثر من عهد طويل من الاستقلال مر على هـذا الحزب التغيرات السياسية وفقا على التغيرات التي طرأت على المجتمع. و أعتقد أن قيامي باختيار هذا الموضوع للبحث حول بنية الأحزاب السياسية و أخذ حزب جبهة التحرير الوطني كدراسـة حالة، هذا يعود في نظري على أنه يشمل تقريبا كل التيارات الفكرية و التوجهات المختلفة.أي بتعبير آخر عبارة عن« هجين اجتماعي و سياسي» مقارنة بالأحزاب السياسية المتعددة، و لكن نظرا لتعدد هذه الأحزاب و إنقسامها و ضعفها نادرا ما وجد أحدهما نفسه في موضع التفرد بالـسلطة أو التفرد بالتمرس بها باسم البلاد بأجمعها.

و يعود ذلك إلى كون هذه الأحزاب مدفوعة إلى النزعات العقائدية بدلا من العمل و إلى تبـادل الإنتقادات بدلا من تبني المسؤوليات.

الهدف من اختيار الموضوع:

يتمثل الهدف من اختيار موضوع بنية الأحزاب السياسية و حزب جبهة التحريـر الـوطني نموذجا في عاملين أساسين أيضا، هما:

- الهدف الشخصي و المتمثل في نيل شهادة الماجستير.
- محاولة دراسة الأحزاب دراسة سوسيولوجية، و من أجل فهم و تفسير بنية الأحزاب السياسية المختلفة و كيف تبنى هذه الأحزاب في البلد المحسوب على البلدان النامية و ما هو تشكله السياسي و الاجتماعي باعتباره من أبرز الأحزاب على المستوى الاجتماعي و السياسي و التاريخي.
- ضرورة التعرف على التجربة الحزبية في بلادنا و التعريف بها لدى الدارسين و المهتمـين بالدراسات السياسية و الحزبية.

- محاولة معرفة الخلفيات التي أدت إلى التراجع أو غياب دور الحزب في مرحلة من مراحل بعد الاستقلال بالرغم بما يملك من الشرعية التاريخية في الحقل السياسي و الاجتماعي.

و بما أن دراسة الأحزاب قد أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى محل اهتمام من قبل القوى السياسية و الاجتماعية في بلادنا، كان لابد علينا محاولة التعرف على مدى فاعلية هذه الأحزاب في الساحة السياسية.

و ربما هذا ما يلاحظ بوجه عام أن عمل الأحزاب السياسية في الجزائر تتميز بنوع من العفوية التنظيمية و التي غالبا ما تكون ناشئة عن افتقار الأحزاب إلى الموضوع النظري، و إلى المـشروع السياسي المتبلور و الناضج، و ربما هذا ما يؤدي إلى نشوء أحزاب سياسية تجريبية أو إختبارية تفتقد إلى دليل النظري و الخبرة التاريخية فتعاني من شلل في فعاليتها.

الأهمية العلمية للموضوع :

إن دراسة موضوع بنية الأحزاب السياسية تدخل في نطاق دراسات علم الاجتماع الـسياسي و الذي يكتسي أهمية علمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الإنساني عامة و المجتمعات العالم الثالث ، و كذلك للباحث الاجتماعي نفسه .

وإذا كانت الأهمية العلمية لهذا النوع من الدراسات تبلغ ذروتها في المجتمعات المتخلفة، لأن هدفها الأساسي تخليص المجتمع من التبعية بأنواعها المختلفة و خاصة النخب السياسية التي هي في أمس الحاجة إلى تشجيع باحثيها على اختلاف تخصصاتهم لتناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل محاولة إيجاد توازن للمجتمع حتى ينهض و يبني مستقبلا قائما على أسس ديمقراطية .

إشكالية البحث :

إن المجتمع الجزائري كجزء من المجتمعات العربية الإسلامية خضع بدوره إلى الهيمنة الأوربية التي أرادت أن تقضي على مقوماته، و ذلك بإدخالها إيديولوجية متكاملة تضمنت نظرة خاصة للمجتمع الجزائري في الماضي و الحاضر و المستقبل ، نظرة يستمد منها الاستعمار محتوى رسالته ومبرر وجوده و استمراره، و ذلك بحكم تصور الإيديولوجية الاستعمارية على أن المجتمع الجزائري يغلب عليه طابع البداوة مكونا من مجموعات عرقية- بربر، عرب، أتراك – و طـوائف دينيـة حيث أنه لم يكن يشكل أمة حسب الإيديولوجية الاستعمارية و التي مازلنا نعيش إفرازاتها و رواسبها إلى يومنا هذا .

لقد ظهرت هذه الإفرازات و تبلورت بشكل تيارات سياسية و إيديولوجية عبر سيرورة تاريخ الحركة الوطنية .

و في إطار البحث عن كيفية التخلص من هذه الهيمنة لجأت هذه التيارات السياسية إلى البحث عن توازنات سياسية و اجتماعية و اقتصادية تكون مناهضة للقوى الاستعمارية و لنمط سيرها .
إلى أن جاءت حركة التنمية الشاملة التي انطلقت منذ أواخر الستينات بإفرازاتها المختلفة لتزيد هذا الوعي عمقا و رسوخا ليصبح عاملا موضوعيا هاما في تحديد مستوى الممارسة السياسية .

و إذا لم يجد هذا الوعي ما يترجمه في أسلوب الحكم و قراراته فسيكون ذلك خروجـا عن الممارسة الديمقراطية، و مصدر إساءة للعلاقات بين الحاكم و المحكومين نظرا للإحباط المتولـد عن التباين بين درجة وعي الفرد و مستوى تجاوب السلطة مع هذا الوعي.

و نتيجة تطور الاجتماعي و السياسي الذي يعيشه المجتمع الجزائري على مستوى الوعي الجماعي تشكل إذن عاملا لا ينبغي تجاهله في ترجيح كفة الحل الديمقراطي و من خلال التجربة الديمقراطية ظهرت عدة أحزاب تطالب بتطبيق الديمقراطية إلا أن هذه الأحزاب أخذت منحى آخر في تكوينها و نشوئها .

لقد تم استحسان أخذ النظم الحديثة من تجارب الغرب المعاصرة، و بدا أن أمور المجتمع الجزائري تتحسن ونهوضه يقوى و يسرع بقدر ما يتبنى هذه النظم الغربية، باعتبار أنها هي ما نهض بالغرب و كسب له التفوق. و من المرجح أن نهوض الغـرب و تفوقه الساحق في القرون الأخيرة يعـود في ما يعود إلى ما استطاع أن يبلوره من نظم إجتماعية و سياسية و اقتصادية و إنتاجية ، سواء من حيث التنظيم الأحزاب السياسية أو من حيث بلورة النظام النيابي التمثيلي ، أو بلورة مؤسسات الحكم و توزيع السلطة بين هيئات الحكم المختلفة ، و سواء من حيث نظم الشركات و طريقة إدارة وحـدات الإنتاج و تقسيم العمل ، و سواء من حيث نظم الجماعات و الهيئات الأهلية و النظم النقابية والجمعوية.

إن الحزب في الغرب فارق و مميز ، و الحزب في بلادنا جامع و رابط و حزب جبهة التحرير الوطني حسبما يدل عليه اسمه كوكيل عن الأمة حيث نشأ بحركة توكيلات ، كان المواطنون يوقعونها باسم جبهة التحرير التي قامت في الوعي ذويها مشخصة للأمة في مجموعها، و لم ينظر أي منها في جماعته على أنه حزب من الأحزاب أو حزب بين الأحزاب، و إنما قام لديه و لـدى ذويه اليقين أنه ممثل الأمة أي للجماعة السياسية في مجموعها و أن غيره في جماعته هم دونه من الأحـزاب . و من ثم قامت الدولة و الحزب على صورة واحدة من حيث الإطار الذي يترسم حدود الجماعة السياسية .

و نحن هنا بصدد التساؤل محوري و هو:

هل المجتمع الجزائري هو الذي بلور الحزب ؟ أم الحزب هو الذي بلور المجتمع ؟

و هل حقا يعتبر الحزب همزة وصل بين القاعدة أي(المجتمع) و السلطة ؟

و من خلال هذه التساؤلات السالفة الذكر و بعد القراءات و البحـث الاستطلاعي أجبـنا على ذلك من خلال الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : لم يؤدي حزب جبهة التحرير الوطني وظيفته الفعلية نظرا لبنيته التقليدية التي حكمته منذ نشأته.

الفرضية الثانية : إن ضعف ثقافة السياسية و القدرة على التأطير القاعدة و التمثيل الحقيقي للمـجتمع لم يترك الشعور بالفاعلية الحزب السياسية لدى فئات كبيرة من المجتمع.

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع و الهدف من دراسته تم تحديد المفاهيم الآتية :

مفهوم البنية :

لمفهوم البنية معان مختلفة جدا في علم الاجتماع من الصعب و ربما من المستحيل وضع لائحة كاملة لتفسيراتها ، سنكتفي إذن بإقامة بعض نقاط الاستدلال .

بالنسبة " لموردوك " يدل مفهوم البنية الاجتماعية على تماسك المؤسسات الاجتماعية ،ليست المؤسسات تجمعا احتياطيا عرضيا ، و بهذا المعنى يكون لها بنية .

وبصورة أعم غالبا ما يكون لمفهوم البنية عند الوظيفيين و البنيويين تفسير قريب من مفهوم النمط يعني وضع لائحة من المتغيرات التي تعتبر ملائمة و تبيان أن هذه المتغيرات تتسم بترا بطات متبادلة قوية إلى حد ما و مبنية أي موزعة بطريقة غير عرضية .

و في حالات أخرى يتم استعمال مفهوم البنية بمواجهة تعابير أخرى أو بالعلاقة معها " فغور وفتش" يميز مثلا المجموعات المبنية عن المجموعات المنظمة و هكذا يعتبر هذا المؤلف أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون مبنية دون أن تكون منظمـة ، و هنا الإشـارة فقـط أن المجموعـات و التجمعات يمكن تحديد موقعها في نوع من المجموعة الاتصالية يتمثل أحد طرفيها بالمجموعات التي تتمثل مصالحها بواسطة تنظيم و أحد أو أكثر و الطرف الآخر بالمجموعات الخاصة بفئات إحصائية بسيطة و بين المجموعات المنظمة والمجموعات التي يمكن وصفها بأنها اسمية يمكننا وضع المجموعات التي يسميها " دهراندروف" كامنة و هي المجموعات المكونة من أشخاص لديهم مصلحة مشتركة و يعتبر " غروفتش " بالإمكان إقامة تدرج للمجموعات المبنية إلى حد ما بين المجموعات الاسمية و المجموعات المنظمة.

يعتبر ما نهايم أن " البنية الاجتماعية هي فسيح القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل و الذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة و الفكر[1].

وفي هذا الحالة يدل مفهوم البنية الاجتماعية بصورة ضمنية على مجمل العناصر النظام اجتماعي معين، فبالنسبة للحزب السياسي يعتبر كتجمع اجتماعي منظم ينطبق عليه هـذا المفهـوم، و ماهية العناصر المكونة له.

و لذلك عندما نتكلم عن الحزب نحن بصدد تكلم على المكونات الحزب في الجزائر سواء كانت العناصر الفكرية أو الاجتماعية،و باعتبار المجتمع الجزائري مكون من التركيبة القبلية في الأساس كذلك الحزب يمكن أن يكون صورة مطابقة لهذا المجتمع.

---

[1] - ر.بودون وف بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة ،سليم حداد، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعة 1986،ص100

الحزب السياسي:

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه " جماعة منظمة من الأفـراد ، تسعى إلى الوصول إلى الحكـم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها " [1].

و بذلك يتميز الحزب السياسي – كجماعة منظمة – عن بقية الجماعات المنظمة الأخرى في أن هدفه هو الوصول إلى مقاعد الحكم ليباشر السلطة و ينفذ المبادئ التي نادى بها في برنامجه السياسي ، و هذا من ناحية .

كما يتميز الحزب السياسي – من ناحية أخرى – بأنه يستخدم الطرق و الوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة ، و بهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات و التنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل و طرق غير مشروعة .

و تدور التعريفات المختلفة للحزب السياسي حول عناصر التعريف الذي قلناه . فقد عرف البعض الحزب السياسي من الزاوية التنظيمية بأنه « ليس جماعة واحدة و لكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد من أقسام ، و لجان و جمعيات محلية ترتبط بعضها بنظام تنسق فيما بنها ».

و اتجه البعض الآخر إلى تعريف الحزب السياسي من الزاوية الفلسفية ،فهو عبارة عن « مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها»[2].

بينما ركز جانب هام من الفقهاء في تعريفهم للحزب السياسي على الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء، إذ أنه « تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معنية بقصد متابعة تنفيذها، بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها».

و يتضح لنا من التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

تنظيم سياسي له هيكل معين و أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم و الدفاع عن مبادئه، و هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب و تنفيذ برنامجه السياسي.

---

[1] - سليم الزغبي ، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية ، في المرشد إلى الحزب السياسي ، الأردن : مركز الأردن الجديد للدراسات ، 1995، ص 82

[2] - Maurice DUVERGER : Les parties politiques .L. Armand Colin Paris .1976 .P 62

الثقافة السياسية :

نعني بالثقافة السياسية الأوجه الثقافة السياسية إذ أن هذه الأوجه تؤلف بذاتها مجموعة منظمة فاموريس دوفرجيه يضع تصنيف من ثلاثة نماذج للثقافة السياسية ، الثقافة الرعوية و ثقافة التبعية وثقافة المشاركة : فليست الثقافة السياسية من النموذج الرعوي على المستوى الوطني سوى تراصف ثقافات سياسية محلية قائمة على أساس القرية أو العشيرة أو المنطقة ، أي أن هذا النموذج لا يتضمن ثقافة سياسية بالمعنى المقصود من هذه الكلمة . و هذا هو وضع كثير من الدول الجديدة التي تضم جماعات لا تجانس بينها كما نجدها أيضا لدى بعض الدول القديمة و المتطورة .

أما ثقافتا التبعية و المشاركة فهما على العكس من ذلك شكلان أساسيان لثقافة الوطنية فالمعارف و العواطف و أحكام القيمة تتعلق كلها بنظام سياسي بأكمله[1] ، و ذلك عوضا عن أن تتعلق بأنظمة فرعية محلية، ففي ثقافة التبعية يعترف الأعضاء بوجـود النظام و لكنهم يظـلون منفصلين تجـاهه و يظل غريبا عنهم بشكل ما ، إنهم ينتظرون منه خدمات و يخشون متطلباته الفادحة، و لكن دون التفكير بالقدرة على تغيير صيرورة النظام بصورة ملموسة و على العكس من ذلك يعتقد المواطنون في ظل ثقافة المشاركة أنهم قادرون على التحكم بمسيرة النظام بوسائل مختلفة، الانتخابـات، التظـاهرات ، العرائض و تنظيم فئات الضغط... الخ.

و يتصل كل نموذج ثقافي بنموذج بنية سياسية، فالثقافة الرعوية تقابل إلى حد كبير بنية تقليدية لا مركزية في حين أن ثقافة سياسية المشاركة تقابل البنية الديمقراطية ، باعتبار أن المشاركة عنصر أساسي في النزعة المدنية .

و يقدر " غبرائيل ألموند" أن التوافق بين الثقافة السياسية و البنية السياسية ضروري لتأمين استمرار النظام فإن كان ثمة تفاوت بين الاثنين فالنظام يتلكأ عندئذ و يتعرض للزوال ، و مع ذلك لا يكون التوافق كاملا على الدوام . و ذلك لعدم توفر تجانس كامل في الثقافة السياسية ، فالثقافة السابقة لا تقوض كليا و لا تستبدل استبدالا كاملا بثقافة جديدة فكل ثقافة مشخصة مزيج من ثـلاث عناصـر محددة، فهي تضم عناصر الثقافة الرعوية و التبعية و المشاركة و لا تتبدل فيها سوى نسب هذه الثقافات الثلاث كما أنها تختلف أيضا حسب عناصر السكان في البلد واحد.

فالفلاحون مثلا أكثر الناس تأثرا بالثقافة الرعوية و أعتقد أن السمة المشتركة للثقافة السياسية كونها تتضمن عناصر متعددة من نماذج الثقافات المتعارضة و هذا بدوره مهم في دعم الوجود الديمقراطي.

---

[1]- محمد توهيل . سسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي ، عمان، دار الحامد . 1998 ص 209

المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية عملية سياسية و يعرفها العلامة "أيكن يتري" بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف، و تشمل المشاركة السياسية النشاطات السياسية المباشرة و النشاطات غير المباشرة و من أمثلة المشاركة في النشاطات المباشرة تقلد منصب سياسي عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت ، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات العامة... إلخ.

أما أمثلة النشاطات غبر المباشرة فهي قراءة الصحف،و العضوية في الهيئات الخيرية و يعرفها "هيربرت كلوسكي" بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي تعني الاشتراك الفردي في مختلف مستويات النظام السياسي[1].

إذن المشاركة السياسية هي تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا فعالا في الحياة السياسية بما يحقق مشاركة فعالة في شؤون مجتمعه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بحيث تكون الفرصة وافية في وضع و صياغة الأهداف العامة و في إيجاد الآليات والوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

الإقتراب النظري للدراسة:

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا و انتشارا في دراسات علم الاجتماع و السياسة المعاصرين ، و لكنها على الرغم من ذلك ترتبط بعلم الاجتماع منذ نشأته ، كما أن بوادرها قد ظهرت كذلك في أعمال كثير من علماء القرنين الثمن عشر و التاسع عشر ممن لا يمكن اعتبارهم علماء وظيفيين بالمقاييس الحديثة.

و لقد برزت و تبلورت البنائية الوظيفية كاتجاه مميز في إطار الدراسات السوسيولوجيا المعاصرة استجابة لكثير من الاعتبارات المعرفية و المنهجية و الإيديولوجية و الواقعية ، و التي شكلت الجانب الأكبر من المناخ العام الذي أحاط برواد هذا الاتجاه و الباحثين الذين أسهموا في تطـويره ، و جعلهم يطرقون دروبا محددة و يهتمون بموضوعات معينة و يحاولون من خلال هذا كله « تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة يمكن أن تكون دليلا و مرشدا للبحوث التجريبية الملموسة » [2]

[1] - شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع، السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة، دار المصرية اللبنانية،2001، ص97

[2] - س.ي. بوبون ،نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر: ترجمة عيون السود، دمشق ، دار دمشق. للطباعة والنشر. 1973 ص47.

كما يعزى شيوع هذا الإتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص إلى اعتبارات تتمثل من ناحية في عزوف معظم الباحثين عن الإعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي ، و ما ينطوي عليه من التحليلات و مغالاة في التمسك بحرفية النصوص القانونية و الجوانب النظامية الشكلية من ناحية و ميل بعض الباحثين إلى مناهضة التحليلات الماركسية، و ما تنطوي عليه من تأكيد على دور الطبقة الاجتماعية و الصراع الطبقي في تحديد اتجاه و مآل عملية التغيير الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى ، فضلا عن اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية و السياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام كما عبرت عنه نظرية النظم لدى روادها الأوائل « توماس كوهن» و«بيبرت ـ الافي» و «ستفين بيبر» و غيرهم ، و بروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي يتسم بالواقعية و يبتعد عن التجريد ، و يهتم بالدراسات المجتمعات السياسية ، و يستوعب في ثناياه و كافة النظم الـ سياسية التقليديـ ة و النامية التي لا تدخل في نطاق العالم الغربي الحديث أو المعاصر فضلا عن هذه النظم الأخيرة نفسها، و تستند التحليلات البنائية الوظيفية بوجه عام – على المسلمات الرئيسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات المبكرة لعلم الاجتماع ، و لم يعد يعتد به لدى كثير من الباحثين المعاصرين.

و هي تقوم أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن المجتمع عبارة عن نسق كلي حقيقي، يتألف من وحدات جزئية عديدة هي النظم الاجتماعية المختلفة . و لذلك يصبح التحليل البنائي الوظيفي ضرورة للتعرف على مختلف النظم التي يتألف منها النسق الاجتماعي الكلي من ناحية و إدراك ما بين هذه النظم من علاقات ترابط و تفاعل و تساند من ناحية أخرى ، فضلا عن تحديد ما تلعبه هذه النظم من وظائف و أدوار من أجل المحافظة على توازن و تماسك و تكامل النسق الاجتماعي الكلي و استمراره . و من هنا كانت تحليلات البنائية الوظيفية لا تهتم بخصوصيات الحياة الاجتماعية و تفاصيلها الجزئية بل تتجه إلى المجتمع كبناء ديناميكي متكامل.

و يعتبر النظام السياسي طبقا لتحليلات البنائية الوظيفية أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي.[1]

و من ثم يعتبر مفهوم النظام السياسي و الأحزاب السياسية في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للدراسات السياسية الاجتماعية المعاصرة .

---

[1] - السيد عبد الحليم الزيات.التنمية السياسية(دراسة في الاجتماع السياسي) القاهرة، دار المعرفة الجامعية 2002 ص 193.

المناهج و التقنيات المستعملة :

أ/ المناهج : بإعتبار أن المنهج هو السبيل الذي يتبعه الباحث في دراسته و باعتباره فنا قائما بترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا لذلك لا يتسنى للباحث اختيار المنهج الذي يستعمله عشوائيا، لأن الموضوع يقول كلمته في تحديد المنهج الأنسب .

بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو تصديق فكرة مطروحة أو جوانب غامضة في جانب من جوانب المعرفة السوسيولوجية . لذلك فإن سعينا إلى الموائمة بين طبيعة الدراسة ، و مقتضى المنهج المختار لتحليل المعطيات المتحصل عليها ، حتم علينا استخدام المنهج التاريخي و هو « اللجوء إلى الماضي قصد دراسة الظاهرة و تحليل اشكاليتها المطروحة لأنه لا يمكن فهم الحاضر دون اللجوء إلى الماضي و هنا يمكن القول أن التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية »[1]

و لا شك أن التاريخ هو سجل الخبرات الماضية فهو « ملف » السلوك البشري منذ القدم ويستطيع لباحث السياسي أن يجعل من التاريخ معملا له فيلجأ إلى الأحداث الماضية حيثما لا يوجد في الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته ، و هكذا يصبح التاريخ مصدرا هاما من مصادر المعلومات السياسية إذ بدون معرفة الماضي يتعذر فهم الحاضر و في ضوء ذلك اهتم علماء القرن التاسع عشر بدراسة التاريخ من أجل تتبع خطوط التطور واكتشاف الأصول التي نبعت عنها النظم الاجتماعية الحديثة فلكل نظام سياسي تاريخه الخاص ، و بدون المعرفة الحقة بأصول و تطور النظم الاجتماعية و السياسية لن يتحقق لنا دراسة شاملة و عميقة للظواهر الاجتماعية و السياسية و المنهج التاريخي قديم و لكنه مازال يأخذ مكانا بارزا في البحث العلمي .

و هذا ما كان يقوم عليه الباب الأول من هذه الدراسة التي اعتمدت على تحليل بعض الأحداث الماضية التي كان لها علاقة بموضوع البحث الميداني و إثراءه، و استخدام منهج دراسة الحالة الذي يساهم إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا فهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة، وهناك من عرفه بأنه منهج يمكن عن طريقه جمع البيانات و دراستها حيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقتها المتنوعة و أوضاعها الثقافية (تعريف فيرتشايلد) . و منهم من عرفه بأنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصـول إلى تعميمـات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار[2] .

---

[1]- بوحوش عمار ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ص 121.

[2]- نفس المرجع، ص 131.

كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة و التفصيلية لعناصر المشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم و أدق . و يهدف هذا المنهج إلى تـوفير البيانات و الحقائق من المشكلة موضوع البحث لتفسيرها و الوقوف على دلالتها .[1]

و استعنا كذلك بالمنهج التحليل الإحصائي اعتبارا لطبيعة أسئلة استمارة و البيانات و المعلومات المتجمعة على ضوئها استعملنا الأسلوب الكمي المرتبط بهذا المنهج لتحليلها ، لذلك فقد قمنا بتكميم المعلومات و البيانات في جداول إحصائية مبنية حسب نوع الأسئلة فمنها البسيط و منهـا المركـب و التي تتشكل في ضوء أكثر من مؤشر واحد و حسب هذا التوجه المنهجي فإننا حللنـا الجانـب الإحصائي باستعمال التحليل المتعدد المتغيرات.

تقنيات جمع المعلومات :

الاستمارة : لتكون عملية إنجاز و تطبيق المرحلة الأخيرة مركزة في جمع البيانات الميدانية استعملنا تقنية الاستمارة و هي وسيلة رئيسية للاتصال بين الباحث و المبحوث و التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي يراد من الباحث معالجتها.[2]

حيث كانت الأسئلة الاستمارة متكاملة و متتابعة ، تسمح بترتيب الأفكار و المواقف المختلفة، و قد أعطينا أولوية لترتيب الأسئلة و تحديدها ، و كانت أغلب الأسئلة مفتوحة و القليل منها مغلقا نظرا لأهمية وصلة الأسئلة بطبيعة الفروض حتى " يمكن بواسطتها التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق "[3]

كما أن لها ميزات كجمع معلومات كثيفة في البحوث الإمبريقية[4] ، إضافة إلى ربح الوقت و اقتصار الجهد، والأكثر من ذلك أنها تمكن المستوجب من السيطرة على أجوبته إزاء أسئلة محددة على نحو دقيق أفضل بكثير من أن يسيطر على حديثة أمام حديث غير موجه خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

و قمنا بالاستطلاع عن الموضوع عن طريق استعمال استمارة تجريبية أولية قصد إدراك بعض النقائص ، و تكونت من أربعين سؤالا توزعت على نفس الأسئلة للاستمارة الحالية وبعد استرجاعها أعدنا ما توجب إعادة النظر فيه حيث قمنا بإضافة التي وجدنا من الضروري إدراجها ، وقللنا من الأسئلة التي تستعصي على المستجوب.

---

[1] - الرفاعي حسين أحمد. مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية و اقتصادية، عمان، دار وائل ،1996 ص 122.

[2] - Gravitz (M) Méthodes des sciences Sociales .Paris .Ed .Daloz 5eme Edition 1981 . P132

[3] - Ghiglion (Rodolphe) et Matalon (Benjamin) les enquêtes sociologiques théories et pratique . paris .Armand c 4eme Edition 1985.P 98.

[4] - Igalens (J) et Roussel (P) Méthodes des recherches en Gestion des ressources Humaines .Paris .Ed Economica 1998 P93.

صعوبات البحث :

لاشك في أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات و المعوقات تتفاوت و طبيعة موضوع البحث وأهميته ، و ما على الباحث إلا أن يحاول قـدر جهـده مواجهـة هذه المعـضلات و المعوقات بقصد تخفيفها و السيطرة عليها و تجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية وفي حقيقة الأمر أن معوقات دراسة بنية الأحزاب السياسية و حزب جبهة التحرير الوطني كدراسة حالة قد تشخصت لي في ثلاث معوقات رئيسية هي :

- حساسية الموضوع ترك أغلب المنخرطين في الحزب يمتنعون عن الملأ الاستمارات .
- الملأ العشوائي للاستمارات.
- قلة دراسات العلمية حول الأحزاب السياسية في الجزائر .

هذه المعوقات جميعها اتضحت لي أثناء الشروع في عملية البحث و دراسته.

الفصل الثاني : نشأة الأحزاب السياسية و تطورها

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى الإطاحة ببعض القضايا النظرية المتصلة بدراسة النظم السياسية وعلاقتها بالبنية السياسية و بالتحديد الأحزاب السياسية. باعتبار أن الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية البارزة في هذا العصر و التي تعكس في نشأتها الظروف الإجتماعية و الفكرية و الإقتصادية و السياسية و التاريخية التي تقوم في ظلها و تترك هذه الظروف بصماتها على شكل هذه الأحزاب، و طريقة عملها و تنظيمها حتى و إن كان بعض الأحزاب يرجع إلى رغبة شخص في الزعامة و على هذا الأساس يتناول هذا الفصل التأصيل النظري للأحزاب السياسية حيث يتعرض إلى مفهوم الظاهرة السياسية في الفكر الغربي ثم إلى نشأة الأحزاب السياسية ثم يتطرق إلى مفهوم الحزب السياسي و الأنظمة الحزبية المعاصرة و دورها في التنمية السياسية للمجتمع.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

من بين الظواهر السياسية التي جعلت المفكرين و الباحثين السياسيين يهتمون بها، الظاهرة السياسية و علاقتها بالمجتمع، باعتبارها السلوك السياسي بكل جوانبه.

و من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى مفهوم الظاهرة السياسية و عوامل نشأة الأحزاب السياسية و تصنيفها و أنواع الأحزاب السياسية في أوربا.

المطلب الأول: مفهوم الظاهرة السياسية

إن الصعوبات التي تواجه دائما في تمييز مجال السياسة ، تثبت أن الوقائع السياسية لا تنفرد بوضوح تام في المجالات الاجتماعية الأخرى .

و إذا كان علم الاجتماع السياسي يقف بين علم الاجتماع و علم السياسة فهو نقطة وصل بين العلمين ، أي يبحث في تحليل الأوضاع التي تخلق الديمقراطية، كما يحال الأحداث السياسية ذات العلاقة بالأحداث ويدرس أشكال العلم السياسي.

و يصف " موريس دوفرجيه" علم الاجتماع السياسي بأنه علم الدولة و بالتالي يأخذ هذا المفهوم كلمة "سياسة " بمعناها الشائع ، فمعجم " ليتريه " يعرف الـسياسة بأنـها علـم حكـم الدولـة و " السياسي " بماله علاقة بالشؤون العامة ، أي انعكاس العامل السياسي على الحياة الاجتماعية ، و كذلك انعكاس العامل الاجتماعي على الحياة السياسية، و ليس هناك من شك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فيه النشاط السياسي ، فالحياة السياسية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي تتسم بتركز السلطات في أجهزة الدولة [1] و كلمة " دولة " بحد ذاتها مأخوذة هنا باعتبارها تعني صنفا خاصا من التجمعات الإنسانية أوفي المجتمعات ذلك لأن هناك معنيين للكلمة ، في الناحية العلمية ، الدولة – الأمة و الدولة –الحكومة ، إن الدولة بالمعنى الأول تعني المجتمع القومي أي نموذجا معينا من التجمعات الإنسانية ظهر في نهاية القرون الوسطى، و أصبح اليوم النموذج الأقوى تنظيما و الأفضل تكاملا، أما الدولة الحكومة فتعني حكام أو رؤساء هذا المجتمع القومي ، إن تعريف علم الاجتماع السياسي باعتباره علم الدولة يعني وضعه ضمن تصنيف للعلوم الاجتماعية يقوم على أساس طبيعة المجتمعات المدروسة ووفقا لهذا التعريف يتعارض علم الاجتماع السياسي مع فروع علم الاجتماع الأخرى [2] .

---

[1] - جان بياركوت، من أجل علم اجتماع السياسي ترجمة:محمد هناء، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 11.

[2] -محمد توهيل، سوسيولوجية العمل و آليات العمل السياسي، المرجع السابق، ص 21. .

حقا أن تعريف ما هو سياسي من خلال الدولة تعريف يتسم بالدقة في تحديد موضوع الدراسة الذي هو أجهزة الدولة على الرغم من الصعوبات التي تلاقيها في تحديد ذلك ، إذ هل تعني الدولة مجموع موظفيها ؟ و في هذا المجال لا نرى الجانب السياسي من النشاط الذي يقوم به حارس المتحف مثلا ، على عكس الإضرابات التي قد تكون لها دلالة سياسية على كل فإن تحديد ماهو سياسي في هذه الحالة ليس بالأمر السهل لكنه مشكل قابل للحل ، خاصة و أن هذا التعريف يتناول جوهر النشاط السياسي، فكل الناس متفقون على أن الدولة هي محور السياسة.

فلماذا لا نعتمد هذا الموقف ؟ نجيب على ذلك فنقول بأن دقة و بساطة هذه التعاريف لا تخلوان من عيوب لافتراض مسبقا خصوصية و أصالة الدولة مما لا يسمح لنا بالخروج عن إطار الدولة بالبحث و المقارنة بشأن الأسس التي تقوم عليها ، ولتوضيح ذلك نتساءل هل المجتمعات التي تعيش بدون دولة هل هي تعيش بدون سياسة ، بالإضافة على هذه المشاكل النظرية ، هناك مشاكل عملية يفرضها هذا التعريف لكونه يجعل علم السياسة يقتصر على دراسة مجموعة من القيم وجوهرها الاجتماعي ، وهذا ما قد يحيد بتحليلنا على الجادة لمنحنا الأولوية إلى ماهو قيمي و تنظيمي ، فنفسر الظواهر الاجتماعية بقيمها عوض عكس ، و بالتالي الظاهرة السياسية لا تعني الدولة ، و هل الظاهرة السياسية تعني السلطة ؟ و هنا نجد معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة و أشهر هؤلاء " لازوال" و " دهل " بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبيردو وموريس دوفرجيه و آرون بفرنسا .

فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة و يعبر عن ذلك " دهل " بقوله أن " النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلة تتسم على وجه الاستقرار بقسط معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة"[1].

نلاحظ بأن هذا التعريف يتصل بالظاهرة أساسية وهي السلطة و ليس هناك شك في أن كل علاقة سياسية تفترض من قريب أو من بعيد هذه الظاهرة ، أضف إلى ذلك أن فكرة السلطة حاضرة في كل مجتمع و لا تقتصر فقط على مؤسسات الدولة ، مما يسمح لنا بالمقارنة بين أشكالها المتعددة حتى يمكننا إدراك ماهيتها التي هي نفسها سواء تعلق الأمر مثلا بمجتمع الاسكيمو أو بالمجتمع البريطاني أو برلمان أو بحزب أو بنقابة .

لا شك بأن هذه النظرية تحررنا من التحليل الشكلي للمؤسسات لفهم السلطة كظاهرة اجتماعية.

---

[1]- المرجع السابق ص 12.

قد يعترض على هذه النظرية بأنها تختصر السياسة إلى صراع من أجل السلطة، وهو موقف عبر عنه من الناحية الذاتية مكيافيل من قبل حيث يرى بأن الشهية لوحيدة لرجل الـسياسة تكمـن في السلطة، أما من الناحية الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار الدوافع الذاتية.

فان السياسة تتجسد فعلا في الصراع من أجل السلطة، ومع ذلك هي شيء آخر غير ذلك.

إن الصراع من أجل السلطة ليس إلا جانبا من جوانب لحياة السياسية، وتظهر السلطة وسيلة للسياسة أكثر منها أساسا لها، فكل موقف يقتصر على دراسة السلطة سوف يهمل جوانب أخرى جوهرية في الحياة السياسية.

و التعريف الجيد هو ذلك الذي يقتصر على مجموعة من الموضوعات على وجه التحديد إن ذلك لا يصدق على فكرة السلطة التي تبدو جد غامضة في هذا المضمار ، كذلك لا يفترض في التعريف أن يسلم بجوهر الوقائع، و عليه ففكرة الدولة لا يمكن أن تعرف السياسي و أخيرا يتحـكم علينـا أن نبتعد عن الأفكار الأولية و الانطباعات سواء من جانب الملاحظ أو من الجانب الشخص موضوع الملاحظة ، فليس كل نشاط سياسيا بمجرد تعريفنا له على أنه كذلك ، يجب علينا أن نعتمد قدر الإمكان مقاييس موضوعية في تحديد ذلك.

و يعتبر مفهوم " ليون دوجي" الذي يدعو إلى التمييز بين الحاكمين و "المحكومين" فضمن كل فئة إنسانية من أصغرها إلى أكبرها و من أسرعها إلى أكثرها استقرارا . هناك من يحكم ومن يطيع ، ومن يصدر الأوامر ومن يمتثل لها و من يتخذ القرارات و من يتلقاها.

إن هذا التمايز يشكل الظاهرة السياسية التي يجب أن تدرس بطريقة مقارنة على كل المستويات ومن كل المجتمعات. [1]

المطلب الثاني : نشأة الأحزاب السياسية :

من العوامل التي تقف وراء الأحزاب السياسية، اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم و تباين فئـاتهم من حيث المصالح الاقتصادية و الاجتماعية، فضلا عن الاختلاف و لتمايز في المـبادئ و الأفكـار و التقاليد، وكذلك التمايز الديني و العنصري.

كما أن التعسف و الظلم الاجتماعي ، و الاستبداد بالسلطة و احتكار الامتيازات و حصرها في فئة محدودة العدد، بالإضافة إلى عدم مراعاة المصالح و الاهتمامات العريضة للمواطنين ، جميعها قد تؤدي إلى نشأة الأحزاب السياسية التي ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم

[1] -ابراهيم أبو الغار ، علم الاجتماع السياسي ، القاهرة ،دار الثقافة للطباعة و النشر ،1979 ص 168.

و لو أردنا أن نتبع النشأة الأولى للأحزاب السياسية فإننا نجد أن بعض المفكرين السياسيين يرجعون النشأة التاريخية للأحزاب إلى سنة 1832 في بريطانيا ، غير أن موريس دوفرجيه في مؤلفه الشهير عن الأحزاب السياسية و في دراسته السابقة في سوسيولوجية الأحزاب السياسية، يرجع هذه النشأة إلى سنة 1850 [1] و لكن قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجمعيات والجماعات القائمة في إيطاليا في عصر النهضة ، بالإضافة إلى وجود أندية يلتقي فيها أعضاء الجمعيات الثورية، و أندية تشبه إلى حد كبير التنظيمات الشعبية التي تهتم باتجاهات الرأي العام ومدى تأثيره في الديمقراطية الحديثة.

لقد ظهرت الأحزاب في بريطانيا أول ما ظهرت ، وتكونت بموجب لائحة الإصلاح سنة 1832وكانت أول حكومة حزبية فيها قد تكونت برئاسة بت الثاني في عهد جورج ثالث [2] و يرى علماء الاجتماع السياسي و السياسة أن تطور الأحزاب السياسة يتوقف إلى حد كبير على تطور مفهوم الديمقراطية على وجه العموم، و الديمقراطية الغربية على وجه الخصوص، فـمن واقع دراسة نشأة و تطور الأحزاب السياسية نلاحظ أن هناك أحزابا قد نشأت عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية ، وهذا ما يطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب و ثمة أحزاب قد نشأت خارج هذا الإطار و هي ما يسميها بعض الباحثين بالأحزاب ذات النشأة التاريخية ، وفيما يلي نتعرض لهذين المصدرين للأحزاب السياسية.

أولا : الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية (البرلمانية)

تعتمد نشأة هذا النوع من الأحزاب على عدة عوامل يتمثل البعض منها في :

1- قيام جماعات داخل البرلمان، وهي ما يطلق عليها بالجماعات البرلمانية.

2- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

3- حدوث اتصال و تفاعل دائم بين هذه الجماعات و اللجان.

و لكن قد يكون هذا الترتيب غير موجود في الواقع ، إذ تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية ، وقد يكون العكس إذ نجد الجمعيات السياسية وقد قامت قبل الانتخبات وبعدها، و قد يمثل المذهب السياسي أو مجموعة الآراء و الأفكار لجماعة ما دافعا قويا في تكوين (الجماعات البرلمانية) في البداية ، مكونة من جماعات محلية ثم أخذت في التطور و النمو حتى أخذت بأيديولوجية معينة .

---

[1] -.Duverger (M) .les parties politiques . Armand colin. paris .1981 P 23.

[2] - المرجع السابق ص 169.

و مع كل هذا فلا يمكن أن نتجاهل أن ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتباط ارتباطا مباشرا بعملية تطور و انتشار الاقتراع الشعبي الذي أدى بدوره إلى تكثيف عدد الناخبين ، كما كان أسلوب الاقتراع العام ذاته سببا جوهريا في انتشار الأحزاب الاشتراكية وخاصة في بداية القرن العشرين.[1]

ثانيا : الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية :

يقصد بالنشأة الخارجية للأحزاب السياسية تلك الأحزاب التي تقوم أو تنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية ، غير أن الشكل النهائي يأخذ وضعه النهائي بتأثير مؤسسة سابقة عليه في الوجود ، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان و خارج نطاق العمليات الانتخابية ، و لهذا نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات و الجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، و هي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية .

فمثلا نجد أنه من خلال النقابات العمالية نشأ العديد من الأحزاب السياسية الاشتراكية في بلدان مختلفة ، بالإضافة إلى إسهام الجمعيات التعاونية من زراعية و غيرها في ظهور الأحزاب السياسية ، كما كان للنشاط الذي تقوم به لجماعة النقابية تأثير بالغ في قيام حزب العمال البريطاني، الأمر الذي يبين مدى أثر الجماعة الفلسفية في نشأة الأحزاب .

و بالمقابل نجد أثر جماعات المثقفين و اتحادات الطلاب و ما تقوم به الحركات الشعبية في أوربا خلال القرن التاسع عشر في تكوين الأحزاب السياسية اليسارية في أوربا ، أما الجماعات الدينية ، و الكنيسة منها على الخصوص فلم تكن أقل أثر في تكوين الأحزاب السياسية ففي هولندا مثلا نجد أن (الكالفانتيين) أنشأوا حزبا مناهضا للثورة ، و ذلك لمعارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ، و قبل ذلك أنشأ البروتستانت الحزب المسيحي في هولندا سنة 1897.

و في فرنسا أقامت منظمة الشباب المسيحي الكاثوليكي سنة 1945بفروعها المختلفة (شباب الطلبة المسيحيين – شباب العمال المسيحيين – شباب الفلاحين المسيحيين) .

بتقديم القادة للحزب و الشيء نفسه في إيطاليا و ألمانيا الغربية سابقا .

ولا يفوتنا هنا أن نسجل أن الأحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة ، في الوقت الذي تبدأ الأحزاب ذات النشأة الخارجية من القاعدة، و من ثم فإن هذا لنوع من الأحزاب نشأ وفقا لقاعدة سابقة و ثابتة،

---

[1] - محمد السويدي علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 ص 94.

و بناءا على ما سبق يمكن القول إن تاريخ الحزب يحمل السمة التي تميز نشأته و اتجاهاته إلا أن الأحزاب ذات النشأة الحزبية تتميز بنوع من الاستقلال الذاتي عن تلك التي تنشأ في أحضان البرلمان . و يرى موريس دوفرجيه أنه حتى عام 1900 نشأ عدد كبير من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان و هذا يطابق الصورة القديمة لتكوين الأحزاب ، بينما تمثل نشأة الأحزاب خارج البرلمان صورة حديثة لنشأة الأحزاب و إذا ما تجاوزت أثر الكنيسة على بعض الأحزاب ذات الطابع الديني ، مثل الأحزاب الكاثوليكية، و أثر الجماعات الصناعية و المالية على الأحزاب ذات الاتجاه اليميني، و أثر الجماعات الفكرية – كالماسونية – على بعض الأحزاب ذات الاتجاه الليبرالي ، فإننا لا نجد إلا عددا قليلا من الأحزاب التي نشأة خارج إطار البرلمان قبل ظهور الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن الحالي و عليه فقد أصبح تكوين الأحزاب السياسية داخل إطار البرلمان أو عن طريق اللجان الانتخـابية هو الاستثناء في حين بات تكونها خارج الإطار البرلماني هو القاعدة.

المبحث الثاني : ماهية الأحزاب السياسية

نبتت بذور الأحزاب السياسية لمعاصرة في النوادي السياسية و التكتلات البرلمانية و اللجان الانتخابية و التنظيمات الشعبية المختلفة.

و لقد ساهمت في إبراز الأحزاب السياسية في صورتها الحالية عدد من الهيئات والمؤسسات ، كان أبرزها النقابات المهنية و التنظيمات الطلابية الجامعية و التنظيمات الماسونية والكنائس و الفرق الدينية وجمعيات المحاربين القدماء وأخيرا الجمعيات السرية .

- سوف ندرس موضوعين يحددان ماهية الأحزاب السياسية هما:

مفهوم الأحزاب السياسية من وجهة نظر مختلفة ثم محاولا إعطاء تعريف شامل للحزب السياسي، ثم نتطرق إلى أنواع الأحزاب السياسية.

المطلب الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب من الظواهر السياسية المعقدة، و لذلك يصعب النظر إلى الأحزاب من وجهة نظر واحدة.

فالأحزاب، كأغلب الظواهر السياسية، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة، و يمكن لذلك دراستها من جوانب مختلفة، و لكن الأحزاب لا يمكن تفهمها و لا دراستها إلا بدراسة هذه الجوانب كافة.

و لتعريف الأحزاب يتعين علينا أن نبين الجوانب المختلفة التي يمكن النظر منها للأحزاب، أي استعراض ماهية العناصر المختلفة المكونة لها ، و ما هي المدلولات المتنوعة التي يمكن إعطاؤها لهذه الظاهرة .

إن النظر لظاهرة الأحزاب ، و في محاولة لتعريفها ، تشمل العديد من المدلولات المختلفة ، فالبعض قد ينظر إلى الحزب نظرة تنظيمية باعتباره أن تنظيم هو الذي يضفي على الحزب أهميته و هو الذي يمكن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف ، و قد يرى البعض الآخر أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب، باعتباره أن وظائف الحزب هي أهم ما يمكن أن يميزه.

1- مفهوم الحزب باعتباره تنظيما:

يعتبر هذا المدلول من أقدم المدلولات استخداما لمحاولة تعريف الأحزاب و يرجع السبب في ذلك إلى نشأة الأحزاب و التي كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب و محاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم و دفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب ، لذلك نجد أن أولى الدراسات التي انصبت على الأحزاب أخذت بهذا المدلول فكل من " ميشال استكورشي" انصبت دراستها للأحزاب ، على أنها « تنظيم » قبل كل شيء [1] و كذلك بالنسبة " لموريس دوفرجيه " حين شرع في تعريف الحزب إلى الأخذ بالمدلول التنظيمي ، حيث يقول : " أن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة ، كاللجان الحزبية و المندوبيات و أقسام الحزب، و التجمعات المحلية كل هذه« الجماعات» يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة ، و هذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على أساس تدريجي هرمي يصفه "دوفرجيه" على الوجه التالي : أن مناضلي الحزب – قادته – يقومون بتوجيه أعضائه و الأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب .

---

[1]- نبيلة عبد الحليم الكامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، بيروت ، دار الفكر العربي . 1982 ص 72.

و بذلك نرى أن التنظيم لحزبي يقوم على أساس من التدرج بين جماعاته المختلفة ،لأن درجة المشاركة في التنظيم واحدة بالنسبة للكافة ".

و نفس المعنى يؤكده " ماكس فيبر" في دراساته « هدف الحزب هو الاستيلاء على السلطة و هدف أعضاء الحزب يبقى تحقيق أهداف مادية و الحصول على امتيازات »[1]

و من هذه التعاريف يتضح لنا على التأكيد على الجانب التنظيمي فنجد " ماكس فيبر" يؤكد على الجانب التنظيمي و يقدمه على أهداف الحزب بينما " دوفرجيه " يركز على التنظيم و يضعه كالعمود الفقري للحزب.

و الواقع أنه لا يمكن القطع بصحة أحد التعريفين، فكلاهما معيب لأنه حاول أن يضع صورة موحدة لجميع التنظيمات الحزبية ، و هي مسألة جد شاقة و غير ممكنة.

فصورة التنظيم الحزبي تختلف من حزب إلى آخر بحسب العلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المكونة للحزب فكل حزب يتكون كما قال«دوفرجيه» من عدة جماعات داخلية، و تتوقف درجة التنظيم الحزبي، على طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات، لذلك يتعين لوضع تعريف للأحزاب يأخذ بمدلولها التنظيمي ، أن نأخذ في الاعتبار ، مكونات هذا التنظيم ، و مستوياته المختلفة :

أ- ينبغي أولا التمييز بين المستويات المختلفة للانتماء الحزبي و يتضح لنا من ذلك أن هناك عدة درجات من الانتماء للحزب. فهناك قادة الحزب و المناضلون و الأعضاء والمؤيدون والناخبون، لذلك يتعين دراسة كل مستوى من هذه المستويات و علاقته بالمستويات الأخرى حتى نقف على الصورة الحقيقية للتنظيم الحزبي .

ب- ينبغي الالتفات أيضا ،في هذا الصدد بضرورة التمييز بين الأجيال المختلفة و مدى سلطاتهم في كل مستوى من مستويات الحزب ، فكلما ازداد عدد الأجيال القديمة في المستويات القيادية للحزب ، كلما كان من الصعب أن يجري الحزب تعديلات هامة سواء من ناحية التنظيم و البرنامج ، و كلما ازداد عدد الأعضاء من الأجيال الجديدة كلما كان هذا التغير ممكنا.

ج- كذلك ينبغي تطرق إلى عامل هام هو طبيعة لعلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب المجموعة الحكومية – إذ كان الحزب هو الذي يحكم- و المجموعات البرلمانية للحزب وقيادات الحزب – و أخيرا الجماعات المحلية التابعة للحزب.

إن التركيز على تحديد صورة التنظيم الحزبي وحدها لا يمكن أن يعطي لنا تعريف شامل باعتبار أن الصورة التنظيم ليست واحدة لكل الأحزاب .

---

[1] - محمد توهيل ، سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي،المرجع السابق، ص 162.

2- مفهوم الحزب بالمعنى الإيديولوجي :

إذا كان المفهوم الأول يركز على التنظيم الحزبي فهذا المفهوم يركز على المبادئ و الأهداف التي يرمي إليها الحزب.

و هذا من خلال الإيديولوجية التي يعتنقها و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فالإيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته الأساسية وهي التي تكمن من الحكم على « لون » الحزب أي على اتجاهه السياسي.

إلا أن تركيز على الجانب الإيديولوجي للحزب كذلك لا يمكن أن يعطي لنا مفهوما شاملا باعتباره يتجاهل الجانب التنظيمي و الوظيفي .

و لذلك يقرر G.wallas في هذا الصدد أن اصطلاح « الحزب » هو ككل الاصطلاحات السياسية يمكن عند سماعه أو قراءاته أن يترك لدى الأفراد انطباعا يختلف من شخص إلى آخر ، فغالبا ما يحدث أن تكون مشاعرنا نحو « الحزب » ناجمة عن انفعال عاطفي نحكم به على اتجاهات هذا الحزب لذلك يتعين على القاعدة أن يحققوا ذلك إلا إذا أوضحوا دون خلط « لون » حزبهم أي هدفه[1]

و لكن رغم ذلك لا يمكن لهذا التعريف أن يعطي مفهوم الشامل للأحزاب لأن هناك أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة و أخرى تتخلى على إيديولوجياتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يظهر هناك اختلاف بين التطبيق و التنظير.

و يمكن إعطاء تعريف للحزب على أساس إيديولوجي أي الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها.

3- مفهوم الحزب على أساس الوظيفي :

يختلف هذا المفهوم على المفهومين السابقين على أساسا أنه يركز على وظيفته الأساسية على الإطلاق و هي وظيفة تولي الحكم.

فنجد ريمون أرون يعرف الحزب على أنه « تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها » أي الحزب السياسي جماعة منظمة و متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة في حالة توليها السلطة،

---

[1] - المرجع السابق ، ص 77.

بغض النظر على الأسلوب الذي ستصل من خلاله إلى الحكم ، و يمثل كل حزب عادة فئات من ذوي المصالح المشتركة[1]

أي الحزب هو مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم ويصبح القاسم المشترك بين جميع الأحزاب هو لوصول إلى الحكم ولكن بطرق منظمة.

إلا أن هناك وظائف أخرى لا يستعان بها للحزب بحيث تلعب الأحزاب أدوارا هامة مثل تكوين رأي العام و تقوم بترجمة الأفكار المختلفة في المجتمع وإيصالها بطريقة منظمة لساطة أي يعتبر وسيط بين المجتمع و السلطة و بالتالي يعمل الحزب على تقريب الحزب بين الحكام و المحكومين.

و لكن الجانب الوظيفي للحزب على الرغم من أهميته لا يمكن تركيز عليه وحده في تعريف الحزب.

فليس كل أحزاب تقف عند تولي الحكم وتكوين الرأي العام بل هناك أحزاب أخرى تقوم بوظائف متعددة كتنظيم الحملات الانتخابية و تنظيم المعارضة و ممارسة الضغوط على الحكومة والعمل على تعبئة وتجنيد أعضاء الحزب و مؤيديه و تكوينهم إيديولوجيا، و كذلك بعض الوظائف الاجتماعية كتنظيم الاحتفالات العامة.

* مفهوم الأحزاب السياسية من وجهة النظر مختلفة الجوانب:

إن كل محاولة للإعطاء تعريف شامل لابد أن يقتضي أن نضع الخصائص العامة المشتركة للأحزاب، و التي تظل رغم تطور النظام الحزبي الحد الأدنى الذي يقوم عليه عماد هذه الظاهرة السياسية.

و لذلك يظل لنا العنصر الأكثر ثباتا في الحزب و الذي يتمثل في الحد الأدنى المشترك بين كافة الأحزاب، و يتمثل في التضامن المادي و المعنوي الذي يربط بن أعضاء الحزب الواحد الذين يدينون بمجموعة من الأفكار السياسية المشتركة.

فهذا الرابط بين أعضاء الحزب الواحد ولد و نما مع نشأة الأحزاب و تطورها و هو الآن و سيظل المحور الذي تدور حوله كل عناصر الحزب من تنظيم و أهداف ووظائف.

إلا أن هذا التعريف يحمل تصورين مهمين، و يتمثل التصور الأول أن الحزب في شكل تيار فكري يعكس رؤية سياسية خاصة و متميزة، هذه الرؤية جمعت بين مجموعة من الأفراد و جعلتهم يلتقون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن الأهواء الشخصية.

---

[1]- عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع القانوني و السياسي ، القاهرة 1975 ، ص 277.

و أنظر كذلك القاموس ا لسياسي – تأليف أحمد عطية ا ، القاهرة 1968 ص 24.

و يركز التصور الثاني على العلاقة التي تربط بين أفراد هذه المجموعة و الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من تجمعهم.

و لكن القاسم المشترك بين كل الأحزاب في الوقت الحالي، فالأحزاب جميعا أيا كان لونها أو طبيعة تنظيمها، تدل على أنها تقوم على أساس من " التضامن بين أعضائها " من أجل تحقيق المصلحة العامة ، لذلك تدعي كل الأحزاب بحق أو بغير حق أنها تتكلم باسم الشعب، و أنها تعبر عن الإرادة الشعبية.

و لذلك يمكن تعريف الحزب كما عرفه " بيردو " Purdeau بأنه « تنظيم يضم مجموعة من الأفراد و تدين بنفس الرؤية السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ ، و ذلك بالعمل في آن واحد ، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، و على تولي الحكم ، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة » [1] .

و أخيرا حاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة التي تضمنتها التعريفات السابقة على نحو التالي:

« الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن أرائهم ومصالحهم و إعلائها، من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة الآتية – مؤازرة الناخبين و المرشحين و لمنتخبين و استخدامهم وسائل تكوين النقد و التأثير على مجموع الشعب و نوابه و احتمال الوصول إلى السلطة جزئيا أو كليا »[21]

و يتضح لنا التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية، تنظيم سياسي له هيكل معين، أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم و الدفاع عن مبادئه.

و هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب وتنفيذ برنامجه السياسي.

---

[1] - نبيلة عبد الحليم الكامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر،المرجع السابق ،ص 82.

[2] سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ،القاهرة ، دار النهضة العربية ،1982،ص 200

المطلب الثاني :أنواع الأحزاب السياسية في أوربا

عندما نشأت الأحزاب السياسية الحديثة في بريطانيا في الثلث الأخير من لقرن الثمن عشر كانت منقسمة إلى نوعين، أحزاب المحافظين من جهة و أحزاب الأحرار من جهة أخرى.

و أصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوربا خلال ثلثي القرن لتاسع عشر ، ثم ظهرت الأحزاب الدينية و الأحزاب الاشتراكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، وكانت المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية بين الـديمقراطيين الذين يدافعون عن حقوق الولايات والفيدراليين المؤيدون لزيادة سلطات الحكومة الاتحادية الذين حل الجمهوريين محلهم بعد ذلك.

و في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة كمـا توجد عدة تصنيفات للأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة.

و قبل أن نعرض بالاختصار للأهم هذه التصنيفات نشير إلى التصنيف الشائع لهذه الأحزاب إلـى أحزاب اليمين من جانب اليسار من الجانب الآخر و بينهما أحزاب الوسط.

كما نشأت على طرق كل جانب من الجانبين أحزاب متطرفة ، تمثل اليمين المتطرف و الـيسار المتطرف.

و لقد صنف « موريس دوفرجيه » الأحزاب السياسية إلى ثلاثة تصنيفات بنـاء علـى اخـتلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف.

- التصنيف الأول :

كان أول تصنيف هو تفريغ الأحزاب السياسية إلى نوعين رئيسيين يتمثل النوع في أحزاب الإطارات (الكادرات) ، و هي التي ظهرت أولا.

و تبنت هذا الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين و الأحرار في أوربا في القرن التاسـع عـشر ، و كذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية ، و يتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية ، التي كانت تعطي للكيف أهمية أكبر من الكم بالنسبة للقيادات.

و أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين من ناحية أخرى حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام « الأولوية للانتخابات » كما ابتدع حزب العمال البريطاني نمط جديدا لحزب الإطارات سنة 1900 ، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية ، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات و التعاونيات و الجمعيات الفكرية.

بينما يتجسد النوع الثاني في أحزاب الجماهير، الذي ابتدعت بنائها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، ثم تحولت إلى أشكال مختلفة بواسطة الأحزاب الماركسية.

كما تمت محاكاته بواسطة بعض أحزاب المحافظين و الأحرار، التي حاولت الانتقال من هيكل حزب الإطارات إلى هيكل حزب الجماهير.[1]

- التصنيف الثاني:

أما التصنيف الثاني للأحزاب " لموريس دوفرجيه" فإنه يقوم على التفرقة بين نوعين من الأحزاب، المباشرة و الأحزاب غير المباشرة ، النوع هو الأصل، و الثاني الاستثناء. و يضرب مثالا لنوع الأول بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحـ زب، و يدفعون اشتراكا شهريا ، و يحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبيتهم المحلية.

في حين يمثل النوع الثاني بحزب العمال البريطاني في سنة 1900 الذي تألف من النقابـ ات و التعاونيات و الجمعيات و التجمعات الفكرية، التي اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك ، و لم يكن للحزب أتباع و لا أعضاء، سوى أعضاء تجمعات الأساس السابق ذكرها.

و مع ذلك، فإن حزب العمال البريطاني تحول خلال النصف الأول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط.

و تتفرع الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات، الأحزاب الاشتراكية من ناحية و الأحزاب الكاثوليكية من ناحية أخرى، و أخيرا الأحزاب الزراعية[2].

-التصنيف الثالث:

بينما ينتظم التصنيف الثالث " لموريس و رفرجيه" ثلاثة أنواع من الأحـ زاب الـ سياسية الأحزاب ذات الأغلبية و الأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة.

و يقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما ما ، بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة ، و يلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.

أما الأحزاب الكبيرة فليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توافرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام.

---

[1] -Maurice Duverger. Institutions politiques et constitutionnel, les grandes systèmes politiques. P.U.F. paris 1980 P100

[2] -Diverger (M). Les partis politiques .L . Armand Colin . Paris 1976 p 49

و إذا تبوأت الحكم وحدها ، فإنها لن تستطيع ممارسته إلا بموافقة و مساندة الأحزاب الأخرى ، فهي لا تحكم – عادة – إلا بمشاركة وسط حكومة ائتلافية ، و يساعدها حجمها على أن تلعب دورا هاما داخـل هذه التحالفات ، فتحصل على الوزارات الأساسية و الوظائف القيادية ، وإذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة ، فإنها تستطيع أن تمارس دور مؤثرا ، يزداد قوة بتحالفها مع جيرانها.

وأخيرا، فإن الأحزاب الصغيرة – على العكس – لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توصية الانتقادات[1] .

* بينما رتب«بييرلالمبير و أندريه ديمشيل» الأنواع المختلفة للأحزاب السياسية داخل أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي:

- الأحزاب البرجوازية التقليدية و تشمل أحزاب المحافظين و الأحرار.
- الأحزاب الاشتراكية و تضم هذه المجموعة الأحزاب الماركسية كذلك.
- الأحزاب الدينية و تحتوي على الأحزاب الكاثوليكية من ناحية و الأحزاب البروتستانتية من ناحية أخرى.
- أحزاب المزارعين التي توجد بصفة أساسية في الدول الإسكندنافية .

بينما قسم "جون كيل الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين تتضمن الطائفة الأولى أحزاب الإطارات (الكادرات) من ناحية و أحزاب الجماهير من ناحية أخرى. و قد أخذ هذا التقسيم من "موريس دوفرجيه".

و تشمل الطائفة الثانية أحزاب المناضلين من جهة و أحزاب الناخبين من جهة أخرى.

أما آخر التصنيفات الفقهية للأحزاب السياسية، فهو تصنيف "جاك كادار" الذي قام بتوزيعهـا علـى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي:

- الأحزاب الحرة و الأحزاب المتسلطة.
- الأحزاب المنظمة و الأحزاب غير المنظمة.
- الأحزاب الصغيرة و الأحزاب ذات الأغلبية.[2]

---

[1] -.Diverger (M). Les partis politiques .op .cit p 384

3- عبد الغني بسيوني عبد ا .النظم السياسية و القانون الدستوري. القاهرة 1997 ص .540

المبحث الثالث: الأنظمة الحزبية المعاصرة

فإذا كان الحزب مفرد و الجمع أحزاب، فمعنى ذلك أن الحديث عن الأنظمة الحزبية لا ينصرف إلى حزب واحد، و إنما إلى حزبين فأكثر.

هذا، بخلاف الحال في حالة التعرض لدراسة التنظيم الحزبي الموجود في دولة من الدول، فقد يكون هذا التنظيم قائما على أساس حزب واحد، أو حزبين،أو عدة أحزاب.

و بناء على ذلك، فنحن نعني بالأنظمة الحزبية نظامين اثنين لا ثالث لهما، نظام الثنائية الحزبية من ناحية،و نظام الأحزاب المتعددة من ناحية أخرى.

و مع ذلك، فإن البعض يتعرض لدراسة الحزب الواحد باعتباره أحد الأنظمة الحزبية و على هذا الأساس سنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب متتالية كما يلي:

المطلب الأول: نظام الحزب الواحد:

إن اعتبار الحزب الواحد أحد الأنظمة الحزبية المعاصرة، أمر لا يستقيم مع المعنى اللغوي لكلمة حزب أي طائفة أو جماعة من الناس، و لا يتوافق مع مفهوم اصطلاح النظام الحزبي، الذي يعني وجود أكثر من حزب في الساحة السياسية.

و لهذا، فإنه إذا كان نظام تعدد الأحزاب أحد السمات المميزة لنظم الحكم القائمة على أساس ديمقراطي في دول العالم المعاصر، فإن الحزب الواحد ارتبط ارتباطا و وثيقا بالأنظمة الديكتاتورية التي ظهرت حديثا خلال القرن العشرين.[1]

و إذا كان هناك "موريس دوفرجيه" في عداد القائلين بوجود نظام الحزب الواحد في الدول الديمقراطية.

استنادا إلى عبارة له ذكرها في مؤلفه الشهير" الأحزاب السياسية" و لكن معنى العبارة –في الجزء الأخير منها- ينفي تماما هذا الفهم الخاطئ.

فقد قال في الجملة الأولى من الفصل الأول المعنون بـ "عدد الأحزاب" في القسم الثاني من كتابه المتعلق بالنظم الحزبية. لقد أصبح التناقض بين التعددية و الحزب الواحد شائعا، حتى أنه اعتبر المعيار الأساسي الذي يميز بين عالمين، الشرقي و الغربي فيما يدعى أن هناك خطأ لأن الحزب الواحد يعمل في إسبانيا (كان هذا في عهد دكتاتورية فرانكو) و في بعض أنحاء الولايـات المتحـدة الأمريكية، بينما يستمر وجود التعددية الحزبية رسميا في ألمانيا الشرقية * و في بعض الديمقراطيات

---

1 - نبيلة عبد الحليم الكامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ،ص .103

الشعبية * غير أن هذا التطابق يظل – في خطـوطه الرئيسية- صـحيحا بين النظـام الـدكتاتوري و الحزب الواحد ، و الديمقراطية و التعددية الحزبية[1]

و أكد "موريس دوفرجيه" من التطابق بين الدكتاتورية و الحزب الواحد، عندما تعرض لدراسة الأحزاب الوحيدة سواء الفاشية منها أو الشيوعية، حيث قال« يعتبر الحزب الواحد – عموما- التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين، و إذا كان الواقع يدل على أن الديكتاتورية قديمة قدم العالم، فإن الديكتاتورية المستندة إلى حزب، كما شوهدت في ألمانيا و إيطاليا و كما تشاهد في الإتحاد السوفيتي (الذي تفكك سنة 1991)،و الديمقراطيات الشعبية (التي سقط معظمها)، تكون نظاما جديدا،و يختلف الحزب الواحد من دولة إلى أخرى من حيث الصلة بين تأسيس الحزب و النظام الحاكم. فقد يكون تأسيس و قيامه سابقا على نظام الحكم، بحيث يكون وصول الحزب إلى السلطة هو السبب المباشر في ظهور النظام الديكتاتوري الذي يستند إلى الحزب.

و هذا ما حدث بالنسبة إلى الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي و تولي لينين ثم ستالين زعامة الحزب و السلطة، في نفس الوقت إلى آخر خلفائها و هو خورباتشوف و كذلك الأمر بشأن الحزب النازي في ألمانيا بزعامة هتلر، و الحزب الفاشستي في إيطاليا بقيادة موسيليني.

و في المقابـل قد يقوم النظام بإنشاء الحزب ليحكم قبضته على البلاد، و يقضي على المـعارضين له بواسطة أجهزة هذا الحزب، كما كان الوضع في البرتغال في عهد سالازار الذي أنشأ حزب الإتحاد الوطني، و في تركيا تحت زعامة مصطفى كمال أتاتورك حيث أنشأ حزب الشعب الجمـهوري، و أيضا في مصر في عهد جمال عبد الناصر الذي أقام الإتحاد الاشتراكي، و من قبله الإتحاد القومي، و هيئة التحرير، و في دكتاتوريات دول العالم الثالث التي أنشأت في آسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية و في بعض الدول العربية.

كما يختلف الحزب الواحد من دولة إلى أخرى من نواحي أخرى ، إذ يوجد اختلاف بالنسبة للمذهب السياسي أو الفلسفة السياسية التي اعتنقها و قام على أساسها الحزب إذا وجد هذا المذهب أو تلك الفلسفة من ناحية.

و من ناحية ثانية ، هناك اختلاف من ناحية درجة النزعة إلى الديكتاتورية في الحكم و استخدام العنف للقضاء على المعارضين، إذ بلغ الحكم النازي في ألمانيا الذروة في هذا المجال ويليه الحكم

2- عبد الغني بسيوني عبد ا .النظم السياسية و القانون الدستوري. القاهرة 1997 ص.

* انهار لنظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية بعد انهيار سور برلين 1989، و أصبحت جزءا من ألمانيا الموحدة منذ سنة 1990.

* أطلق هذه التسمية على الدول التي اعتنقت النظرية الماركسية و على رأسها الإتحاد السوفياتي التي انهار فها هذا النظام في السنوات التسعينات من القرن 20.

الشيوعي في روسيا في عهد ستالين، ثم الحكم الفاشيستي في إيطاليا بزعامة موسوليني، و كان النظام الديكتاتوري في البرتغال في عهد سلازار أقل هذه الأنظمة في نزعتها الاستبدادية و اللجوء إلى وسائل البطش و العنف للمخالفين في الرأي.

المطلب الثاني : نظام الثنائية الحزبية (نظام الحزبين)

تعني الثنائية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين و تشكيل الحكومة بمفرده ، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل، و مع ذلك، فإن نظام الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين، و لكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم ، قليلة التأثير في الساحة السياسية.[1]

إذ أنه من الممكن أن يظهر حزب ثالث يدخل حلبة المنافسة على الحكم و ينتزع الصدارة من الحزبين الرئيسيين، و لكن لفترة زمنية مؤقتة تعود الأوضاع بعدها إلى سابق عهدها من سيطرة حزبين كبيرين على الميدان السياسي.

يرجع ذلك إلى أن الأمر سينتهي بالحزب الثالث إما إلى التقهقر إلى الوراء نتيجة وقوعه بين فكي الحزبين الكبيرين التقليدين ، وإما التقدم إلى الأمام ليطيح أحد الحزبين القديمين ويحتل موقعه.

و تعتبر الثنائية الحزبية ظاهرة إنجلوسكسونية خاصة ، و لكن هذه رؤية تقريبية ، لأن بعض البلاد الإنجلوسكسرنية تعرف التعددية الحزبية.

و يعتبر نظام الحزبين الموجود في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للنظام الانتخابي المطبق هناك، إذ استقر العمل على تطبيق الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية أو البسيطة،الذي يستلزم إجراء العملية الانتخابية. في جولة واحدة، منذ ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان.

و يفسر ذلك بقاعدتين أو قانونين، قانون نسبي يدفع الناخب دائما إلى أن يكون تصويته مجديا، عن طريق استبعاد المرشح السيئ، و إنجاح المرشح الأقل سوءا و إن لم يكن المفضل لديه.

و يؤتي هذا القانون ثماره في ضغط عدد من الأحزاب المتنافسة إلى حزبين فقط،أي إقامة الثنائية الحزبية، وذلك يجعل المعركة الانتخابية مبارزة بين شخصين في كل دائرة.

[1] - محمد توهيل ، سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي ص 170

أما القانون الثاني ، فهو قانون رياضي يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأغلبية، و تقليل تمثيل الأقلية بشكل واضح ، و بذلك تتوفر للحزب الفائز أغلبية برلمانية ساحقة .

و هكذا ، فإن نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في بلد متجانس – أي إجراء الانتخاب في جولة واحدة – يؤدي بشكل حتمي تقريبا إلى وجود الثنائية الحزبية. رغم حدوث بعض الاستثناءات المحدودة في فترات زمنية متباعدة كما يحدث في بريطانيا خلال الانتخابات[1]

و لقد أدى استقرار نظام الحزبين لمدة زمنية طويلة إلى بروز ظاهرة معينة ، وهي ظاهرة التناوب أو التعاقب بين الحزبين الرئيسيين في الحكم و المعارضة.

فكما ذكرنا بدأت المنافسة في بريطانيا بين المحافظين و الأحرار في القرن التاسع عشر، و أسست بين المحافظين و العمال ابتداءا من الثاث الثاني من القرن العشرين .

بحيث يتم تبادل الحكم بين كل حزب في ثنائية من هذه الثنائيات ثم يعود إلى المعارضة في حركة متأرجحة متناوبة.

كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية حركة تناوب حزبية واضحة بين الجمهـوريين و الديمقراطيين بعد الحرب الأهلية حيث تبادل الحزبان الكبيران مواقعهما في الحكم و المعارضة بصورة متعاقبة حتى يومنا هذا ، سواء بالنسبة لرئاسة الجمهورية ،أو الأغلبية النيابية في الكونغرس الأمريكي .

و في محاولة لتفسير ظاهرة التناوب درس هماتشك النظام الإنجليزي ووضع قانون تفكك حزب الأغلبية ، و أرجع هذا التفكك إلى عملتين أساسيتين، فمن جهة تضطر ممارسة الحكم الحزب إلى تخفيف غلواء برنامجه ، و إلى عدم الوفاء بجميع الوعود لمقطوعة للناخبين، فينتج عن ذلك خيبة أمل نسبة كبيرة منهم ، و يكون من الطبيعي أن يرحلوا أصواتهم نحو الحزب الخصم.

و من جهة ثانية يثير العمل الحكومي اختلافات داخل حزب الأغلبية و يزداد الشقاق بين يسار لا يساوم ، و يمين معتدل مساوم.

أما في المعارضة ، فإن الحزب المعارض يبقى أكثر إتحادا أو تماسكا منه في الحكم فمهما يكن النزاع في داخله ، فإن أعضاءه يبقون على اتفاق لمقاومة الحزب الحاكم من أجل الحلول مكانه، فإذا انتصر في المعركة الانتخابية و حل عليه الدور ليحكم ، فإن الخلافات تطفو على السطح.[2]

---

[1] - ألبير مابيلو و مارسل ميرل الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ، ترجمة محمد برجاوي الطبعة الأولى ، بيروت منشورات عويدات 1970 ص 97

[2] - عبد الغني بسيوني عبدا ، النظم السياسية و لقانون الدستوري ، ص 546.

و هكذا ، يؤدي استلام الحكم إلى عملية تفكك في الحزب تضعفه لمصلحة خصمه ، و بالطبع ينزع هذا الأخير إلى أخذ مكانه ، فإذا تم له ذلك ، تعود عملية التفكك إليه لمصلحة المغلوب.

و يرى " موريس دوفرجيه" أن الوصف السابق ينطبق بصفة عامة على الواقع المعاش ، و من الممكن ضرب أمثلة عديدة على تفكك الأحزاب السياسية و هي في السلطة ، كانقسامات الأحرار الإنجليز في نهاية القرن التاسع عشر ، و خصوصا سنة 1885 و سنة 1892 وهي تقترب من أزمة حزب العمال سنة 1931.

و كذلك للنزعات الداخلية في حزب الأحرار البلجيكي التي جعلته يخلي المكان للكاثوليك في القرن التاسع عشر.

كما يرى أنه إذا كان التناوب يظهر في الأنظمة الحزبية الثنائية بالذات ، فإن التفكك في الأحزاب الحاكمة يكون ظاهرة عامة ، فالتفكك لا يكفي إذن لتفسير التناوب و يلعب عدد الأحزاب دورا هاما للغاية في هذا المجال بوضوح، فالتناوب يفترض الثنائية، و النظام الانتخابي يكون عاملا حاسما أيضا ، و هو الانتخاب بالأغلبية النسبية ذو لجولة الواحدة .[1]

المطلب الثالث: نظام تعدد الأحزاب :

توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاث أحزاب فأكثر كما هو الشأن في دول الأوربية و الدول الإسكندنافية ، و الهند و غيرها من الدول.

و يتعين التفرقة بين تعدد الأحزاب وتعدد الآراء والاتجاهات السياسية إذ أن تعدد الأحزاب يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين ، قد يكون ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك ، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي السابق بيانه.

كتجمع سياسي منظم له برنامجه و أعضاؤه و سعيه للوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم . أما تعدد الآراء و الاتجاهات بين جماعات غير منظمة ، تتصف بالتوقيت فهذا يمثل المرحلة السابقة على نشأة الأحزاب السياسية، كما هو الحال في إفريقيا و أسيا و أمريكا الجنوبية،و قد تظهر التعددية في صورة رباعية، كما جرى في بعض الدول عقب ظهور الحزب الشيوعي كحزب رابع بجوار المحافظين و الأحرار و الاشتراكيين.

---

[1] -. DUVER GER. (M) Les partis politiques. op . cet P 405

و أخيرا فهناك العديد من الدول التي يوجد بها تعـددية حـزبية غير محدودة كإيطالـيا وفرنـسا و اليابان و غيرهما من الدول.

و يؤدي نظام تعدد الأحزاب السياسية إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة علاوة أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة و يحول هذا النظام دون استبداد الحكومة لأن وجود حزب أو أحزاب في المعارضة يخضع الحكومة و تصرفاتها لرقابة ويقظة واعية مما يحول دون استبدادها و يسمح بتحديد مسؤولية السياسية العامة حيث تكون كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال فترة توليها الحكم .[1]

و ترجع نشأة التعددية الحزبية إلى أسباب وعوامل مختلفة لعل أهمـها الأوضاع الاجتمـاعية و الطوائف العرقية في الدول من ناحية، و النظام الانتخابي المأخوذ به من ناحية أخرى.

و يمكن أن نعطي مثال على ذلك سويسرا الذي يتوزع انتماء الشعب فيها إلى ثلاث ثقافات مجاورة لحدودها هي الألمانية و الفرنسية و الإيطالية.

أما عن لتأثير النظام الانتخابي في وجود التعددية الحزبية ، فإنه فقه الدستوري يؤكد أن تعدد الأحزاب يتواجد معه الأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة من ناحية ، و يتكاثر عدد الأحزاب بشكل متزايد عند تطبيق نظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبي من ناحية أخرى .

و يوجد نوعان من النظام التعددي نوع يكون فيه جزء أكثر أهمية من بقية الأحزاب الأخرى و له سطوة عن غيره من الأحزاب باعتباره يحوز أغلبية قد تتجاوز 50 % كما وقع في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2002 في الجزائر و التي نال فيها حزب جبهة التحرير الوطني الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني لكن دون التأثير ببرنامجه أو تنفيذه بواسطة تشكيل الحكومة.[2]

فبالنسبة للانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة فانه يسمح بوجود تعددية حزبية واضحة تمثل الاتجاهات السياسية في الدولة, لأنه يترك حرية كبيرة للناخبين والأحزاب السياسية في الجولة الانتخابية الأولى ,و لكنه يجبرهم على تركيز مرشحيهم و أصواتهم في الجولة الثانية .

ويظهر تأثير النظام الانتخابي على الناخب الذي يختار في الجولة الأولى, ويستبعد في الجولة الثانية, لكي يكون تصويته مجديا. كما يتجلى تأثيره على الأحزاب السياسية في قيامها بعقد اتفاقات سرية أو علنية بعد الجولة الأولى. ينتج عنها وجود تكتلات حزبية تحصل على اغلبيات واضحة في الجولة الثانية ,بعد أن كانت تتصارع مع بعضها قبل إجراء الجولة الأولى .

---

[1] - عبد الحميد متولي ، أزمة الأنظمة الديمقراطية ، القاهرة 1969 ص 115.

[2] - علي زغدود ، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2005 ص 23

وإذا كانت التعددية الحزبية لا تعتبر نتيجة حتمية للانتخاب بالأغلبية المطلقة إلا أنها تعتبر النتيجة الطبيعية المتكررة لهذا النظام الانتخابي.[1]

ويعتبر الانتخاب الفردي بالاغلبيةالمطلقة هو النظام المفضل في فرنسا ,اذ يؤخذ به بصورة مطردة باستثناء بعض الفترات الزمنية القصيرة ,سواء بالنسبية للانتخابات التشريعية والانتخابات المتعلقة برئيس الجمهورية ، وهذا ما نلاحظه لدى الأحزاب الفرنسية الموجودة في الساحة السياسية في الوقت الحاضر,فإننا نلاحظ أن الأحزاب السياسية الكبيرة تتمحور في محورين رئيسيين,محور اليمين و محور اليسار,ويوجد على جانبي هذين المحورين أحزاب صغيرة تمثل اليمين المتطـرف الذي تزايدت شعبيته في الفترة الأخيرة من ناحية,و اليسار المتطرف من ناحية أخرى .

يضم محور اليمين حزب التجمع من اجل الجمهورية (RR.P)_حزب الديغولي _ بزعامة **جاك شيراك** رئيس الجمهورية الحالي المنتخب سنة 1995 ,وحزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي(U..D.F)

بينما يشمل محور اليسار الحزب الاشتراكي (P.S) والحزب الشيوعي (P.C)

ويتمتع محور أحزاب اليمين باالاغلبية في الجمعية الوطنية الفرنسية منذ الانتخابات سنة 1993

أما عن نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي فانه يؤدي إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية وانقسامها, وقد تنشأ أحزاب سياسية لا تستند إلى قاعدة شعبية ,أو بدون مبادئ أو برامج سياسية حقيقية ,لان جميع الأحزاب تدرك أنها ستدخل البرلمان ستحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة عددالاصوات التي نالتها الانتخابات .

وينتج عن ذلك صعوبة قيام أغلبية برلمانية قوية تتولى السلطة ,و لهذا تشترك الأحـزاب في وزارات ائتلافية ضعيفة . مما يؤدي إلى حدوث أزمات وزارية تزعزع الاستقرار وتقود إلى الجمود السياسي في الدولة .

وكثير ما يتم اللجوء إلى الإنتخبات مبكرة لحسم الوضع، و لكنها لا تأتي بجديد.

إذا يحصل كل حزب على مقاعده السابقة تقريبا،و تشكل حكومة ائتلافية جديدة كسابقتها ، إلى أن تحدث أزمة كبيرة قد تؤدي إلى إحداث تغيير دستوري في الدولة.

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر.ص 161

المبحث الرابع: دور الأحزاب السياسية

رأينا كيف نشأت الأحزاب السياسية ،و ما لحقها من تطور باعتبارها جماعات سياسية منظمة،و كذلك أنواعها المختلفة.

كما عرضنا للأحزاب السياسية المعاصرة في أوضعها الثلاثة، الحزب الواحد و الثنائية الحزبية،و أخيرا ، تعدد الأحزاب ،حيث حاولنا معرفة الرأي الغالب بأن عدم اعتبار الحزب الواحد نظاما حزبيا ديمقراطيا. وتعين علينا أن نخصص هذا المبحث لدراسة دور الأحـزاب السياسية في النظام الديمقراطية من جهة ، و تقدير الأحزاب السياسية من جهة أخرى عن طريق عرض المزايا التي يحققها وجود الأحزاب السياسية .ثم الوسائل السياسية للأحزاب و ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية:

إن أهمية الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو مجلسيه تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر إذا أن ألأدبيات السياسية المعاصرة تكاد تجمع على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية، لكي تسير هذه النظم في طريقها ،و تنجح في تحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة نظام الحكم ديمقراطي يعبر عن إرادات الأغلبية إذ أن طبيعة النظم الديمقراطية الحديثة التي تقوم على أساس نيابي ،حيث يختار الشعب ممثليه عن طريق الانتخابات ،هي التي جعلت من وجود الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها.

فقد أخذت الأحزاب السياسية تلعب دورها الهام انطلاقا من هذه الطبيعة إذا عملت على استقطاب الناخبين لكي يصوتوا لمرشحيها في الانتخابات بواسطة البرامج الحزبية المنظمة التي تتقدم بها إليهم ، و تعبر من خلالهم عن مبادئها و أهدافها من ناحية .

كما قامت الأحزاب السياسية. من ناحية أخرى باختيار مرشحيها في هذه الانتخابات و عمل الدعاية الانتخابية لهم في مواجهة منافسيهم الذين يمثلون الأحزاب الأخرى .

و تتضح أهمية الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بها في النظام الديمقراطي الليبرالي، إذا تحاول استقطاب المواطنين و تساعدهم على المشاركة في النشاط السياسي القائم في المجتمع، و بصفة خاصة المشاركة في أعمال الانتخابات.

يضاف إلى ذلك .أن الأحزاب تحاول قدر الإمكان .تحديد المشاكل القائمـة في المجتمـع و حصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها، والتي ينبغي على الحكومة أن تأخذ بها في

حل هذه المشاكل.كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الأحزاب السياسية للمساهمة بصورة حقيقية في توجيه السياسة العامة في المجتمع.

و لا شك أن حزب المعارضة في النظام الديمقراطي الليبرالي ، بإمكانه من خلال الانتقادات و الآراء التي يوجهها إلى السلطة الحاكمة، أن يجذب نضر الحكومة إلى وجهات النضر السياسية القائمة في المجتمع و التي تمثل حزب الأقلية.

كما أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف و منحهم الفرصة للاستقرار في مراكزهم التي يشغلونها لفترات زمنية أطول وذلك من خلال منحهم أصواتها في عمليات الانتخاب.[1]

والملاحظ أن الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة مزدوجة:وظيفة إعلام و وظيفة تكوين.

1. وظيفة الإعلام: لا شك أن الأحزاب السياسية ليست محايدة و إنما هي وسائط بين الحاكم و المحكومين، فهي من ناحية تحلل و تبرر الأحداث باعتماد على مطالبها والى ما تتطلع إليه.

وتعد الموطنين و تجعلهم في حالة تعبئة ضد أي قرار يتلاءم مع مصالحهم إنها تقوم بدور الحافز الذي يجمع و يوحد بين الاراءالفردية المتضاربة و المتفرقة و بين الطموحات الكامنة المستترة بصورة بناءة في عقيدة شاملة, وعليه فهي تساهم في التعبير عن الإرادة العامة و توجيهها.

وقد تتعدى وظيفة الإعلام مستوى الناخبين إلى المنتخبين أو الحاكم,فالأحزاب السيـاسية تضع هؤلاء في مستوى مختلف متغيرات الجسم الانتخابي، وتنقل إليهم مطالب الشعب الذي يترقبون أصوات أفراده ,ومن خلال هذا الدور التواصلي المزدوج تبدو الأحزاب السياسية كمحطة اتصال لازمة بين الموطنين و السلطة، و هذا (دافيد أبتر) Dapter يعمق من هذه الوظيفة قائلا : «إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية وهي هيكلة الرأي العام و قياس مواقفه و نقلها إلى المسؤولين الحكوميين و الزعماء المسيرين.

و ذلك بطريقة يصبح معها الحكام و المحكومين و الرأي العام و السلطة قريبين من بعضهم البعض »

و لكن يجب التنبيه هنا إلى أن الأحزاب السياسية غالبا ما تقوم بدورها الوسيطي بين الحكام و المحكومين بشكل غير مرضي ،فهي تحاول ، عندما تكون في مركز الحكم أن تصور الأشياء بصورة تفاؤلية و بطريقة تبعث إلى الأمل .

---

[1] - إبراهيم أبو الغار. علم الاجتماع السياسي . القاهرة . دار الثقافة للطباعة و النشر 1979 ص 177.

و بالعكس عندما، تكون في المعارضة فإنها تتجه إلى تضخيم الأمور،و التهويل من الوضع القائم .

2. وظيفة التكوين: فالأحزاب السياسية لا تكتفي بمهمة الإعلام فقط ، و إنما تباشر مهمة التكوين أيضا . التكوين السياسي للزعماء و الموظفين ،و ذلك بتـأطيرهم و تـ ـ ـربيتهم و توجيههم سياسيا و ايدولوجيا. [1]

إن تأطير الناخبين يعتبر في الأساس عملية إيديولوجية فهو يستهدف تعليم الإفراد السياسة التي يرغبون في أتباعها مع ممثليهم في الحكم ، فالأحزاب السياسية تساعد أعضائها على اكتساب مزيد من الوعي السياسي ، فهي المعول عليها في عملية تكوين الأفكار والمناهج ,وبلورتها في إطار نظري واضح المعالم .فانتساب المواطن إلى الحزب يعبر عن تنازله عن رؤيته الشخـصية و تبنيه لوجهة نظر حزبه

ففي الاتحاد السوفيتي - سابقا – أو في الصين الشعبية يقوم الحزب الشيوعي بعملية التأطير المجتمع بكامله و على العكس لا تلعب الأحزاب السياسية في الولايات المتحـدة الأمريكـية أو في الدول الأوربية ، أكثر من دور «صمام أمان » مهمتها توجيه الأزمات الطبقية و تسكينها و الحـد من تفاقمها [2]و تكتمل وظيفة التأطير بوظيفة التثقيف ،فالأحزاب السياسية تقوم بدور المحرض لجعل المواطنين يتخطون مصالحهم الشخصية الآنية ،و يركزون على مصلحة المجتمع بكامله .

و على هذا المستوى بالذات تتميز الأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة التي لا تعمل إلا لإشباع مصالح بعض الأفراد أو المجموعات الخاصة، إلا أن التثقيف لا يتوقف عند هذا الحد، و إنما يتعداه ليشمل توعية المواطن و رفع مستواهم التعليمي و الثقافي ، لكي يتمكنوا من فهم الظواهر التي تتفاعل في محيطهم الاجتماعي و تفسير الأحزاب السياسية المتعاقبة .

و يمكن القول في هذا الصدد إن الأحزاب السياسية تشكل مراكز للتدريب على ممارسة السلطة السياسية ، إذ لا يخفى أن درجة ثقافة منخرط في حزب سياسي ، له مستوى تعليمي متوسط ،أعلى بكثير من مستوى ثقافي لأي شخص أخر لا ينتمي لأي حزب سياسي كالطبيب أو الاقتصادي أو رجل القانون ......الخ [3]

و يمكن مرة أخرى تلخيص أهم الوظائف الحزب السياسي التي يقوم بها من خلال مختلف الأنشطة العديدة التي يؤديها . و تتمثل في :

---

[1]- محمد السويدي. علم الاجتماع السياسي. ميدانه و قضاياه.ص 97

[2]- أحمد سرحان ، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية ، بيروت ،دار الحداثة ،1980 ص185.

[3]- نفس المرجع .ص 186.

- العمل على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع، و ذلك بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .
- يهيئ لأفراد المجتمع السبيل إلى التعبير عن أرائهم بطريقة منظمة ، مما يزيد من التمـاسك و الترابط بين الحاكم و المحكومين .
- قد يكون وجود الحزب احد أسباب نمو ازدياد الإحساس بالوحدة القومية أو الوطنية ، و ذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، و إضعاف روح التنافس الشخصي بهدف تحقيق المصالح الجماعية المشتركة .
- يهيئ الحزب للشعب إمكانية اختيار نواب متخصصين من بين صفوفه .
- يعتبر الحزب و هو خارج السلطة ،بمثابة المراقب و المحاسب للحكومة على أعمالها ، مما يؤدي إلى أن تضع الحكومة القائمة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها . الذي قد يؤدي إلى إسقاطها، و في سبيل تحقيق هذه الوظائف فإن الحزب يعمل جاهدا على تحقيق الوحدة بين أعضائه عن طريق التوعية و التكوين الأيديولوجي . [1]
-

المطلب الثاني: تقدير الأحزاب السياسية

إذا كانت الأحزاب السياسية قد أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة السياسية في النظام الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه ، فما هي المزايا التي تحققها وجود هذه الأحزاب السياسية المتعددة ؟ و ما هي الوسائل السياسية لهذه الأحزاب .

مزايا الأحزاب السياسية :

توجد عدة فوائد و مزايا تحققها الأحزاب السياسية تتلخص فيما يلي :

أ- تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة و الموطنين إذا تقوم بملء الفراغ الموجود بينهما و تتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة و الحزب الحاكم الذي يتم في النظام الديمقراطية لمناقشة السياسة العامة للحكومة و انتقادها و عرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب و المشاركة في البحث عن حلول لها .

ب- مساهمة الأحزاب السياسية في تكوين رأي عام بين أفراد الشعب بشأن الشؤون العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك بواسطة عرض حقائق الأمور و جوهر المـشكلات التي قد تخفيها الحكومات تجنبا للانتقادات.

---

[1] - محمد توهيل .سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي ص168.

ت- قيام الأحزاب السياسية بتنوير هيئة الناخبين عن طريق توجيهها إلى الاختيار الأفضل حسب أفكار و مبادئ كل ناخب ، بواسطة ما تبذله من جهد في عرض برامجها الحزبية قبل إجراء الإنتخبات العامة و الدعاية لها سواء بالمنشورات أو الصحف أو المؤتـمرات الحـزبية و الاجتماعات الانتخابية و غيرها من الوسائل. .

ث- إثراء الأحزاب السياسية للممارسة الديمقراطية والحريات العامة ، وذلك بما تتيحه من فرص لأعضائها للممارسة هذه الحريات كما أنها تحول دون الاستبداد و احتكار السلطة .

لأن الفرصة متاحة لكل حزب أن يصل إلى الحكم إذا ما حقق الفوز في الانتخابات البرلمانية. حيث يقوم النظام الديمقراطي على أساس تداول السلطة و ليس احتكارها.

ج- اعتبار الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخريج القادة و الزعماء، و هؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة و الخبرة في الشؤون العامة، و الحنكة في الاتصال بالجماهير.

وهذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، و الاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة.[1]

المطلب الثالث: وسائل الأحزاب السياسية :

تحاول جميع الأحزاب أن تحفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية و اقتصادية و السيـاسية بين الأعضاء، و تستعمل الأحزاب في سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمي إلى إشباع شتى رغبات الأفراد. و يمكن إجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب في عناصره الآتية :

أ- الوسائل السياسية: تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر هي :

التمثيل النيابي و المناقشة و الاشتراك في الأعمال الإدارية و القضائية . ففيما يتعلق بالتمثيل النيابي تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الأعضاء و نجاحهم في إسناد المناصب النيابية و الإدارية إليهم. و هؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدون يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الإدارية. أما عنصر المناقشة في الوسائل السياسية ففائدته هي تحقيق التماسك داخل الحزب.إذا هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب. و لا يخفى أن المناقشة العلانية حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمي إلى كسب الأنصار بقدر ما ترمي إلى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء .

.[1]- Maurice Duverger . les partis politiques op cit .p 482.

و العنصر الثالث و هو الاشتراك في الأعمال الإدارية و القضائية. يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه . مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ حتى إذا نجح الحزب في الاستيلاء على الحكم، تمكن من وضع السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على أزمة الحكم. ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي . على هذه السياسة عن طريق الأغلبية لأعضائه ثم يعهد في تنفيذ إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصاره قد احتلوا مناصبها . و يظهر لهذا بوضوح تام في المملكة المتحدة. و بوضوح أقل في الولايات المتحدة الأمريكية [1]و لكن وحدة المبدأ هذه لا يظهر بمثل هذا الوضوح في الدول ذات الأحزاب الأخرى صونا لسلامة التماسك و التضامن بين أعضائها و توثيقا للشعور بالوحدة بينهم ، و لا شك أن هذه الوسيلة تثبت في نفوس أعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم ذوو الخلق الكريم و أهل الفضل الحقيقيون في الشعب و من عداهم من أعضاء الأحزاب الأخرى ليسوا إلا منـافقين و انتهازيين.

وفي الوقت نفسه تستقر هذه الوسيلة في شعور أنصار الحزب و تغريهم بمواجهة خصوم بدون وجه حق ، أو بسبب إساءة الفهم مما يزيد من تماسكهم و تضامنهم ، و لا يتبادر إلى الذهن أن استعمال هذا السلاح مقصور على أصحاب السلطة المطلقة ،بل أن الكثيرين من زعماء الأحزاب في الدول الديمقراطية يتهجم بعضهم على بعض ابتغاء الاحتفاظ بتماسك وحدة أحزابه،غير أن هذه الطريقة، و إن كانت مثمرة في المدى القصير مآلها الفشل في النهاية ، ما لم يكن للحزب مبادئ و برامج واضحة يؤمن بها الشعب .

ب- إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية :

تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها و للجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسـك التام بالشعـارات القومية. و يستوي في ذلك جميع الأحزاب فهي دائما تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحـة ، و كثير من الأحزاب يربط نفسه بالدستور و حكم القانون ليضمن التأييـد العام من الشعـب ، حتى و لو كان واضحا أن هدفه هو القضاء على الدستور و القانون و بعض الأحزاب المعارضة للديـن و القيم تتستر تحت ألفاظ "التقدمية" و الأخوة الإنسانية.

ت- أمل الانتصار :

يظل الحزب محتفظا بكيانه و قوته مادامت قلوب أنصاره عامرة بأمل الانتصار و مايستتبع ذلك من السيطرة على السلطة في الدولة . و يتفكك الحزب و ينفض من حوله الأعضاء إذا ما وهنت فيه هذه الروح أو انعدمت ، غير انه توجد مجموعة من الأحزاب تضل محافظة على

---

[1] - محمد توهيل .سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي ص168.

كيانها رغم شعورها باستحالة الانتصار ، و لعل السبب في استمرار بقاء مثل هذه الأحزاب يرجع إلى نزوع أعضائها إلى التضحية و إيمانهم بالخلود و الرسالة الأبدية .

ث- الوسائل القهرية:

تستعمل بعض الأحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها و استمرار تضامنها. و العنف على نوعين : العنف الساخر ، و العنف المستتر . و تتمثل وسائل العنف الساخر في الزج بالناس في معسكرات الاعتقال دون محاكمة. و الإرهاب السياسي و تطبيق نظام بوليسي خاص و ما إلى ذلك من طريق القمع و التنكيل لإشاعة الرعب في قلوب المواطنين.أما أحزاب الدول الديمقراطية فاديها وسائل العنف المستتر و هي تتمثل في اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي و الضغط الاجتماعي و سياسة التجويع.

ج- وسائل الاتصال:

تستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب من صحف و راديو و تلفزيون و مدارس و ما إليها من الوسائل الأخرى للتأثير في الرأي العام و كسب تأييده و في الدول التي تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم المدارس لخدمة الحزب المسيطر، كما تخضع الصحف و الإذاعة لرقابته الشاملة.[1]

---

[1] - محمد خيرى عيسى. المدخل إلى علم السياسة. القاهرة .1976 ص.271 .272.

الفصل الثالث : العمل السياسي في تجربة الحركة الوطنية

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل مدخلا نتناول من خلاله ميلاد جبهة التحرير الوطني قبيل اندلاع الثورة 1954.ثم أزمة السلطة 1962 و تأثيرها على جبهة التحرير الوطني غداة الإستقلال الوطني، لأنها تساعدنا دون شك في فهم جذور الصراع على السلطة، و تختلف الأزمات التي مر بها الحزب سواء في فترة الأحادية الحزبية أو في فترة التحولات السياسية.

تطور حزب جبهة التحرير الوطني عبر مراحل مختلفة حيث همش في فترات معينة في حين ظهر في فترات أخرى كمؤسسة سياسية قائمة بذاتها حسب الظروف و المتغيرات التي شهدها الساحة السياسية منذ الإستقلال.

و سنتطرق إلى التركيبة الإجتماعية و الثقافية لحزب جبهة التحرير الوطني من خلال المواثيق و المؤتمرات الوطنية و هي مسألة ذات أهمية تفيدنا في معرفة الفئات و العناصر المكونة له و مدى تأثيرها في قراراته و مواقفه. أما عن الأهداف و المنطلقات الإيديولوجية و العقائدية لهذا الحزب فهي الأخرى مهمة لكونها تبرز مبادئه الرئيسية في القضايا الوطنية و الدولية على حد سواء، بالإضافة إلى تصور هذا الحزب للدولة و نظرته للمجتمع.

المبحث الأول : تطور الوضع السياسي في الجزائر

اكتسبـت عملية الهدم و البناء أثناء الإستعـمار أبعاد جديدة إذ باتـت هذه العـملية أشد تـعقيدا وتركيـبا، وذلك بسـبب ما تتطـلبه عملية النـهب الإستعمـاري من تركيبـات معـقدة و متناقضة في كثير من الأحيان .

وقد جند الإستعمار لعملية الهدم والبناء كل ما هو في ترسانته من الوسائل المادية والمعنوية . وكان الهدف الثابت هو تغيير بنية وتكوين المجتمـعات التي تم إخضـاعها بالقـوة و القهر من أجل بناء المجتمع الجديد الذي يمـكن له التكيف مع ظروف الإستعمـار

المطلب الأول : مرحلة قبل اندلاع الحرب التحريرية 1954

بدأت بوادر العمل السياسي بالجزائر في الظهور بعد نهاية الحرب العالمـية الأولـى وذلك عقب صدور قانون الأهالي المعروف بقانون فيفري 1919 والمتعلق خاصة بشروط الحصول على الجنسية الفرنسية ،والحق في التصويت والمشاركة في المجالس المنتخبة .

وكان حزب " الجزائر الفتاة " والذي أسسه الأمير خالد أول تنظيم حزبـي عرفته الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى وكانت " جمعـية العلماء الجـزائريين المسلميـن " هي أبرز تنظيم اجتماعي – ديني سياسي ولو أنه لم يرفع الهوية السياسية .[1]

ومع انقسام النخبة الجزائرية آنذاك الى قسمين ، قسم قبل بشروط الإندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين ، وقسم رفض تلك الشروط ، حيث يرى أن المسـاواة يجب أن تتم مع احترام الشخصية الجزائرية ، وفق المبادئ الإسلامية . وكان الأمير خالد زعـيم هذا الجناح أو التيار.

وهكذا بدأ العمل السياسي لحركة الأمير خالد بتقديم عريضة الى الرئيس الأمريكي ولسون أثناء انعقاد مؤتمر فرساي يطلب من خلالها منح الشعب الجـزائري الحـق في تقرير مصيره بنفسه.

الا ان ذلك لم يتحقق حيث رفض طلبه هذا تماما. فقدر العمل على تحقيق هدفين متكاملين ،أولهما : على المدى القريب ، ويتمثل في خوض غمار الإنتخابـات لتحقيق المساواة مع المستوطنين.

[1] بسام العسلي – الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية بيروت . دار النفائس . 1982 ص 29

وثانيا : على المدى البعيد ، ويتمثل في الإستقلال التام .

وبذلك أخذت حركة الأمير خالد بعدا سياسيا ثوريا استمر الى غاية اندلاع الثورة التحريرية .

وقد خاضت حركة الأمير خالد غمار الإنتخابات البلدية في سبتمبر سنة 1919 وكان البرنامج السياسي الذي تقوم به يتضمن على الخصوص.

- التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي .
- إلغاء القوانين الإستثنائية ا لمتعلقة بالبلديات المختلطة
- التعليم الإجباري بالغتين العربية و الفرنسية .
- ولقد نال هذا البرنامج دعم معظم فئات المجتمع الجزائري ،مما جعل حركة الأمير خالد تفوز بالإنتخابات المحلية هذه وقد اعتبرت فرنسا هذا الفوز سابقة خطيرة يجب إفشالها، فقامت بإلغاء هذه الإنتخابات [1].

✓ وبعد ذلك تم نفي الأمير خالد الى فرنسا سنة 1923 ثم الى سوريا سنة 1926 وذلك بسبب موافقة السياسية ، وقد قامت فرنسا بحل الحزب - الحركة - سنة 1936 متهمة زعمائه بالمعاداة لفرنسا.وتوفي الأمير خالد بسوريا سنة 1936 .

الا ان زعماء الحزب لجئوا إلى العمل السري ، ثم قاموا سنة 1925 بتأسيس حركة نجم شمل افريقيا ، التي تأسست في بداية الأمر من المهاجرين في فرنسا .

في شكل منظمة ترعى المصالح المادية والمعنوية للعمال المغاربة ، ما فتئت أن تحولت هذه المنظمة إلى حزب سياسي سنة 1927 [2].

- حزب نجم شمال إفريقيا :

في سنة 1927 تولى " مصالي الحاج رئاسة الحزب وقد تبنى هذا الأخير البرنامج السياسي للأمير خالد في مجمله مع بعض الاختلافات التي تحمل النزعة الإستقلالية *

وكان البرنامج السياسي لهذا الحزب يتضمن على الخصوص مايلي:

---

1 / ابو القاسم سعد الله " الحركة الوطنية الجزائرية 1900 -1930 – الجزء الثاني طبعة الرابعة : بيروت : دار الغرب الإسلامي 1992 ص 291

[1] يسمى هذا الإتجاه أو التيار بدعاة المساواة

[2] محفوظ قداش، جيلالي صاري، المقاومة السياسية 1900-1954 الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب1987 ص10-11

* يدعى هذا الإتجاه بالتيار الاستقلالي

- الاستقلال التام للجزائر.
- الجلاء التام لجيوش الإحتلال.
- إنشاء جيش وطني .
- إلغاء قانون الأهالي والقوانين الإستثنائية الأخرى.
- حرية الصحافة و الجمعيات والإجتماعات والحقوق السياسية و النقابية .
- الحق لجميع الجزائريين في الوظائف العامة بدون تمييز،مع المساواة في الأجور.
- التعليم باللغة العربية إجباري واعتبار اللغة العربية لغة رسمية .
- حرية حركة التنقل المطلقة بفرنسا و البلاد الأجنبية الأخرى
- تأميم كبريات الأملاك التي استولى عليها الإقطاعيين المحتلين وتوزيعها على عمال الأرض .
- ونظرا لأن هذا البرنامج يستجيب لطموحات الشعب الجزائري ، فقد التف حوله المواطنون بكثرة مما جعل الإستعمـار يرى ذلك خطر كبير يحدق به لذلك لجـأ إلى تشريد ونفي وحل الحزب.
- إلا أن هؤلاء الزعماء ، أعادوا تأسيس الحزب تحت اسم جديد وهم نجم شمال إفريقيا المجيد ، وكان ذلك سنة 1932.

وقد عقد مؤتمر في 28 ماي 1933 حدد فيه البرنامج السياسيون ، والمطالبة المستعجلة لما قبل الاستقلال وبعده.

ونظرا للنشاط المتزايد للحزب واستقطابه للجماهير الملتفة حول البرنامج والمتمثل أساسا في الإصرار على الاستقلال كحل وحيد.

فقد قامت السلطات الفرنسية بحل حزب سنة 1936 مرة أخرى وقد أعاد الزعماء تشكيل الحزب سنة 1937 تحت إسم حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج

- حزب الشعب الجزائري:

تكون حزب الشعب تكوينا يغاير مكان عليه تشكيل حزب نجم شمال إفريقيا، إذ اعتمد حزب الشعب بالدرجة الأولى على الجزائريين وكان برنامجه مركزا على تأليف حكومة

جزائرية شعبية وبرلمان (مجلس النيابي) واحترام حقوق الأمة الجزائرية ، وبعث اللغة العربية والاعتماد على الدين الإسلامي[1].

وبقي حزب الشعب حتى تلك الفترة حزب شرعيا، ولم تكن مكافحته إلى أن تزيده نمو ونشاطا ، وذلك القمع الذي مارسته الإدارة الفرنسية ضد إطارته قد دعمت من وجوده واكتسبته تعاطف الجماهير معه عبر أقاليم الجزائر بعد أن كانوا يقتصرون على العمال المهاجرين في فرنسا .

وفي سنة 1939 أصدرت الإدارة الفرنسية قرارها بحل "حزب الشعب الجزائري"و منذ ذلك الوقت صناع حزب الشعب في متهات عديدة بين العمل العلني والعمل السري وهذا بعد اعتقال رئيس الحزب مصالي الحاج سنة ، 1941 وتواصلت طيلة سنوات إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث اعادو تأسيس الحزب بعد تغير اسمه من جديد إذ أصبح يعرف بحركة الإنتصار الحريات الديمقراطية

- حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية:

كانت حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية التي حلت محل حزب الشعب الجزائري الذي كان لا يزال منحلا يؤيد إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة على أساس الإقتراع دون تمييز من أي نوع وقرر مصالي الحاج أن يشترك في الإنتخابات ليضع هذا البرنامج أمام الشعب الجزائري ، وليختبر فكرة استقلال الجزائر عن طريق صناديق الإنتخاب إلا أن رفضه دخول مع جبهة واحدة تشمل الشيوعيين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجماعة العلماء ، لذا قرر عدم الإشتراك في الإنتخابات تحاشيا لوقوع الإنقسام في الصفوف إلا أن نشاط حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية بقي على ما هو عليه رغم القمع الشديد، كما أن عدد المنخرطين في صفوفه لم ينقص وان كان مركز اهتمامهم منصبا بالدرجة الأولى على الإنتخابات مما جعل نشاطهم يستقطب حول أهداف محدودة و مشكلات ثانوية.

وهكذا أصبحت الحاجة ماسة إلى التجديد في الطرائق والكفاءات البشرية بالرجوع إلى القاعدة الشعبية عن طريق عقد المؤتمرات دورية موسعة ، ولكن شئ من هذا لم يحصل وبقيا الحزب يدور في هذه الحلقة و بذلك فقد الدفع الثوري الذي انطلق به وصار عمله عقيما [2]

---

[1] الأمين الشريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 15

[2] مصطفى الأشرف . الجزائر الأمة والمجتمع، الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب –1983-ص145

- **جمعية العلماء المسلمين الجزائرية :**

إن هذا الإتجاه الإصلاحي الذي يتزعمه الشيخ عبد الحميد ابن باديس و التي تأسست بتاريخ 08 ماي 1931 وفي الحقيقة امتداد لأصول و أفكار و الشيوخ السابقين وقد كانت تأسيسها ردا على تلك الإحتفالات الصاخبة والاستفزازية التي أقامتها فرنسا احتفالا بمرور قرن على احتلالها للجزائر وقد كان شعارها الجزائر وطننا والـعربية لغتنا و الإسـلام ديننـا و بالرغم من أن هذه الجمعية ليست حزب سياسيا إلا أن برنامجها كان يتضمن محورا سياسيا كما سنرى .

وقد احتوى هذا البرنامج على ثلاثة محاور و هي :

أولا : المحور الديني يعتمد على :

- تطهير الدين من البدع و الخرافات .
- دعوة الجزائريين للمحافظة على أحكام وشعائر وأخلاق الدين الإسلامية.

ثانيا : المحور الثقافي والإجتماعي : ويحتوي على :

- تأسيس المدارس الحرة بالعربية لتدريس و تعليم الناشئة .
- إنشاء النوادي الثقافية لنشر الوعي السياسي .
- محاربة الآفات الإجتماعية.

ثالثا : ويتضمن على الخصوص **:**

- مقاومة سياسة التجنيس والتنديد بالحكم الإستعماري .
- تحقيق الإستقلال للجزائر على مدى البعيد .
- العمل في سبيل الوحدة العربية الإسلامية .

وإذا كانت جمعية العلماء المسلمين لم تكن حزبا سياسيا بأتم معنى الكلمة. كما قلنا سابقا ، إلا أن مساهمتها الكبيرة في العمل الوطني جعل منها قوة رئيسية في الحركة الوطنية،ولعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية و الحفاظ على الوحدة الوطنية ، والمقومات للشعب الجزائري . ومناهضته للإستعمار .

أما بالنسبة للإتجاه الإندماجي فيمثله حزب الشعب الجزائري ، و الذي تأسس سنة 1938 من طرف فرحات عباس وكانت مطالب الحزب إصلاحية بالدرجة الأولى اجتماعية واقتصادية

وبعد الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1946 بالذات قام فرحات عباس بتأسيس حزب جديد يسمى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

- الإتحاد الديمقراطي للأنصار البيان الجزائري :

كانت هذه الحركة الثانية التي تركت بصماتها القوية على الأحداث الـ سياسية للجزائر . خلال فترة ما قبل الثورة 1954 حيث كان رئيسها منساقا للبحث عن صيغة توفيقية تسمح بالإندماج مع فرنسا مع الإحتفاظ بالهوية الإسلامية وكان برنامج هذا التيار الإندماجي يتضمن على الخصوص النقاط التالية .

- حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية ، وإدماج الجزائر في فرنسا
- المساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين .
- إلغاء قانون الأهالي .
- تمثيل نيابي عادل للجزائريين في جميع المجالس المنتجة.
- تطبيق القوانين اجتماعية مثل قانون العمل، والضمان الإجتماعي على الجزائريين

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه أو التيار ظل معزولا عن الجماهير لذلك بدا في التشتت واتجه اغلب أعضائه إلى الاتجاهين الإصلاحي والاستقلالي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استمر الأفراد الباقين يناضلون الى غاية اندلاع الثورة التحريرية حيث انضموا وناضلوا فيها.

- **حزب الشيوعي الجزائري** :

تعود بوادر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري إلى سنة 1924،وظل خمسة عشر عاما ، فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي. وحصلت المجموعة الجزائرية في مؤتمر "فيليربان " الذي عقد في فرنسا سنة 1935 على الحق في إنشاء حزب مستقل.

وان ظل هذا الحزب يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا ومر الحزب الشيوعي في الجزائر منذ العام 1935 بسلسلة من التقلبات والتناقضات.[1]

---

[1] بسام العسلي – الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، بيروت دار النقاش- 1982 ص121

حيث كان يضم في صفوفه أوربيين وجزائريين ، وركز في برنامجه أساسا على قضايا العمال و الديمقراطية فقط. وقد استمر في العمل السياسي حتى أثناء قيام الحرب التحريرية سنة 1954 حيث رفض الانضمام إليها وأعلن صراحة معارضته لها منددا بالثورة واصفا إياها بالفاشية والفوضى مع الإشارة إلى انضمام بعض أعضائه بصورة فردية إلى الثورة فيما بعد .

وهكذا يجمع الباحثون على ان الحركة الوطنية قد نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية مع تكوين " نجم شمال الإفريقي " و في الأوساط الإصلاحية للعلماء ك " حركة الشيخ عبد الحميد بن باديس " كما يذهب الكثيرون إلى أن النخب ذات الأصول الإجتماعية المتوسطة التي انحازت إلى الحركة الوطنية ،وأثرت فيها كثيرا في تونس و المغرب ، ولم تلعب هنا سـوى دور ثانوي نظرا إلى أنها قد التحقت بها متأخرة أي بعد الحرب العالمية الثانية ، إضافة إلى كونها كانت واقعة تحت تأثير الثقافة الفرنسية .

أما ما يسمى بالزعماء التاريخيين ، الذين أعلنوا حرب التحرير سنة 1954 ، وكذلك إطارات جيش التحرير، فإنهم ينتسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة التي صاغت إيديولوجية الشعوبية في ظروف الحرب ،ومن خلال اتصالها بجموع الفلاحين شكلوا قاعدة العمل المسلح .

بقي أن نذكر فقط بأن فترة حرب التحرير تتسم بتشكيل نواة لدولة مستقلة خارج الجزائر وسيكون مصير الجزائر مستقلة الى حد كبير بدون النخبة السياسية فقد وقعت تصفيتها منذ البداية ولكن بالعلاقة التي ستقوم بين الجيش من ناحية وجماهير الفلاحين من ناحية أخرى .

وقد كتب "محمد حربي " في تحليله لهذه الظاهرة :"انه لايمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين .. إن مشاركة الفلاحين كانت هامة على مستوى الميداني ولكنها كانت سلبية على مستوى التوجيه والوعي.. فليس من باب الصدفة أن نلتقي – زمنيا "ثورة الريف" مع استهداف السكان الريفيين لعملية تصفية ومعاناتهم من وضعية انبتات وهم محبوسين في المحتشدات ... إن نظرية الثورة إنطلاقا من الريف التي صاغها "فانون" تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية ، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي أنشأت داخل الجيش"[1].

[1]عبد الباقي الهرماسي- الدولة والمجتمع في المغرب العربي، بيروت – مركز الدراسات الوحدة العربية- 1987 ص 43.

وبتجاوز فترة الثورة ستبرزان حقيقتان الأولى ظهور جيل جديد أفرزته الحرب، لاصله له بالأحزاب السياسية ، ولا علاقة له بالعالم الخارجي والثانية إصرار الإطارات العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشعب واستبعاد أعضاء القديمة.

ومن هنا نستطيع القول كخلاصة أن الجزائر قد عرفت التعددية الحزبية قبل إندلاع الحرب التحريرية في أول نوفمبر 1954 ، وما يمكن قوله بأن الأحزاب الوطنية قبل نوفمبر وكل الأحزاب التي تعرفها الساحة السياسية اليوم ، نجد أن الأحزاب الأمس مع كل ما ينسب إليها من عيوب وما يمكن أن تتهم به من مخالفات ، هي أحزاب انبثقت من واقع سياسي جماهيري أو نخبوي، سواء تعلق الأمر بحزب الشعب ألجزائري ، أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بعد أو بأحباب البيان أو جمعية العلماء (باعتبار أنها كانت في الواقع أمر جمعية سياسية لها أسلوب متميز في خدمة الانتماء وتحقيق الأهداف السياسية للأمة أو بحزب الشيوعي الجزائري نفسه.

المطلب الثاني : أثناء حرب التحرير

يمكننا أن نقول أن التعددية الحزبية التي كانت موجودة في الفترة الاستعمارية ، وذلك بوجود عدة أحزاب الآنفة الذكر وكما رأينا في المطلب الأول وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد تخلى عنها بمجرد قيام الحرب التحريرية حيث توحد الشعب وبعض الأحزاب والجمعيات في جبهة التحرير الوطني [1].

وبالرجوع إلى نداء أول نوفمبر الذي تم فيه إعلان المبادئ العامة للدولة الجزائرية المستقلة نجده ينص صراحة على ضرورة تأسيس دولة عصرية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية واحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني [2].

وجاء مؤتمر الصومام 1956 كمحطة أخرى إذ كرس في وثيقة المنهج السياسي الديمقراطي واعتباره الخيار الوحيد الذي يساوي بين الجزائريين مع أولوية العمل المسلح لأن المرحلة تتطلب نبذ الخلاف والصراع للوصول للاستقلال.

---

[1] بقيت عدة أحزاب تنشط دون ذوبان في جبهة التحرير الوطني ، إلى غاية حلها من طرف النظام الجزائري بعد الاستقلال نذكر منها : الحزب الشيوعي ثم حل في 1962/11/25.

[2] بيان أول نوفمبر 1954.

وتكريسا لذلك أيضا جاء برنامج طرابلس 1962 في بيانه الختامي على أن "الديمقراطية بالنسبة إلينا لا يجب أن تتوقف عند الحريات الفردية بل يجب أن تكون خاصة تعبيرا جماعيا للمسؤولية الجماعية".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع ضم مختلف الحساسيات والشخصيات والأحزاب مما يعني إن النية كانت تتجه إلى اعتماد نظام تعدد الأحزاب وهو ما تعززه كلمة ديمقراطية الواردة في البيان لأننا لا يمكن أن نتصور ديمقراطية حقيقية دون التعددية الحزبية.

ويستخلص مما سبق ذكره حول هذه المرحلة أن الأحزاب أو الحركات المختلفة التي قامت في هذه المرحلة أو الحقبة التاريخية كانت في الحقيقة من أجل هدف أسـاسي وحيـد في بداية الأمر وهو الحد من المظالم ، ثم تطورت بعد ذلك إلى المطالبة بالأهداف أخرى كالمساواة وفي النهاية أصبحت تطالب بالاستقلال.

وفي الحقيقة وكما يقول أسامة الغزالي [1] فإن هذه الأحزاب والحركات والجمعيات غير رسمية بالمعنى المحدد حيث لم تكن السلطات الاستعمارية تسمح بقيام مثل هذه الأحزاب أو الجمعيات ولا السماح لها بالسعي إلى السلطة بالطرق الدستورية على أسس ديمقراطية .

واستثناء كانت تسمح في المراحل الأخيرة من الحقبة الاستعمارية لبعض الأحزاب من أجل تبييض الوجه الاستعماري، دون وجود نص قانوني تستند إليه.

وقد أدى هذا الوضع بجل الأحزاب والحركات والجمعيات المتعددة والمختلفة إلى وضع نصب أعينها مبدأ الكفاح من أجل الاستقلال وهو ما أدى في نهاية الأمر على ظهور الحزب الواحد متعدد التيارات والأعراق والاتجاهات ألا وهو جبهة التحرير الوطني.

و باعتبار أن القوى الاستعمارية عملت في بادئ الأمر على تشجيع قيام الأحـزاب السياسـية عامة ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية و على الخصوص أحزاب النخبة التي تعتمد علـى تأييد الإدارة الاستعمارية و كذلك على الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية مما أنقذ هؤلاء التأييد الشعبي و دعم من جهة و بشكل كبير حركة القومية التي شكلت فيما بعد النواة الأساسية لقيام الحزب الواحد أو الجبهة الوحيدة التي واجهت الاستعمـار في حـرب شعبية و هي جبهة التحرير الوطني ذات التعددية العرقية و الحساسيات و الاتجاهات المختلفة إلى غاية

---

[1] اسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت مؤسسة الرسالة 1987 ص 115

إعلان الاستقلال حيث عادت التعددية الحزبية و لو بشكل غير معلن أدى إلى صراعات حتى تم حل كل الأحزاب كما سبق ذكره.

و باعتبار أن الأحزاب السياسية الوطنية السابقة الذكر قد عرفت انقسامات خطيرة في داخلها و صراعا سياسيا فيما بينها تولدت عن هذه التعددية الروح الانهزامية و رفض الكفاح المسلح بحجة خمول الشعب و انعدام الوعي الاجتماعي و من ثم حتمـت الظـروف السياسية و الاجتماعية أن تندلع الثورة التحريرية بواسطة طليعة ثورية شعبية و دون وجود قيادة أو زعامة حزبية سياسية أو رئاسية فردية لهذه الثورة وقد أكد أصحاب البيان أول نوفمبر على اعتبار جبهة التحرير الوطني هي الوحيدة التي تتولى قيادة الثورة و ذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل المواطنين ومناضلي الأحزاب السياسية للانضمام إليها.

و بالتالي إبعاد الصراعات الحزبية عن الحرب التحريرية سواء باحتوائها أو بتحزيبها، و بالرغم من هذا التوحد و الالتفاف حول جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري طيلة حرب التحرير و إلى غاية الاستقلال التام، إلا أن التعددية الحزبية كانت موجودة حيث بقيت عدة أحزاب مؤسسة متواجدة، و قد نتج عن ذلك نشوب خلاف حاد بعد توقيف القتال بين زعماء الثورة حول التكيف السياسي للنظام الذي سيتم اعتماده لبناء الدولة و حول تولي السلطة ، و قد كان طبيعيا أن تتولى جبهة التحرير الوطني السلطة بمفردها بعد قيادتها للنضال السياسي و العسكري أبان الثورة التحريرية.

المبحث الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني:

إن الظروف السياسية لظهور جبهة التحرير الوطني و قيادتها للثورة تتمثل أساسا فيما آلت إليه وضعية الشعب الجزائري إجتماعيا و اقتصاديا و ما عرفته الحركة الوطنية من التشتت و المتمثلة في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيما بعد من تشتت و خلافات حادة.

فبالنسبة لوضعية الشعب الجزائري كان يعيش وضعا إجتماعيا ، يتميز بالبؤس الفظيع نتيجة لسياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل المحتل الفرنسي و القائمة على تعميق الفوارق الاجتماعية بين المجموعة القليلة من السكان الأوروبيين – المستوطنين – الذين تسهر الإدارة الاستعمارية على خدمة مصالحهم و حمايتها من جهة و الملايين من الجزائريين الذين لم يكن نصيبهم سوى الفقر المدقع و الجهل المطلق و المرض القاتل و البطالة الدائمة و الواسعة الانتشار.

و إذ كان الجزائريون جميعا عانوا من عدم الإنصاف والمساواة مع المستوطنين فإن الفلاح الجزائري من تلك المعاناة كان كبير جدا.إذا كان الفقر ضاربا أطنابه في أوساط الفلاحين الذين سلبت أراضيهم نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على المصادرة و الضرائب المرهقة .و هكذا فبعد مرور قرن و ربع قرن من الوجود الاستعماري لفرنسا في الجزائر كانت وضعية الجزائريين غداة 1954 تتميز بما يلي :« ... قدر عدد الجزائريين الذين يملكون أقل من عشر الهكتارات بحوالي (483, 438) جزائريا بمتوسط 3,7 هكتار للعائلة الكبيرة يقتات مجموعهم من مساحة زراعية تبلغ (1378,464) و يصل أرباب العائلات الذين يعيشون على الفلاحة (1.850,000) فردا من بينهم (8000,000) شخصا في بطالة جزئية أو كلية مثل العمال الزراعيين الموسميين و ما تحت البروليتاريا الفلاحية ،و قد سجلت الإدارة الاستعمارية في تلك الفترة (1950- 1954) 250,000 طلبا للعمل فيما كان يسمى بورش البطالة »[1]ورغم ما يلاحظ بالتفوق العددي للسكان الجزائريين على المستوطنين الفرنسيين إلا أن التمايز كان ظاهرا و جليا من الاستعمار الفرنسي، حيث نجد أغلب السكان الجزائريين يعيشون من الزراعة كمصدر وحـيد لـدخل الأسـرة الجزائريـة. في حـين كـان الـمستوطنون مـن فرنـسيين

[1]- عامر رخيلة،لتطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962-1980)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 37.

و أوروبيين قد جعلوا من أخصب الأراضي الزراعية كمصـدر للثروة و استثمار الأموال مستغلين اليد العاملة الجزائرية بأجر رمزي .

و هنا يمكن أن نستنتج أن الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري المزرية كان لها دور مهم في استجابة الشعب الجزائري لنداء أول نوفمبر الداعي إلى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي.

و إذا كان بعض الكتاب و المؤرخين لا يرون في هذه الأوضاع عاملا من العوامل التي كانت وراء استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأول.

فإن هناك عامل آخر مهم و هو الأزمة السياسية لحزب الشعب الجزائري ثم بعد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1] و من خلال عقد مؤتمرها الثاني في شهر أفريل 1953 و هو الأول منذ 1947 و الذي احتلت فيه مسألة الديمقراطية في الـتقرير الـعام للجـنة المـركزية و مناقشات المؤتمرين حيزا كبيرا إلى جانب رفضها تقديس الزعيم و هو ما يكشف عن تنامي التيار الرافض لتمركز السلطات في يد «مصالي الحاج» إذ ما كادت تمضي ثمانية أشهر عن انعقاد المؤتمر حتى بدأت الخلافات التي كانت قائمة داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية تأخذ طابع العلانية بعد أن كانت تجري في السر و تزداد تأزما إذ وجه كل من حسين الأحول ، و بن يوسف بن خدة و عبد الرحمان كيوان نداء باسم اللجنة المركزية في صحيفة حزب الجزائر يدعون فيها مختلف فئات الشعب الجزائري لعقد مؤتمر تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية و التنظيمات الثقافية و الشخصيات الوطنية المستقلة و كانت هذه الدعوة تظـهر ما وصل إليه النزاع بين اللجنة المركزية و مصالي الحاج و أنصاره.

لكن تلك الدعوة لم تجد صداها و لم ينعقد المؤتمر و برزت على الساحة خلافات الحزب « حركة الانتصار للحريات الديمقراطية » فكثرت الخلافات في أوساط المناضلين حول المشاكل السياسية الأساسية و كان للاجتماعات و التظاهرات التي نظمها حزب حركة الانتصار في الجزائر و في فرنسا في أواخر ماي و الأسابيع الأولى من جوان 1954، ولم يظهر فيها سوى اثنين من أعضاء اللجنة المركزية و هما " أحمد ميز غنة و مولاي مرباح " مؤشرا على ما وصل إليه الخلاف داخل الحزب الذي انقسم إلى ثلاث نزعات:

---

[1] - سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح زمن اليقين : دراسة حول تاريخ الجزائر ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية 2003، ص 73.

أ- النزعة الأولى : تضم أنصار مصالي الحاج الذين عقدوا مؤتمرا استثنائيا في منتصف جويلية 1954 في " اوزنو" ببلجيكا و قرروا أثناءه بالإجماع تنصيب مصالي الحاج رئيسا مدى الحياة للحزب، و أعلنوا حل اللجنة المركزية و أعلن مصالي من " تيورت" عن فصل بعض أعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب الانحراف السياسي و الأخطاء الكبيرة وكان مصالي أثناء المؤتمر المذكور قد تم تخويله جميع السلطات ليحدد الخطة السياسية و يطرد من يشاء من صفوف الحزب.

ب- النزعة الثانية : فهي تضم فريق من أعضاء اللجنة المركزية الذين قرروا بدورهم عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر أوت 1954 كرد على أنصار مصلي الحاج بل على مصالي شخصيا الذي أعلان عن حله للجنة المركزية.[1]

و قد قرر أثناء هذا المؤتمر فصل مصالي الحاج و أحمد ميز غنة و مولاي مرباح من كل الوظائف الحزبية و إلغاء مؤتمر بلجيكا الانقسامي و نتائجه.

ج- النزعة الثالثة : في ظل تلك الخلافات بن القادة للسيطرة على الحزب كان مناضلو الحزب من أعضاء المنظمة الخاصة الذين إتعضوا من تجربة المنظمة التي اكتشفتها السلطات الاستعمارية سنة 1950 ولاحقت محركيها ساد أولئك المناضلين الشباب شعورا عاما بأن الجهود التي بذلوها منذ 1947 يجب أن لا تذهب سدى فقرروا الانفصال عن الطرفين المتنازعين على السلطة و الانصراف لمواصلة أعمالهم في سرية تامة و محافظة على الـسر و كان شغلهم الشاغل هو جمع شمل الحزب و الخروج من تلك النزعات و الخلافات بين مصاليين و المركزيين.[2]

وهكذا فقد بادر هؤلاء الأعضاء إلى تأسيس " اللجنة الثورية للوحدة و العمل " و تعتبر تلك اللجنة امتداد أو إحياء للمنظمة الخاصة و عنها انبثقت جبهة التحرير الوطني.

إن جبهة التحرير الوطني ليست حزبا كبقية الأحزاب ، كما أنها ليست مـن المنظمـات القائمة على التنافس مع تشكيلات سياسية أخرى ، بقصد استمالة تلك التشـكيلات إليهـا ،و لا تمارس المزايدة السياسية ، و لا تقوم بنشاطها كما تقوم به منظمات أخرى تـوفرت لهـا الشرعية القانونية و الثقة و الطمأنينة ، إن الحركة السرية السياسية العسكرية التي انبثـقت عنـها

[1] HAR. BI Mohamed. Le F.L.N.Mirage et Réalité. Paris.E.D.Jeune Afrique 1980.P191.

[2] - المرجع السابق ص 43

جبهة التحرير آذنت بزوال الأحزاب الأخرى و أحدثت انقلابا تامـا بالنسبة للفكـرة المعهودة لدى الناس حول الكفاح " الشرعي " ضد الاستعمار و الأكثر من هذا أن جبهة التحرير المنبثقة عن تلك الـحركة السـرية المسمـاة (اللجنة الثورية للوحـدة و العمـل) و المنبثقة كذلك عن العمل الثوري الذي انطلق في الخريف من عام 1954 هذه الجبهة هي التي استطاعت أن تنتقد العقائدية القومية الطلائعية من الفساد و الحزازات و أن تعطي نفسا جديدا لنضال القاعدة الشعبية ، و أن تعزز صفوف " الأقلية العاملة " بالرجال و العتاد و أن تحقق جبهة جزائرية بأتم معنى الكلمة.[1]

و خلال الفترة الممتدة من مارس 1954 إلى أكتوبر 1954 ، عقدت اللجنة عدة اجتماعات سرية بالعاصمة كما كان بعض المناضلين الذين اتصلت بهم اللجنة يعقدون اجتماعات مماثلة في منطقة القبائل و في قسنطينة و في وهران.

و من هنا يمكن القول أن ميلاد جبهة التحرير الوطني يرجع إلى الاجتمـاع المـعروف (الاجتماع 22) في جوان 1954 و الذي اعتبره البعض النواة الأولى للجبهة لأنه حدد وقت الكفاح المسلح و تكليف محمد بوضياف مسؤولا وطنيا قصد تنفيذ قرار المجتمعين حيث عين لجنة تتكون من خمسة أعضاء و هم مصطفى بن بولعيد ، و ديدوش مراد، العربي بن المهيدي، رابح بنطاط ، كريم بلقاسم ، وقد أضيف إلى اللجنة أعضاء الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مصر و المكون من أعضاء وهم أحمد بن بلة ، محمد خيضر، حسين آيت أحمد ، و قد وزع الأعضاء التسعة المهام بينهم و حضروا عملية انطلاق الثورة في سرية تامة التي أعلنوا عن الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني .[2]

و لكن السؤال الأول الذي كان مطروح و هو :

هل يجب القيام بالثورة تحت راية حزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو اختيار اسم جديد ؟ اختارت " لجنة الستة القطيعة مع الماضي، و لأن كانت تأمـل في استمالة كل مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فقد كانت تريد وضع حد لوطنية الأحزاب والتفتح على كل القوى التي تشاركها هدفها في الاستقلال ، أي :" إعادة بناء

---

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع – ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983 ص 167.

[2]- الأمين الشريط –التعددية لحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية –1998 ص 84.

الدولة الجزائرية ذات سيادة ديمقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية " ، احترام الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني .

أما الطرف الوحيد الممثل للشعب الجزائري فهو جبهة التحرير لوطني و هذا يعني أن تحولا جوهريا قد حصل ، ذلك أن البرنامج التقليدي لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يرفع شعار المجلس التأسيسي الجزائري كمخاطب كفء وحيد مع فرنسا .

أما الأحزاب الجزائرية فإنها كانت مطالبة بحل نفسها و بذلك ألغيت كل معارضة و تحت شعار إفلاس الأحزاب ، عادت من جديد تلك النظرة الضيقة للمجتمع الجزائري التي تقدم الجماعة على الفرد ، و من هذا المنظار لم يعد هناك مجال لطرح مشكلة التحالفات و اعتبرت التعددية عقبة في طريق وحدة الشعب الجزائري.

و على هذا المستوى فإن جبهة التحرير الوطني تتميز عن المركزيين الذين كانوا منذ ديسمبر 1953 يعملون على إيجاد وحدة وطنية مبنية على المساواة بين كل الأحزاب ، و تتميز كذلك على المصاليين الذين كانوا يريدون من الوحدة فرض هيمنتهم على الأحزاب الأخرى بالاعتماد على التعبئة الشعبية ، إن هذا الوضع هو نتيجة فشل الإستراتيجيات القديمة التي تعتمد أساسا على سكان المدن وتتجاهل الأرياف و إسهامها في النضال الوطني ، أما البرنامج فكان شديد الاختصار و كانت نقطة القوة فيه تكمن في رغبة جبهة التحرير الوطني الانضمام إلى تونس و المغرب المناضلين دون ربط هذا التضامن المغربي بالاتفاق المسبق بين قيادات الأحزاب كما كان يقول المركزيون ، و فيما يتعلق بمسألة الانتماء القومي فإن جبهة التحرير الوطني تنظر إليها من منظار الإيديولوجية القومية التي ترجع وجود الدولة الجزائرية إلى مـا قبل الفتـرة الاستعمارية .[1]

المطلب الأول : جبهة لتحرير الوطني و الاتجاه الإيديولوجي :

لما كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة ضد الاستعمار الفرنسي تنحصر في تحرير البلاد و استعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية الإسلامية فلم تعر اهتماما كبيرا خلال ثورتها لرسم سياسة ووضع إيديولوجيا واضـحة للبـلاد بعد الاستـقلال، و لعـل

---

[1]-محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ترجمة بخيت عياد، الجزائر موفم للنشر و التوزيع 2006 ص 70.

من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة لديهم على النظام السياسي التي ستأخذ به الجزائر.

فعلى الرغم من الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية و اجتماعية و ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة و خصوصيات ذلك النظام لم تكن واضحة و متـفقا علـيها، و إن كـان الجمـيع مقتنعا بأن جبهـة التحرير ثم حزب جبهـة التحرير كحـزب واحـد هو القائد للثورة و له الأولوية على الدولة.[1]

و بما أن جبهة التحرير الوطني كانت منشغلة بالكفاح المسلح ، و التي استطاعت أن تحتفظ لنفسها بالإنفراد في قيادة المعركة سياسيا و عسكريا مخلفة وراءها كل التناقضات السياسية و الاجتماعية من أجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة و كان للتركيبة الاجتماعية المتباينة للجبهة أثره في جعلها جبهة حقيقية بكل ما في الجبهة من تيارات واضحة و مخـتلفة و منابر متباينة.

و هذا ما ترك مسألة الحسم في طبيعة الاختيار الإيديولوجي للثورة الجزائرية أمرا غير مطروح بشكل علني طيلة سنوات حرب التحرير، و نتيجة كان له أثر على تشكيل الحكومة المؤقتة – لجبهة التحرير الوطني عبارة عن الصراع في داخل غير معلن و كان استمرار جبهة التحرير الوطني نتيجة لعدم البحث في اختيارات المستقبل و رغم الطابع الشعبي الذي تميزت به سنوات التحرير و التي اعتمدت أساسا على الفئات المحرومة من الفلاحين و العمال ، كل هذا جعل تيار الوطنية هو العامل الحاسم الذي يجمع كل المناضلين و لكن الوحدة الفكرية و النظرة السياسية و الأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعي .

و من أسباب الاستمرار الغموض حول مسألة الحسم الإيديولوجي إلى الأسباب التالية :

- استشهاد لكثير من العناصر الشابة و المثقفة كـان له أثـره على المسـار الفـكري و الإيـديولوجي للجبـهة واضـحا و يمـكننا أن نعطـي مثـلا عـلى ذلك بالشـهيد " محمد العربي بن مهيدي " كتب تحت عنوان « الأهداف الجوهرية لثورتنا » يقول : « مرة أخرى يحمل الشعب الجزائري السلاح ليطرد المحتل الإمبريالي و يقيم جمهورية ديمقراطية اجتماعية و يقيم نظام اشتركي ، يتضمن بالخصوص إصلاحات زراعية عميقة و ثورية و من أجل حياة كريمة و من أجل السلام بالمغرب لعربي ».[2]

---

[1] - سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، الجزائر دار الهدى ، 1993، ص 102.

[2] - عامر زحيلة ، التطور السياسي والتنظيمي للحزب جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص 64.

- حرص جبهة التحرير الوطني على تحقيق الانتصارات العسكرية و السياسية أكثر من حرصها على انسجام أو عدم انسـجام الملتـحقين بها مـن مختلـف الـتشكيلات الـسياسية و الاجتماعية.

-انطلاق جبهة التحرير الوطني في عملها الثوري بدون إطار إيديولوجي متكامل يتضمن حلولا مسبقة للمشكلات الراهنة و تصورات نظرية واضحة للمستقبل.

فقد كانت الممارسة العملية هي التي تفرض حلولا معينة للمصاعب، ولكن تلك الحلول كثير ما تقتصر على معالجة مؤقتة لوضعية يمكن أن تتجدد بشكل آخر و في ظروف أخرى متشابهة أو مغايرة.

و إذا كانت جبهة التـحرير الوطني قد عقدت مؤتمـرها الأول 1956 فإن مسـألة الإيديولوجية قد بقيت دون بحث أو تحديد لنهج معين إذ لم تذكر وثائق الصومام "الاشتراكية " بالرغم من تنديدها بالاستغلال الذي مارسه الاستعمار على أبناء الشعب الجزائري.

و هذا رغم تحالف مختلف الفئات الاجتماعية و السياسية حول هدف محدد و هو الاستقلال الوطني و تأجيل المسألة الإيديولوجية و اعتبارها مسألة ثانوية بالمقارنة مع تحرير البلاد.[1]

إن أسباب عدم طرح الجبهة لمسألة الاجتماعية و الاختيار الإيديولوجي يمكننا تلخيصهما فيما يلي :

1- كان التحاق أعضاء مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية بالجبهة لا يسمح بتوحيد الموقف الإيديولوجي للثورة و بقيادة الجبهة فكل المحاولات التي تمت داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت تؤدي إلى تعدد الطروحات الإيديولوجية و السياسية المتباينة.

2- رغبة الشعب لجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي لاسترجاع مقومات وجود كشعب حر مستقل.

3- إن جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية – سياسية أدركت عند انطلاق الثورة أن طرح المسألة الإيديولوجية سيؤدي حتما إلى تمسك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي و هو ما كانت تحاربه و تعاقب دعاته في صفوفها و خارج صفوفها.

كذلك يرجع عدم إعلان جبهة التحرير الوطني أنها تهدف إلى تحقيق الاستقلال لتبني الاشتراكية يعود إلى أسباب منها عدم معرفة و فهم القطاع الواسع من الشعب العربي سوى

---

1 – عبد ا الشريط – مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، الجزائر – المؤسسة الوطنية للكتاب – 1986 ص 153.

الشيوعية التي تعني بالدرجة الأولى بالنسبة للعربي مسلم " الإلحاد " و هو سبب كاف لقطع أي مساعدة مادية أو دعم دبلوماسي و سياسي[1].

و لكن عدم تبني الجبهة لخط الإيديولوجي معين خلال مرحلة التحرير كان له انعكاسات خطيرة على وحدة جبهة التحرير الوطني مما سبب صراعات سياسية بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: جبهة التحرير الوطني و القوى المتصارعة:

نتيجة لعدم الحسم الإيديولوجي كما ذكرنا في السابق ، كانت أطراف الصراع متعددة و قد شملت في الواقع كل المكونات الهيئات القيادية للجبهة ، لكن في مؤتمر طـرابلس و بعـده ، و امتداد للتحالفات السابقة، تبلور الصراع بين قطبين، قطب الحكومة المؤقتة، و قطب بن بلة و قيادة الأركان جميع الأطراف وجدت نفسها بمنطق ميزان القوى مضطرة إلى أن يكون في أحد القطبين.

لا شك أنه لا فائدة هنا من الحديث عن الانقسامات الاجتماعية و الثنائيات يمين، يسار ، رجعي ، تقديمي ، رأسمالي ، اشتراكي للتمييز بين المعسكرين لأنه من غير الممكن أن نجد في ضوئها معيارا حاسما يفسر تشكل الائتلافين.

و يرى محمد حربي أنه وجد القاسم المشتركين المكونات كل طرف في ثقافة المتحالفين....، فالسمة الغالبة في صف الحكومة، وما ذهب إليه هي تشبع المتواجدين فيه بالثقافة الغربية و تأثرهم بالنموذج الغربي بينما الجماعات الملتفة من حول بن بلة يمكن في رأيه أن تعتبر " حزب الإحياء العربي – الإسلامي " هذا التصنيف كما نرى يضع ملا ، آيت أحمد و بوضياف اليساريين بين أنصار النموذج الغربي و عباس و أصدقائه في صف الإحياء العربي – الإسلامي.

بحيث لا يمكن التمييز بين المعسكرين على أساس سياسي أو إيديولوجي باعتبارهم كانوا متفقين بالإجماع على ميثاق طرابلس . و لا يمكن التمييز بين هذا الثوري و ذلك من أنصار الثورة المضادة ، و إنما ما كان مهما هو من يستولي على السلطة ليطبق البرنامج الذي أراد.[2]

---

[1]- عامر زحيلة ، التطور السياسي والتنظيمي للحزب جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ص 66.

[2]- صالح بلحاج– أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة(1956- 1965)،الجزائر ،دار قرطبة 2006 ص 109.

كان انعدام التجانس السياسي و الفكري أبرز السمات في الطرفين في صف الحكومة نجد قادة ولايات حاملين توجهات شعبوية عامة و غير واضحة المعالم تتمحور حول التمسك المعلن بمنح الأولوية لتغيير أوضاع الطبقات الشعبية التي تحملت العبء الأكبر أثناء الحرب مثل(صالح بوبنيدر و محند والحاج و يوسف الخطيب)، و هناك مركزيون من ذوي الميول الديمقراطية ، مستعدون لإقامة النظام الذي رسمت ملامحه اتفاقيات ايفيان ، بجانب الثلاثي (كريم بلقاسم، بوصوف ، و بن طوبال) الذي استولى على قيادة الثورة و سير دفتها لفترة طويلة بأساليب أقل ما توصف به أنها لا تمت بصلة الديمقراطية ، و معادون الشيوعية مثل كريم بلقاسم ، و يساريون مثل بوضياف و آيت أحمد ، و في صف بن بلة و حلفائه ، لنا أن نسجل قادة جيش الحدود الشعبويين – الثوريين – المعجبين بمقولات فرانس فانون و نظام كاسترو ، و أشهر المعتدلين الليبراليين كعباس و فرانسيس و بومنجل ، و نجد فيه أيضا محمد شعباني القريب إيديولوجيا من قدماء جمعية العلماء المسلمين ، ومحمد السعيد الذي كان أول المنادين بجمهورية إسلامية في الجزائر ، و مجموعة أخرى من المشارب و الانتماءات المختلفة باختلاف الأنصار و الأتباع .[1]

في الواقع ، ليس هناك معيار واحد حاسم للقيام بعملية الفصل ، و إنما سلسلة طويلة من الدوافع المتداخلة التي حددت سلوك الأفراد و الجماعات ، و كانت الأغلبية تلك الدوافع متصلة بمسألة الزعامة و حسابات السعي من أجل السلطة أكثر من اتصالها بالمرجعيات الإيديولوجية أو الثقافية أو الجهوية ، وكان للاعتبارات الشخصية دور كبير في انعقاد التحالفات و انكسارها.

و في نهاية الأمر،لا يمكن الانطلاق من معايير محددة سلفا لتحليل تحالفات أزمة جبهة التحرير الوطني .

المنهج السليم يقتضي العودة إلى الواقع و النظر إليه حالة بحالة لتفسير مواقف فرد أو جماعة.

وإذا كان لا بد من إيجاد سمة غالبة مشتركة بين فئات كل طرف، فنحن نراها في تصور كل منهما لكيفية الوصول إلى السلطة.

في هذا المعنى يمكن القول أن صف الحكومة المؤقتة قد ضم المناوئين للاستخدام القوة وسيلة للوصول إلى الحكم و أن جماعات بن بلة وقيادة الأركان لم تخف منذ البداية أنها

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 110.

كانت تعول في نهاية المطاف على تلك الوسيلة بالذات ،وعلى ذلك يجوز اعتبار الطرف الأول " صف الشرعية القانونية " لأن الحكومة المؤقتة و حلفاءها كانوا ينادون باحترام المؤسسات التي وضعتها الجبهة لنفسها إلى أن تحل محلها مؤسسات منتخبة بعد الاستقلال .[1]

و كان منتظرا و معلوما أن الحكومة المؤقتة سوف تترك مكانها للحكومة جديدة بعد الاستقلال ، و لم يكن لأحد في صفها اعتراض على ذلك ، أما الثاني فكان صف " الشرعية الثورية " المفروضة بالقوة بكل ما في هذا التعبير من غموض ، ذلك أن مفهوم الشرعية الثورية يقتضي أن تكون الأولوية في ممارسة السلطة للأكثر ثورية ، وبالتالي السعي من أجل السلطة بمفهوم القوة أي من يريد السلطة عليه أن يتحكم في الجـيش التـحرير في الـ داخل و الخارج طبعا.

المطلب الثالث: خطاب شعبوي و ممارسة سلطوية:

عرف غونيداك الشعبوية على أنها " الإعلان بأشكال مختلفة أن لشعب ف مجمله يجب أن يكون محدد الأساسي لظواهر السلطة ومصدر الوحي الأعلى للعمل السياسي و المستفيد الأول منه " و لخص أسلوب الحكم الشعبوي في ثلاث آليات أساسية هي :

* الشعبوية الدستورية : السيادة ملك للشعب.

* شعبوية المجتمع المنادي بسيادة الإجماع،حيث يتم التركيز فيه على عوامل التوحيد دون التجزئة ، فتنفي فيه الطبقات و النزعات و الفروق بمختلف أنواعها.

* شعبوية الحزب الواحد .[2]

كانت هذه العناصر المميزة للشعبوية حاضرة باستمرار في أقوال الرئـيس بن بلـة و أفعاله ، ومن سمات الشعبوية أيضا النزعة الأبوية تجاه الشعب ، و بحث القائد عن العلاقة المباشرة معه و محاولة " التغلغل في أعماقه ".

الخطاب الشعبوي يؤكد أن الشعب و القائد " شيء واحد " يوم 17 سبتمبر 1963 قال بن بلة متحدثا عن " الرأسماليين " و المؤامرات التي تحاك في الخارج ضد بلادنا " " ليكن في

---

[1]-تضطلع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني وقيام مؤسسات نهائية (المادة 18 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني جانفي 1960).

[2]- . Gonidec P.F. les systèmes politiques africains. LDJ. Paris 1978 p 156.

علمهم أمهم لا يواجهون بن بلة واحدا ، و إنما 12 مليون من أمثاله ... و أنه إذا توف بن بلة، فسيقوم بخلافته 12 مليونا من أمثال بن بلة ".

و من سمات القائد الشعبوي أنه يحاول دائما أن يتغلغل في أعماق شعبه و يسكن في عقول جماهيره ، عندما قام الحزب يوم 11 سبتمبر 1963 بتعيين أحمد بن بلة مرشحا وحيدا لرئاسة الجمهورية قدمه صديقه الحاج بن علة باسم المكتب السياسي على النحو التالي :" اسم بن بلة موضوع مطالبة من جماهير الفلاحين و الطبقة العاملة و المثقفين الثوريين ، و هو معـزز من اليتامى و الأرامل و ماسحي الأحذية الصغار الذين أصبحوا الآن يعرفون مناهج الحياة ، ما يملكه من صفات الشجاعة و اليقظة تجاه الاستعمار جعله المرشح الأمثل ، إن بن بلة لم تغلبه نشوة الانتصار و قد ظل دائما مناضلا."[1]

لكن الشعبوية ليست خطابا فقط ، و إنما هي ممارسة كذلك ، و ممارسة سلطوية بالدرجة الأولى ، الحقيقة أن الإيديولوجيا الشعبوية ترتكز على فكرة الإجماع في المجتمع و لا تعترف بوجود طبقات ذات مصالح متناقضة داخله ، الطبقة الحاكمة الشعبوية تزعم أن مصـالحها و مصالح الشعب شيء واحد، هذا التصور هو في الواقع، و في آن واحد بمثابة مبرر و حجة – أو بالأحرى ذريعة – لأساليب الحكم السلطوية و لممارسة القمع السياسي خاصة.[2]

ذلك أن القول بانعدام الطبقات في المجتمع و بأن الطبقة الحاكمة تمثل الشعب كله أحسن تمثيل و أن حزب النظام الحاكم هو " حزب الأمة بأسرها " و أن تعدد الأحزاب سيؤدي إلى ثنائيات الأمة في وقت هي بحاجة فيه إلى الإتحاد لتحقيق التنمية الوطنية ، كل ذلك إنما هو تبرير لاحتكار السياسة في المجتمع من قبل الحزب الواحد و لقمع المعارضين بدعوى و تهمة خروجهم عن الإجماع الوطني ، و من ثم وضعهم في خانة " اللاوطنيين" و اعتبارهم " عملاء للخارج " و من هذه الناحية إذا يكون هذا الجانب من الإيديولوجية الشعبوية مفيدا للغاية بالنسـبة إلى نظام سياسي يعاني أزمة الشرعية .

لاسيما عقب قيامه مباشرة ، حيث تكون المعارضة ضده قوية و أركانه لا تزال هشة لأنـه قام على إثر صراع انتصر فيه الأقوى عسكريا ، والذي لم يكن بالضرورة الأكثر استحـقاقا و شرعية ، كما كانت عليه حال نظام الرئيس بن بلة .

---

[1] - صالح بلحاج– أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956- 1965) مرجع سابق ص 154

[2] - HOURI ADDI l'impose du populisme d'Algérie collectivité poïétique et état en construction Algérie entreprise Nationale 1990 P21

فالطبقة الحاكمة استولت على السلطة بالقوة و قامت بإقصاء أجزاء واسعة من قيادات حرب التحرير مما ولد بالضرورة و بصورة منطقية معارضة كان النظام الناشئ بحاجة إلى مبررات و ذرائع لقمعها.

و يمكن القول أن تلك الأساليب منسجمة تماما مع الإيديولوجيا الشعبوية ، وهي في الواقع ليست وليدة الاستقلال بل هي قديمة قدم جبهة لتحرير الوطني التي لم تعمل بأسلوب آخر في تعاملها مع الشعب لتعبئته في الكفاح من أجل الاستقلال ، غير أنه إذا كان من الممكن أن نجد ظروفا مخففة للجبهة في هذا المجال نظرا لظروف الحرب التي يمكن أن تؤدي إلى قبول " أشياء" مرفوضة في الزمن السلم فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى نظام الجزائر المستقلة، الذي كان أمام خصوم سياسيين ذنبهم أنهم اختلفوا مع الرئيس ومع الائتلاف الذي وضعه على سدة الحكم في ما يخص المعارضين من خارج النظام أو أرادوا بكل بساطة التعبير عن الرأي مخالف قليلا بالنسبة إلى الذين تعرضوا لقمع النظام ممن كانوا داخله.

المبحث الثالث : طبيعة الحزب و تركيبه الاجتماعي:

تعتبر مسألة حزب جبهة التحرير الوطني إن كان طليعيا أو جماهيريا من أهم المسائل التي طرحت إبان تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي غداة الاستقلال إلا أن هذه المسألة اتسمت بالغموض نظرا لعدم الحسم فيها بجدية.

و نظرا لما تمثله هذه المسألة سنعالج هذا الجانب في حزب جبهة التحرير الوطني من خلال المطالب التالية:

- طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي؟
- البنية الاجتماعية و الثقافية لحزب جبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي من خلال المواثيق.

كانت جبهة التحرير الوطني خلال مرحلة الثورة المسلحة قد جندت مختلف القوى الاجتماعية و نظمتها لقيادة الثورة، إلا أن الظروف التي جعلت جبهة التحرير الوطني تنظيما جماهيريا، فإنه بمجرد استرجاع الاستقلال قد طرحت مسألة الطبيعة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني، أهو حزب جماهيري أم حزب طلائعي،خاصة بعد الشروع في عملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي.

و نظرا للظروف و المراحل التي مر عليها الحزب تميز بالغموض و التوفيقية بين الطبيعة الطلائعية و الجماهيرية للحزب و هو ما يعكسه محتوى برنامج طرابلس الذي لم يبت صراحة في الطبيعة التي يجب أن يكون عليها الحزب ، فهو يؤكد أنه « لتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من حزب جماهيري قوى وواعي » لكن هذا التأكيد يجد ما يناقضه في برنامج طرابلس ذاته الذي يعود ليؤكد من جديد على أن «الحزب بوصفه طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن يوجد في داخله تعدد في الإيديولوجية » و يعود هذا التناقض أو الغموض و عدم التوظيف الملائم للمصطلحات إلى مجموعة من الأسباب يمكننا حصرها فيما يلي :

- لم تحضر التعابير و المصطلحات في برنامج طرابلس بالعناية و الدقة الكافية.

- أن تركيبة جبهة التحرير الوطني غداة 1962 كانت تتصف بعدم التجانس نتيجة التفاف مختلف القوى الاجتماعية حول جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة التحريرية.

- أن ما كانت تعيشه الجزائر من صراعات بين أطراف الجبهة المتنازعين على السلطة لم يكن يسمح بالبث فيما يجب أن تكون عليه طبيعة الحزب و كان التوفيق النظري على الأقل بين لمتصارعين سيد الموقف و هو ما أكده برنامج طرابلس بنصه على أن الحزب " يجب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة ".

- أن الحقيقة الثالثة هو أن جبهة التحررالوطني قبل أن تعقد مؤتمرها التأسيسي في أفريل 1964 كانت مازالت جبهة لا تتوفر على البنى التنظيمية للحزب السياسي.

كما أنها لم تكن تتوفر على هيئات قيادية على مختلف المستويات باستثناء المكتب السياسي و بعض القيادات القاعدية المعينة و الخاضعة للصراعات التي كانت تدور بين أعضاء المكتب السياسي ذاته.[1]

و لذلك فإنه لا يمكننا فهم التناقض الذي ورد في برنامج طرابلس ما لم تعرف تلك الأسباب و ما تمثله من خلفيات ، فبرنامج طرابلس ينطلق من كون الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني قد حققت الوحدة الوطنية من أجل الاستقلال الوطني و أصبحت بذلك جبهة التحرير تمثل واقع الشعب و تعكس حقائقه الوطنية ، إلا أن ذلك الغموض و التناقض في طبيعة الحزب ترك المجال واسعا للصراعات و المزايدات بين أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الذين كانوا يشرفون على عملية تحويل الجبهة إلى الحزب .

---

[1]- عامر رخيلة ، التطور التنظيمي و السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ،مرجع السابق ص 295.

و قد بقى هذا الوضع قائما إلى أن تم عقد المؤتمر في أفريل 1964 حيث تم إقرار ميثاق الجزائر و القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب ، ترى كيف حددت طبيعة الحـزب في النصوص المنبثقة عن مؤتمر 1964.

يمثل مؤتمر جبهة التحرير الوطني أفريل 1964 قمة الوضوح في الطبيعة التي يجب أن يكون عليها الحزب، و النفي القاطع للصفة الجماهيرية للحزب التي حذر من مخاطرها على سير الحزب و تحقيق أهدافه.

و من أجل إزالة ذلك الغموض فقد حذر ميثاق الجزائر من مخاطر الأخذ بالحزب الجماهيري نافيا الصفة الجماهيرية و النخبوية على الحزب بقوله " جبهة التحرير ليست حزب جماهيري" و ليس " حزب نخبة مكونة من المثقفين و المحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب و الواقع " . و ف مقابل ذلك يؤكد ميثاق الجزائر على الطبيعة الطلائعية للحزب بقوله " يتعين عليه على الحزب أن يكون حزبا طليعيا وثيق الصلة بالجماهير مستمدا كل قوته من هذه الصلة ، تحركه مستلزمات لثورة الاشتراكية والصلابة إزاء أعدائها ".[1]

و لذلك دعلى ميثاق الجزائر 1976إلى ضرورة تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب الطلائعي و ذلك بنصه على " جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي إنها تنظيم يضم العناصر.الواعية التي تصبو كلها إلى تحقيق هدف واحد و إلى مرحلة عمل واحد، غايته القصوى هي انتصار الاشتراكية " أما عن القوى الاجتماعية التي ستكون في صفوف الحزب الطلائعي ، فإن الميثاق الوطني يحددها بقوله أن العناصر المكونة للحزب ستختار من " صفوف العمال و الفلاحين والشباب "[2]

و لما انعقد مؤتمر الحزب – جانفي 1979 – الذي انبثق عنه القانون الأساسي المعمول به حاليا رغم التغييرات الطفيفة التي أجريت عليه ، و الذي نص في مادته الأولى على أن " جبهة التحرير الوطن حزب طلائعي " و " هو التنظيم الذي يضم جميع العناصر الواعية التي تصبو إلى تحقيق هدف واحد و مواصلة عمل واحد غايته ، لقوى انتصار الاشتراكية " كما أكدت المادة الرابعة من نفس القانون على الطبيعة الطلائعية للحزب بنصها على أن " حزب جبهة التحرير الوطني هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب و تنظيمه لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية "

---

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر 1964) الجزائر : جبهة التحرير الوطني 1964) ص 107 .

[2] - جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976 ، الجزائر جبهة التحرير الوطني ص 62.

و لكن تركيز على صفة الطلائعية للحزب نجدها على المستوى النظري أي المجسدة في النصوص و القوانين الحزب و نفي صفة الجماهيرية على الحزب إلا أن التركيبة الاجتماعية للحزب تبين ما مدى صحة تلك النصوص و القوانين .

المطلب الثاني : البنية الاجتماعية و الثقافية لحزب جبهة التحرير الوطني :

تعتبر دراسة التركيبة الاجتماعية للحزب مسألة في غاية الأهمية ، انطلاقا من كونها تساعدنا في معرفة طبيعة الحزب و العناصر المكونة لتنشئة الداخلية ، و كذا الأهداف التي يسعى إلى تحققها بالإضافة إلى علاقته مع مختلف المؤسسات في الدولة و المجتمع .

سنحاول معرفة التركيبة الاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني، أي الفئات المكونة له باختلاف مهنهم و أعمارهم و التركيبة الثقافية لهذا الحزب.

أولا :البنية الاجتماعية للحزب :

يمثل الانسجام و التكامل بين فلسفة الحزب و أهدافه و تركيبته أحد العوامل الأساسية لنجاح الحزب و تحقيقه لأهدافه في مختلف المجالات ، كانت جبهة التحرير الوطني جبهة شعبية تضـم بين صفوفها مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية من الفلاحين و عمال و تجار و أغنياء و فـقراء و الطلبة .

و ستعرض في هذا الإطار التركيبة الاجتماعية لحزب جبهة لتحرير الوطني حسب المواثيق و النصوص الرسمية .

كان لمشاركة كل التيارات والقوى الاجتماعية في الثورة التحريرية انعكاساته على مسألة التركيب الاجتماعي للحزب ، إذ أن برنامج طرابلس قد تم وضعه في ظل ظروف تميزت بانفجار التناقضات المكبوتة بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني ، و هو ما جعل الغموض و التوفيقية في كثير من الجوانب تسيطر على برنامج طرابلس خاصة فيما يتصل بطبيعة التركيب الاجتماعي للحزب .

و إذا كان برنامج طرابلس قد أقر مبدأ تحويل الجبهة إلى حزب سياسي فإن مسألة التركيب الاجتماعي للحزب لم يبت فيها ، إن لم نقل البرنامج تميز بالغموض و التناقض في هذه المسألة ، فالبرنامج يرى أن الحزب يمثل التطلعات العميقة للجماهير و هو قد يكون في أغلبه من الريفيين و العمال بصفة عامة و الشباب و المثقفين الثوريين " و يفهم من هذا بأن الحزب يضم في تركيبته الاجتماعية العناصر الطـلائعية إلى جـانب الطـبقات العمـالية

و الفلاحية إلا أن ينص في فقرة أخرى على أن " هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الإيديولوجية السياسية و التنظيمية للقوى الثورة التي تجمعها في صفوفه ، يجب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل أهداف الثورة ".[1]

و من خلال هذا نستنتج أن القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير الوطني هي في الحقيقة استمرارية لمرحلة حرب التحرير، و كذلك الأوضاع السياسية التي انعقد فيها مؤتمر طرابلس لم تكن تسمح بطرح قضية الفرز الاجتماعي للقوى المكونة للجهة ، حيث كان المقياس الوحيد و الذي كان محل اتفاق هو أن كل من شارك في الثورة التحريرية يعد مناضلا و يحق له أن ينتسب للحزب دون أدنى اعتبار آخر ، وعكس من ثبت بأنه لم يلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة يحرم من الانتماء للحزب ، و كل هذا يرجع إلى العملية التي تمت فيها تحويل الجبهة إلى حزب سياسي و صراعات التي كانت قائمة بشأن ما يجب أن يكون عليه التركيب الاجتماعي للحزب ، و بقيت هذه المسألة تتميز بالغموض و الاجتهادات إلى أن انعقد مؤتمر الحزب في أفريل 1964.

ميثاق الجزائر 1964:

يؤكد ميثاق الجزائر الطبيعة الطلائعية الحزب جبهة التحرير الوطني بنصه على أن " جبهة التحرير ليست حزبا جماهير" ولا حزب نخبة مكونة من المثقفين و المحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب و الواقع "[2] و يعتبر الميثاق الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا طلائعيا يستمد قوته من صلاته بالجماهير العاملة و يهدف إلى تحقيق الاشتراكية ، و هو ما يستوجب منه الحرص على انتقاء تركيبته الاجتماعية من الجماهير العاملة ، إذ ينص ميثاق الجزائر في هذا الشأن على أنه يجب لحرص على أن " أن تكون المكونات الاجتماعية للحزب قائمة أساسا على المنتجين من عمال المدن و الأرياف " و لم يكن هذا التحديد من ميثاق الجزائر يعبر عن دعوة إلى احتكار الحزب من قبل طبقتي العمال و الفلاحين أو غلق أبواب لحزب في وجه بقية القوى الاجتماعية الغير المناهضة للاختيارات الاشتراكية.[3]

---

[1]- عامر رخلية ، التطور السياسي و التنظيمي لحز جبهة التحرير الوطني مرجع السابق ص 300.

[2]-مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ترجمة سمير كرم ، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية 1980ص 163.

[3]-عامر رخيلة التطور السياسي و التنظيمي لحزب بجهة التحرير الوطني مرجع السابق ص 301.

و هنا كان يركز ميثاق الجزائر على ضرورة تأطير و تنظيم الفئـات الاجتمـاعية و المهنية الفاعلة في المجتمع ، و إن كان يرى أنها لا تلعب دورا محركا في القيادة فهي ذات دور حيوي في التنمية الوطنية متى التزمت بعدم المس بالاختيارات الأساسية للشعب .

فمن هذا المنظور رأى ميثاق الجزائر أن تنظيم و تأطير الفئات الاجتماعية و المهنية في المجتمع تعد ضرورية و من أجل ذلك أنشئت المنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية و الثقافية التي تمثل ركائز أساسية للحزب.

أما بالنسبة لشروط الانتساب للحزب فقد حددت شروط و هي أن يوافق الراغب في الانخراط في الحزب على الاتجاه الاشتراكي للحزب ، و أن يكافح المناضل في الحزب من أجل انتصار الثورة الاشتراكية، و كذلك أن يتعمق المناضل في معرفة مبادئ الاشتراكية و في تطبيقها في الجزائر ، و أن يعمل من أجل رفع من مستواه السياسي الإيديولوجي و الثقافي .

إلى أن ما نلاحظه هو في الشروط المذكورة انما تمثل مقاييس اجتماعية محددة ، بقدر ما هي شروط يستوجب توفرها في الراغب في الانتساب للحزب ، و هو ما يمثل عائق أمام فئة واسعة من أبناء الشعب للانتساب للحزب ، و هذا ما يجعل التمييز الاجتماعي بين الجزائريين و كذلك خاصة مع بروز فئة متميزة اجتماعيا بعد الاستقلال، باستغلالها أخصب الأراضي و العقارات التجارية و غيرها ..

و نظرا للصراع الدائم عل السلطة ترك المجال مفتوح ودون الحسم بصورة دقيقة في التركيبة الاجتماعية للحزب.

إلا أن الأسلوب الذي اتبع في حسم الصراع و انعكاسات ذلك على الحزب حالت دون بروز طليعة متجانسة، إذ كان من جملة النتائج المترتبة على ذلك أن إفراغ الحزب من الطاقات الحية التي كان يحتويها، و ذلك نتيجة ما يلي:

- اجتذاب أجهزة الدولة – التي حظيت مسألة بنائها باهتمام خاص لخبرة الإطارات التي كانت في أجهزة وهيئات الحزب ، و ذلك مما أصبحت تقدمه مؤسسات الدولة من إغـراءات و امتيازات للعاملين في أجهزتها.

تحول الحزب إلى تجمع للعناصر التي ينقصها النضال، و لكنها لا تتوفر دائما على المقدرة الفكرية اللازمة لكل عمل توجيهي.

و يمكننا تصنيف تركيبة حرب جبهة التحرير الوطني خلال الفترة السابقة بصدور الميثاق الوطني كما يلي :

- فئة قليلة من قدماء المناضلين الذين كانوا ينتمون لهذه التشكيلة أو تلك من تشكيلات الحركة الوطنية، و باندلاع الثورة التحريرية التحقوا بصفوف جبهة التحرير الوطني التي بقوا مرتبطين بها ، إما كمناضلين في القاعدة الحزبية أو كمسؤولين في هياكل الحزب و الدولة.

- نسبة ضئيلة من الشباب الذين لم يكن سنهم يسمح لهم بالمشاركة في الثورة التحريرية بصفة شخصية فهم أبناء شهداء أو المجاهدين و غيرهم.

- فئة أخرى و هي غالبة من حيث العدد كانت تتكون أساسا من مناضلي المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني و المسرحين من الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال ، و هذه الفئة لم يعرف أفرادها في معظمهم أي انتماء سياسي قبل الثورة التحريرية ، فهي تتكون من أولئك الفلاحين و العمال الذين استجابوا لنداء جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة دون تردد أو مساومة سياسية.

و كان ذلك يعبر بشكل أو بآخر عن استمرارية التركيبة الاجتماعية الغير المتجانسة التي كانت عليها الجبهة خلال مرحلة التحرير.

الميثاق الوطني 1976 :

لقد حدد الميثاق الوطني موقف الشعب و القيادة منها، ميدان الحزب فما هو التصور الذي وضعه الميثاق الوطني إذن بالنسبة التركيب الاجتماعي للحزب ؟ لقد أعطى الميثاق الوطني تصورا خاصا لما يجب أن تكون عليه التركيبة الاجتماعية للحزب ورغم التشابه فيما سبقه من النصوص بشأن التركيب الاجتماعي للحزب فهو قد تميز بالدقة في إحدى فقراته أنه " لا يستطيع أن يتحصل على عضوية الحزب إلا أولئك الذين يكافحون بإصرار من أجل انتصار الاختيار الاشتراكي ".

و كما يجب على المناضل حزب جبهة التحرير الوطني "عندما يندمج في صفوف جبهة التحرير الوطني يكون قد ألزم نفسه بخوض نضاله لا هوادة فيه من أجل أن تحقق الثورة كاملة مقتنعا أن هذا هو أهم مثله العليا " كما يركز على فئة العمال و الفلاحين في التركيبة الاجتماعية للحزب فهو ينص على ذلك بما يلي " ينبغي أن يحتل العمال و الفلاحون موقعا بارزا في صفوف حزب جبهة التحرير ، لا لأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان فحسب ، و لكن لأن ذلك يتناسب أيضا و الدور الذي يجب أن يقوموا به و المكانة التي تعود إليهم في

المجتمع الاشتراكي " [1] و الملاحظ على الميثاق الوطني أنه يعطي مفهوما واسعا للقوى الاجتماعية الأخرى و هو ما عبر عنه بالقوى الاجتماعية للثورة و هي تعني كل الفئات الاجتماعية في المنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية ، كما يضيف أيضا صنفا آخر من الحلفاء للثورة الاشتراكية المثقفون الثوريون و العناصر الملتزمة بالاختيارات الاشتراكية .

و من خلال هذا فالميثاق الوطني 1976قد جاء كالإطار العام لما يجب أن يكون عليه تركيبة الحزب الذي ينص على أنه " حزب طليعي ثوري ".

مؤتمر الرابع للحزب 1979:

حظيت مسألة التركيب الاجتماعي للحزب باهتمام خاص في القانون السياسي الذي صادق عليه مؤتمر الحزب جانفي 1979 (المؤتمر الرابع) إذ أكدت المادة الخامسة منه على ما يلي " يستمد حزب جبهة التحرير الوطني قوته من العمال و الفلاحين و الشبيبة و الجـنود و الوطنيين الثوريين و تحتل هذه القوة الاجتماعية للثورة مكانة بارزة في صفوفه "[2]

و إذا كانت هذه هي القوى الاجتماعية التي تحتل المكانة البارزة في تركيبة الحزب فإن ذلك لا يعني أنه يكفي الانتماء لإحدى هذه القوى ليكون لهذا أو ذاك من المواطنين حق الانخراط في الحزب ، فالانضمام للحزب حدده القانون الأساسي المذكور .و الذي ينص على ضرورة أن يكون الراغب في الانضمام للحزب يعيش من إنتاج عمله فقط إذ أن حيازة الملكية المستغلة كما حددها الميثاق الوطني تتنافى مع صفة المناضل .و ذلك يعني أن الحزب لا يقبل في صفوفه العناصر التي تتعارض مصالحها و الاختيار الاشتراكي القائم على مبدأ "عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان كما تؤكد عليه مختلف أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني، و هو ما تؤكده الفقرة التي تنص على أن صغار التجار و الحرفيين و هم حلفاء الثورة الطبيعيون يقلبون في الحزب إن توفرت فيهم شروط الانضمام التي حددها هذا القانون الأساسي.

و من هذا كله يعني التركيز على الانتقاء دقيق والمتواصل وعلى أساس مقاييس المحددة في الميثاق الوطني، و هذا يقتضي إبعاد كل العناصر التي قد تصبح مصالحها المادية أو الطبقية تتعارض و انتمائها للحزب، كما يعني التدعيم الدائم للحزب بالعناصر المنبثقة من الطبقات الاجتماعية التي تعكس فلسفة الحزب وإيديولوجيته ومصالحه المادية و المعنوية .

---

[1] - الميثاق الوطني 1976 جبهة التحرير الوطني ص 63.

[2] - عامر رخلية ، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني مرجع السابق ص 306.

و من خلال المواثيق وأدبيات حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1964 يلاحظ تركيز على التأكيد الدائم على ضرورة التطابق و الانسجام بين الاتجاه الاشتراكي للحزب وتركيبه الاجتماعي، و الحرص على أن تكون الأغلبية من المهيكلين في الحزب تتشكل من العمال و الفلاحين، و ربط العضوية في الحزب بالنضال من أجل تحقيق الاشتراكية.

ثانيا : البنية الثقافية للحزب :

إذا كانت بنية الحزب من حيث العناصر و الكفاءات الشابة و المثقفة التي بقيت مرتبطة بالحزب على المستوى القاعدي خاصة ، فيمكن القول أن الأغلبية الساحقة للتركيبة الحزب كانت تتكون من الأعضاء الأميين ، شيوخا و كهول بقي ارتباطهم بالحزب ارتباطا عاطفي غير مبني على وعي سياسي أو إيديولوجي فهم ناضلوا في صفوف جبهة التحرير الوطني بدافع وطني من خلال سنوات الثورة التحريرية ، و بقيت تلك الرابطة هي التي تشدهم أكثر من غيرها لحزب جبهة التحرير الوطني حتى يومنا هذا .

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عناصر واعية و مثقفة ، إلا أن هذه الأخيرة خضعت إلى معايير ومواقف حسب التغيرات و أحداث الجارية على الحزب و ما عمليات الإقصـاء و حملات التنظيم و إعادة التنظيم مما أدت إلى إفراغ الحزب من الكفاءات والقدرات الشابة التي كانت بالحزب ، و كانت نتيجة وجود غالبية التركيبة البشرية عاجزة حتى عن تسيير هياكله سيرا طبيعيا لقلة تكوينها العلمي والسياسي من جهة و لضعف الإمكانيات المـادية و البشرية لدى الحزب ، ونتيجة لذلك فقد تحول الحزب في نشاطه إلى مكمل لنشاط الإدارة .

و لم تكن بنية الحزب ووضعه التنظيمي المتهلهل تمكنانه من التأثير في المحيط الذي عرف خاصة في بداية السبعينات انتشارا واسعا للمفاهيم والطروحات الاشتراكية ونظرا لكل ذلك فإن بداية السبعينات و حتى المصادقة الشعبة على الميثاق الوطني سنة 1976 يمكنه اعتبارها مرحلة التقوقع التنظيمي للحزب على نفسه.

إذ أن هذه المرحلة تميزت بانغلاق قسمات الحزب على نفسها ، فكل راغب جديد في الانخراط في الحزب يجد عراقيل و صعوبات وحواجز تضعها المجموعة المسيطرة في هذه القسمة أو تلك ، تتمثل هذه السيطرة في عدة أشكال فهي إما عشائرية أو قبلية أو جهوية ضيقة ، و نادرا ما تؤخذ شكل المصلحة المشتركة.

و هذا مما يؤدي إلى نفور من الحزب ، و هكذا ففي الوقت الذي تعرف فيه الجزائر بأنها " مجتمع فتي " بما يمثله الشباب بالقياس لمجموع السكان ، كان الحزب و مازال يعاني

من ضعف نسبة الشباب بين صفوفه ، و هو ما أدى إلى حرمان الحزب من طاقات بشرية مثقفة ، إذ جاء في تقرير الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب بشأن عدد المنخرطين في الحزب إنه " يبلغ عدد المناضلين المهيكلين حوالي 000 180 " مائة و ثمانين ألف مناضلا سنة 1981 و لكن هذا الرقم يظل رقما مجردا ، ما لم نعرف النزعة التي تمثلها هذه الأعداد و التي يقول بشأنها في التقرير : " إن المتعلمين في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني يمثلون فقط حوالي 46 % من مجموع المناضلين و أن 3/4 (ثلاث أرباع) أولئك المتعلمين مستواهم ابتدائي .[1]

و من جهة أخرى نلاحظ ذلك الفراغ الذي يعيشه الحزب ، من حيث احتوائه للشباب الذي يمثل نسبة كبيرة في المجموع العام للبنية البشرية للمجتمع الجزائري إذا تشكل نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة من مجموع السكان في الجزائر حوالي 70% أي ما يقارب 14 مليون شاب حاليا .

إن هذه الأرقام تعبر لنا عن تلك الهوة التي كانت تفصل بين حزب جبهة التحرير الوطني و الفئات الشابة في المجتمع خاصة عندما نعرف أن هذه الإحصائيات تدل على أن ما يزيد عن ثلثي المجتمع يتكون من شباب لا تجربة لهم فالإحصائيات تبين أنه " ضمن 14 مليون شاب تقريبا ، نجد 11 مليون منهم ولدوا بعد سنة 1961 ، أما الباقي فإن أعمارهم إلى ذلك التاريخ تتراوح بين 2 و 10 سنوات ، و هذا يعني أن مجموع الشباب تقريبا لم تكن لديهم أية تجربة معاشة سواء خلال فترة الاستعمار أو خلال ثورة التحرير الوطنية .

و ذلك يعني في ظل الوضعية التي آل إليها الحزب كتنظيم سياسي يرب الجماهير و يوجهها ، و الذي لم يكن مؤهلا للقيام بهذه المهمة نتيجة عدة خلفيات و أسباب فإن ضعف و جوده و قلة حضوره المؤثر في المجتمع ، قد جعلت الفرد الجزائري يعتاد على تصريف شؤونه السياسية خارج إطار التنظيم الواحد.

و كان لذلك الوضع علاقة وطيدة بما أصبح عليه من ركود و قصور لم يمكنه من مسايرة المتغيرات الجديدة التي طرأت على التركيبة السكانية للمجتمع من عدة جوانب اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و سياسية فإلى جانب ما أصبح المجتمع يحتوي عليه من قدرات ثقافية و علمية فإن الإحصائيات قد أظهرت في نهاية 1978 : "هناك 60% من

---

[1] - عامر رخيلة التطور التنظيمي والسياسي لحز جبهة التحرير الوطني ص 312.

مجموع السكان الذي يبلغ 18مليون نسبة تقل أعمارهم عن 18 عاما و 47,7 % دون 14 عاما.[1]

فإذا نظرنا إلى ما كان عليه الحزب من فراغ في تركيبته من الشباب ، فإنه يمكننا القول بأن الشباب الجزائري قد نما في مجموعه خارج نطاق الحزب الواحد إن لم يكن اتخذ موقف المتمرد عليه ، و هنا غالبا ما يحتفظ المواطن الجزائري في ذاكرته بالإدارة أكثر ما يحتفظ بالحزب.

المطلب الثالث: حزب جبهة التحرير الوطني و السلطة:

إن النهج الذي أخذ به حزب جبهة التحرير لوطني هو احتكاره جميع أوجه النشاط السياسي حتى صدور دستور عام 1989 ، لأن الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي المنظم و الموجه للمجتمع و السبب يعود إلى اعتناقها لعقيدة الحـزب و رفض المعارضة والصراع و تعدد التيارات مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب ، فهو من الناحية الدستورية الحزب الوحيد، و هو صانع الدولة و المشرف و المراقب عليها ، و قد اقترن هذا الدور بسببين:

- سبب تاريخي، حيث اقترن دور جبهة التحرير الوطني بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي .

- سبب عملي أوجبته عملية البناء و التنمية ، و ما يتصل به ذلك من توحيد الاتجاهات و تعبئة الشعب إلى جانب قيادة الثورة .

على هذا الأساس جاءت النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة الجزائرية تؤكد هذه المكانة للحزب ، ومنها دستور الأول الذي وافق عليه الشعب عام 1963 وميثاق الجزائر الذي صادق عليه مؤتمر الحزب عام 1964 ، و كذلك ميثاق الوطني عام 1976 ، و هذا ما أكد في الوقت نفسه الشرعية التاريخية والثورة للحزب .

ومن المعلوم أنه على الرغم من التأكيد دستوريا على قيادة الحزب للمجتمع و تبعية لدولة له إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع أحداث عرفتها الدولة الجزائرية الفتية و تمثلت في السعي نحو السلطة ، و خاصة بين أعضاء المكتب السياسي و أعضاء الحكومة المؤقتة ، وكانت الغلبة في الأخير للمكتب السياسي وتبعية الحكومة المؤقتة له.

---

[1] - نفس المرجع ص 314.

و لكن إذا كان الحزب يتطلع إلى أن يصبح رمزا للوحدة الوطنية باكتسابه العقيدة والشرعية، فإن دوره كان ضعيفا في تعامله السياسي كوسيط بن الشعب و الحكومة و هذا ما أكده هواري بومدين عام 1965 حينما قال : " هل كان الحزب موجودا ؟ " بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق، و في اللافتات المعلقة على المنابر ، و لا شيء آخر "و لهذا فهو حزب يضم المناضلين فحسب و ذلك بخلاف الدولة التي هي دولة كل المواطنين بلا استثناء .[1]

إن السلطة الفعلية لم تكن بيد الحزب وإنما كانت بيد غيره ، ولعل في سهولة الإطاحة بالنظام الدستوري في 19 جوان 1965 ، فضلا عن طبيعة السلطة الفردية و طريقة ممارستها التي لم تتغير ما يدعم ذلك ، فقد ابعد الحزب عن الميدان السياسي بإلغاء تنظيماته المركزية التي أقرت في دستور 1963و ميثاق 1964، على الرغم من تصريحات هواري بومدين تؤكد أن من بين الأسباب التي أدت إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، الأمين العام للحزب ، هي كون الحكم أصبح فرديا ، و لم يكن حركة بومدين يراد بها إنعاش دور الحزب بقدر ما كان يهدف من خلالها إلى بناء الدولة بأسلوب جديد يتمثل في البناء من القاعدة و إبعاد الحزب عن ممارسة السلطة و تهميش دوره في الحياة السياسية وإعطاء الدور لمجلس الثورة الذي يرأسه رئيس الجمهورية .[2]

و هذا يعني أن دور الحزب سحب منه لصالح رئيس الجمهورية الذي هو أميـنه العام و رئيس الحكومة في الوقت نفسه.

إن اهتمام السلطة في عهد هواري بومدين ببناء دولة قوية من لقاعدة ساهم بقدر كبـير في تكوين طبقة برجوازية وبيروقراطية قوية، عملت على إضعاف الحزب ، وأصبحت هذه القوى هي التي تقود نشاط الشعب الجزائري والدولة الجزائرية .

و عليه فلا يمكن معاملة حزب جبهة التحرير الوطني إلا في إطار البيئة التي يعمل في إطارها ، و من أجل تحقيق الأهداف التي تبتغيها السلطة الحاكمة هذه النتيجة باعتماد الحزب الواحد شكليا من جانب ، و ازدياد نفوذ القوى البرجوازية و التكنوقراطية من جانب آخر، ولدت تناقضات بين تطلعات المجتمع بقواه المختلفة و ازدياد قوة و نفوذ هذه القوى .

---

[1] - محمد عبد الباقي الهرماسي،المجتمع والدولة في المغرب العربي بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية 1987، ص 105

[2] - سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري المرجع نفسه ص 105-106.

و هكذا أصبح دور الحزب من الناحية العملية، و لا سيما على صعيد المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة كمبدأ أساسي و كإجراء نظامي، و كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية [1] ، فعندما كان الحزب منشأ للدولة تحول إلى وسيلة في يد الدولة ، و مع مرور السنوات بدأت تتقوى هذه الدولة و تثبت وجودها إزاء باقي التشكيلات الاجتماعية الأخرى التي كانت من الضعف ، بحيث لم تستطيع منافستها في ظل ضعف حزب جبهة التحرير الوطني الذي بحسب النصوص يعد هو الحزب الحاكم و المسير ، و لكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا بل كان واجهة لجهاز الحكم و لم يكن حزبا حقيقيا.

فهو حزب تابع للدولة و ليس عكس ، و هذا ما دفع البعض إلى نعت النظام السياسي الجزائري بـ " دولة من دون حزب "[2] على الرغم مما يذهب إليه البعض الآخر من أن هذه المرحلة اتسمت بهيمنة الحزب على كل الأنشطة السياسية. و على هياكل الدولة إلا أن الواقع السياسي العملي للجزائر يخطئ ذلك.

فالقيادة هواري بومدين قد ألغت أصلا هيمنة الحزب لدولة ، و أصبح الأمر عكس ذلك فالدولة مهيمنة على الحزب .

و هكذا انعكس الأمر ، فأصبح على عاتق الدولة أن تبعث الحزب الأمر الذي أدى إلى وقوع القطيعة بين الحزب و ما يستند إليه من شرعية تاريخية ثورية ،و الشعب الذي أصبح يشكك في هذه الشرعية، و إذا كانت هذه نتيجة غير واردة في سنوات الإستقلال الأولى ، فإنها تصاعدت مع نمو القوى السياسية و الإجتماعية الى الحد الذي وصلت معه مكانة الحزب عام 1979 ، حيث كان الأجدر بالحزب صاحب هذه الشرعية المؤسسات أن يدعم دوره في المجتمع و يعزز ثقة الشعب به، و تزيد من رضا و قناعة المجتمع بالنظام الذي يقوده، غير أن ذلك لم يحصل ، و رغم القطيعة الغير المعلنة بين الحزب و الدولة، يمكن القول أن المنظومة السياسية التي حكمت البلاد منذ الاستقلال و لغاية 1990 كانت قائمة على ركائز ثلاث هي حسب الأهمية: الجيش، الجهاز التنفيذي ، الجهاز السياسي الذي ورث اسم" جبهة التحرير الوطني " .

1- الهرماسي المجتمع و الدولة في المغرب العربي، المرجع السابق ص 98.

2- ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، الجزائر ، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006 ص 100

إن جبهة التحرير الوطني للإنصاف – لم تكن حزبا سياسيا بأتم معنى الكلمة و الدلائل على ذلك كثيرة أهمها :

- إن السلطة الفعلية في عهد الرئيس بن بلة لم تكن في يد خيضر و بيطاط أي الأمانة العامة لجبهة التحرر بل كانت بيد رئيس الحكومة ثم رئيس الدولة الذي لم يكن سوى بنبلة نفسه.

- إن السلطة الفعلية في عهد الرئيس بومدين كانت حبيسة الأعضاء البارزين في مجلس الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين ، و لم تكن لا بيد الأمانة التنفيذية التي أنشئت غداة انقلاب 19 جوان 1965 برئاسة الشريف بلقاسم، و لا بيد أحمد قايد بعدها، و لا حتى في عهد محمد الصالح يحياوي ابتداء من خريف 1977.

ورغم أن جبهة التحرير الوطني لم تقترب من السلطة الفعلية سوى لفترة قصيرة مابين المؤتمر الرابع في أواخر جانفي 1979 و المؤتمر الاستثنائي الأول في جوان 1980 ، إن الوظيفة الإيديولوجية في منظومة الحكم لم تكن من صلاحيات " جهاز الحزب " بل موزعة أساسا بين المحافظة السياسية للجيش و الجهاز التنفيذي بواسطة مؤسسات مثل " المدرسة الوطنية للإدارة" خاصة ، و لعل أبرز شاهد على ذلك أن جبهة التحرير كانت " الحزب الحاكم " الوحيد في العالم الذي لا يتوفر على مدارس خاصة للتكوين السياسي و الإيديولوجي .

- تعدد التيارات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني – الحزب الواحد – و هذا ما أكده الشيخ بوعمران بأن التعددية في الحقيقة كانت موجودة حتى بداخل الحزب الواحد ، و عليه فعندما ننتقد الحزب الواحد فإننا نظلمه أحيانا لأننا نعرف وجود تيارات بداخله و كل الأحزاب الموجودة على الساحة اليوم خرجت من صلب جبهة التحرر التي كانت تضم التيار اليساري والوطني والإصلاحي ... الخ.[1]

---

[1]- محمد عباس النخبة ... و الغاشي مشكلة النخبة المستلبة ، الجزائر منشورات مؤسسة الشروق ، ص 172.

الفصل الرابع: مرحلة التعددية السياسية ما بعد الإستقلال

تمهيد:

يستدعي فهم التحولات السياسية ، معرفة مختلف العوامل التي أثرت على النظـام السياسـي و أدت به إلى الإنتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية، و يتفق علماء السياسة على مصادر التحول أو التغير التي قد تكون داخلية أي من النظام السياسي أو من بيئته الإجتماعـية، كما قد تـكون خارجية ناتجة عن المؤثرات الدولية، لهذا سنحاول استعراض مختلف العوامل الداخلية و السياسية منها و المتمثلة في الصراع بين التيار الإسلامي المتمثل في الأحزاب الإسلامية و التيـار العلمـاني و المتمثل في الأحزاب العلمانية المختلفة و محاولا معرفة مكانة حزب جبهة التحرير الوطـني في ظل التعددية الحزبية.

مما افرز أزمة مراكز قوى في النظام، و العوامل الإقتصادية و الإجتماعية الناتـجة عن تدهور وضعية الإقتـصاد الوطني التي انـعكست سـلبا على الأوضـاع الإجـتماعية للمواطـنين و العوامل الثقافية ممثلة في نمو و انتشار الحركة الإسلامية كقوة الفعالة في المجتمع، و هذا ما يدل على وجود أزمة الهوية و مشاركة السياسية في المجتمع، و ربما تأتي الأحـزاب على العمـل من أجل تخفيف من حدتها.

المبحث الأول : التجربة التعددية في الجزائر.

إن الحديث عن الديمقراطية أو عن التعددية هو في عمومه حديث عن المؤسسات في المجتمع ، أي الهيئات التي تنظم الجماعة في عمومها أو في تكويناتها الفرعية ، أقصد بالجماعة في عمومها الجماعة السياسية التي تتكون الدولة على أساسها و أقصد بالتكوينات الفرعية الجماعات الثقافية أو المهنية أو الإقليمية أو العرفية أو الاقتصادية و تندرج في الوعاء العام للجماعة السياسية.

و الذائع في الحقبة الأخيرة هو الحديث عن التعددية باعتبارها أنها تعني تعدد الأحزاب و تحدد منابر التعبير عن الرأي السياسي ، و ذلك في مقابل نظام التنظيم السياسي الواحد الذي عرفته هذه البلاد من عهد الاستقلال حتى سنة 1988 و ظهور قانون 23 فيفري، و إقرار التعددية الحزبية.

و في تصوري أن التعددية هي شأن لا يقوم النظام الديمقراطي إلا به .و لكنها ليست مقصورة على التعدد الحزبي، بل إن التعدد الحزبي يحتاج بقائه أنواعا أخرى من التعددية، و مع التعدد الحزبي يتعين أن يقوم تعدد في مؤسسات الدولة يتوزع عليها اتخاذ القرار العام و القيام بالعمل العام، و هي ما تعارفنا على تسميته بسلطات الحكم الثلاث، التنفيذية و التشريعية والقضائية ، و هذه المؤسسات الثلاث ه بمثابة أقفال ثلاث لكل منها مفتاح تمسك به جهة مستقلة عن الجهتين الأخريين فلا ينفتح العمل العام إلا باجتماع الجهات ثلاث .

و التعددية الحزبية تعني فيما تعنيه احتمال تداول السلطة من القوى السياسية المختلفةو احتمال التشكيل المتنوع لمؤسستي التنفيذ و التشريع بما يحفظ التوازن بينهما، و يجعل كلا منهما قيدا على الأخرى، و من البديهي أنه لا يتصور قيام تعدد حزبي إذا اندمجت مؤسسات الحكم في إدارة واحدة لا تتبدل .

المطلب الأول : الظروف التي أدت إلى التعددية الحزبية :

لقد أنشأت التعددية الحزبية في الجزائر نتيجة لعدة عوامل متداخلة فيما بينهما و التي لم تأتي صدفة بل جاءت إعلانا عن مأزق لبنيان الدولة الوطنية و مؤسستها ،و على رأس هذه المؤسسة مؤسسة السلطة سواء كانت معلنة أو غير معلنة ، المدني و غير المدني.

وأيضا تعبير التاريخي لسياستها المرتبطة عضويا برجالاتها و أجيـالها و خـطاباتها الإيديولوجيـة و منظومتها الفكرية و الأخلاقية.

و قبل الولوج في عوامل التي أدت إلى عملية انتقال إلى التعددية الحزبية فإنه من المهم محاولة فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ 1962 حيث الاستقلال إلى عام 1988 و أحداث أكتوبر التي عجلت عملية التحول.

و يعتبر النظام الشمولي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال.

و قد اعتمد هذا النظام على ركيزتين أساسيتين هما :

1. شخصنه السلطة:[1]

عرف العديد من الأنظمة السياسية ف العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت يتمتع الرئيس بجاذبية خاصة " كارزمية" حيث تسمح الظروف بإنفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي ، و الجزائر عرفت هذا النوع من لسلطة في بعض الفترات خصوصا في عهد بن بلة الذي جمع بين يديه مناصب عديدة رئيس الدولة و رئـيس الحكـ ـومة و الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني فضلا عن وزارة الداخلية و المالية و الإعلام ، و استمر هذا الدور في عهد الرئيسين بومدين و بن جديد، و هنا تكون العلاقة بين الرئيسين و المجتمع من أقوى وسائل الاتصال و التوجه الجماهيري من ناحية و أهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.

2. -الحزب الواحد:

هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني[2] المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة و الأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي للوطن.

إلا أن دور الجبهة ظل محدودا بما يقرر الرئيس منذ مرحلة لبناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية،و هو ما اتسق تماما مع أهداف الثورة الجزائرية و نمط التنمية المعتمد، و الذي خصص جـ ـزء كبير من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على لمدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط و بتفاقم المشاكل الاقتصادية لتعجز بالأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني .

و لم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 إلا محصلة و تعبيرا عن أزمات عانى تبعاتها النظام السياسي ، و هي الأزمات التي تبلورت منذ فترة ليست قصيرة في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام لسياسي مواجهتها عبر عمليات التكيف المتعددة ، واستيعابها من خلال تعديل بناة و مؤسساته أو زيادة تأثير في حصر المتغيرات المجتمعية والتي تعجبها بيئة النظام ذاته.

و لكن الأحداث بضخامتها وتواليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات ، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لسفور هذه الأزمات بتجلياتها مؤثرة ، و يمكننا رصد عدد من هذه الأزمات:

---

[1]-صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي : أسسه و أبعاده بغداد، جامعة بغداد كلية القانون و السياسة 1986 ص 314-315.

[2]- جبهة لتحرير الوطني – الميثاق الوطني 1976 ، ص 69.

أ- أزمة التوزيع :

وقد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على توفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع و بين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، و إذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط ، فان بعضهم الآخر يردها إلى سوء الإدارة و التخطيط و غياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طول الفترة المنصرمة.

ب- أزمة المشاركة السياسية:

و قد تمثلت بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري و الراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة الحاكمة في إشراك هذه القوى ، فالبيئة السياسية في الجزائر أقسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب و الجيش و قيامها بالدور التشريع إلى جانب المجلس الشعبي الوطني ، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد[1] و من هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري طول تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شاهدتها عام 1988 لغياب التـراث و التقاليد السياسية المعينة في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام و الأوضاع الجديدة.

ج – أزمة الهوية :

تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري ، نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي و آخر يرى في الإسلام بديلا و محققا لذاك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية و قد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار و هوية للشخصية الجزائرية ، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية البربرية ، و قد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت و الانقسام فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب و البربر ليؤطر فعله و يصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخب و المؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية[2]

فإذا كانت الأزمة الجزائرية الحالية في جوهرها كما يرى البعض أزمة صراع على هوية لدولة و المجتمع، فإن أسبابها تكمن في البنى الاقتصادية و السياسية و الثقافية و في هذا الصدد يقول سمير

---

[1]- نبيل عبد الفتاح "الأزمة السياسية في الجزائر ، المكونات و الصراعات و المسارات " السياسة الدولية ، السنة 28 العدد 108 أفريل 1992 ص 188.

[2]- برهان غليون : نظام الطائفية : من الدولة إلى القبيلة ، بيروت ، المركز الثقافي العربي 1990 ص 136.

أمين " إن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا يصاحب انتكاسات سياسية ظاهرة كما يصاحب التخلي عن الرؤى العالمية المرمى و الانضواء المجتمعي ، بل يصاحب أحيانا الرؤى الظلامية ليس إلا.[1]

د- أزمة الشرعية :

ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها التاريخية المتحققة لجبهة التحرير الوطني ، التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ، وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة ، مثلما سببت تداخلا ، عملا و رؤى بين الـدولة و الجبهة لما يقرب من الاندماج ، و بقدر ما أفاد ذلك الجزائر حال تراجع نفوذ الجبهة و الدولة بعد الإنفصام الذي ألحق بفعلهما و ما ناله من تناقض داخل أجهز على فعاليته لتتراكم بوادر تلك الأزمة ، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير الأمر الذي جعل الطريق سالكا أمام بروز الجيش كقوة صاعدة ، كذلك نتيجة عدم تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات دستورية[2]

و رغم الفترة الطويلة في النضال الحزبي و السياسي لجبهة التحرير الوطني لم يستطيع هذا الحزب الذي قاد عملية تحرير البلاد ، أن يحسم خلافاته الداخلية و يتغلب على الصراع الأجنحة داخل تشكيلته التي لم تكن متجانسة منذ فجر الاستقلال[3] ، و قد حدثت هزات عنيفة كانت كافية للإطاحة بالنظام كله (1962-1986) لكن الصراع لم يكن إيديولوجيا داخل جبهة لتحرير الوطني و إنما كان صراع مصلحيا تتخلله نزعة سلطوية .

هذا الحزب الذي لم تكن له إيديولوجيا واضحة ، بحيث كان في بداية مع بن بلة ثم صار مع بومدين و أصبح بعد ذلك مع الشاذلي بن جديد و اعتماده فقط على لشرعية التاريخية و الذي كان هذا الطرح مقنعا نوعا ما إلى غاية وفاة هواري بومدين 978، و هنا بدأت نهاية الاشتراكية على يد خليفته الشاذلي بن جديد ومن بداية 1979 تغيرت المعطيات و تقلص هامش المناورة داخل حزب جبهة التحرير الوطني للأسباب ذاتية و منها :

- تنامي الحس الإسلامي و انتشار الصحوة الإسلامية محليا وعالميا .
- تخرج العشرات من الإطارات الشابة وجدت نفسها على الهامش.
- إفلاس الثورات الثلاث (الزراعية- الصناعية - الثقافية)
- ظهور قوى البرجوازية الأكثر دعاة و زعماء الاشتراكية في ظل الحكم الاشتراكي .

---

[1]- سمير أمين " الثقافة و الإيديولوجيا في العالم المعاصر " الطريق ، السنة 52 العدد 1 ماي 1993ص 10.

[2]- محمد عابد الجابري " إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي " المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية السنة 15 العدد 167 جانفي 1993 ص 4.

[3]- شفيق السامرائي " الأحزاب السياسية في العالم العربي " المنار العدد 67 ، 1990 ، ص 89.

- ظهور بعض الصدمات التي بدأت تحدث بين الشعب و أجنحة النظام – الأمن خاصة.

و منها أسباب موضوعية ويمكن أن نوجزها في عنصرين:

- هزيمة الأنظمة العربية أمام المد الصهيوني .
- تراجع الأنظمة الشمولية أمام المد الرأسمالي .

هذه أهم العوامل في نظري التي مهدت إلى قيام التعددية الحزبية في الجزائر كالإطار العام ،و كذلك يمكن أن نفسر أن الأحداث التي سبقت إقرار التعددية ما هي في الحقيقة إلا عملية انتقام الجماهيري و القاعدة الشعبية من النظام القائم بكل رموزه و منجزاته.

إلى أن ظهر دستور 23 فبراير 1989 محاولا إعطاء مرحلة جديدة باعتباره جاء كالنقد للماضي الاشتراكي للجزائر ، و بالفصل الدولة عن الحزب ويقر بشرعية الأحزاب السياسية المعارضة .

و لهذا أوجد الدستور حالة قانونية عززت بشدة من قوة – رئاسة – الرئيس على حساب جبهة التحرير الوطني و بالاعتراف القانوني بالأحزاب السياسية عدل الدستور بشكل أساسي التركيبة السياسية بحرمان جبهة التحرير الوطني من وضعيتها كالحزب وحيد ، و بالامتلاك الرئيس السلطة تعيين أو عزل حسب إرادته و احتفاظه بالسيادة الفردية على الشؤون العسكرية ، وبرز كالقوة مسيطرة في الساحة السياسية في حين أصبحت جبهة التحرير الوطني مجرد حزب سياسي كبقية الأحزاب السياسية .

بنصه على حق تشكيل " جمعيات ذات طابع سياسي " إعترف الدستور بوجود أحزاب المعارضة شريطة التزامها بالوحدة الوطنية و الاستقلال و سيادة الدولة .

و لقد عكس تعدد وكثرة الأحزاب السياسية كلا من وجود تصدعات داخلية في الجبهة السياسية ، و نية الدولة في الأخذ بمبدأ إطلاق الحريات و اعترف القانون الموضع في الدستور و المعلن في 05 جويلية 1989 (القانون خاص بالجمعيات السياسية) لكل الأحزاب السياسية الملتزمة بمبادئ السيادة الوطنية و الوحدة والاستقلال و قد ظهر ما يقرب عشرين حزبا و سرعان ما وصل إلى ستين حزبا .

المطلب الثاني : المعطى الاجتماعي والسياسي في تشكيل الأحزاب السياسية :

إن كثرة الأحزاب السياسية في بلادنا سيؤدي بنا حتما إلى صعوبة كبيرة إن لم نقل استحالة تصنيف هذه الأحزاب إلى صنفين أو أكثر .

و لكن على أي أساس يمكننا تصنيفها ؟ هل يمكننا تصنيفها حسب الحجم أي على أساس و معيار الوعاء الانتخابي؟ لا يمكننا ذلك نظرا لأن حجم الأحزاب يتطلب أداة لقياسها، و أغلبية هذه الأحزاب حديثة لم تشارك في استحقاقات الانتخابية و ديمقراطية حقيقية.

إضافة على أن هذا النوع من التصنيف غير ثابت نظرا لتغير وعاء الأحزاب من انتخابات لأخرى، لذلك سيكون هذا التصنيف و الحكم التعسفي إلى أبعد حد في الوقت الحاضر.

لذلك فإننا نستبعد هذا التصنيف، هل يمكننا أن نعتمد على معيار الحساسية و الاتجاه للقيام بالتصنيف؟ إذا كان هذا المعيار الذي يعتبر الحساسية مجموع و الاتجاه جزء منهما ، هو المعيار الذي يلجأ إليه الكثير من الفقهاء و الكتاب في معرفة أصناف الأحزاب السياسية ، فإن ذلك صعب جدا في الجزائر نظرا لحداثة التجربة الديمقراطية أولا ، و لعدم وضوح اتجاهات المختلفة للأحزاب ، بل أن بعض الأحزاب يغير من توجهاته حسب كل مناسبة ثانيا .

بالإضافة إلى أن البرامج الحزبية لهذه الأحزاب غير واضحة المعالم و تكاد تكون متشابهة تماما فيما بينهما ، و ذلك راجع حسب رأي إلى النظام الأحزاب و قوانينها .

لذلك فإنه لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار لتصنيفها بشكل أساسي ووحيد كما لا يمكننا الاعتماد على التقسيم الكلاسيكي الذي يصنف الأحزاب السياسية إلى صنفين فقط اليمين و اليسار .

و ذلك نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري أولا و لكثرة الأحزاب السياسية ثانيا .

و لذلك يمكننا أن نصنف هذه الأحزاب ونقسمها إلى تيارين بارزين هما :

1- التيار الإسلامي :

تميز هذا التيار بخصائص تشترك فيها معظم الأحزاب و الجمعيات التي تنشط تحت غطاءه ، ويمكن إجمال هذه الخصائص كالتالي :

- سعيها العام و المشترك بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع و الدعوة إلى إحياء العقيدة.

- دعوتها الهادفة الإقامة دولة إسلامية تعمل على تطبيق مبادئ الدين و أحكامه.

-القبول بمنطق التعايش في إطار التعددية و الشورى ، و إن رفضت الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يؤكد سيادة الشعب في حين أن الحاكمية في الفكر الإسلامي .

ومع ذلك يظل كل حزب أو حركة تحمل خصوصية فعلها ومن بين تلك الأحزاب السياسية:

أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

كانت عماد التنظيمات الإسلامية ،حيث نشأت كحزب سياسي في ماس 1989 و تبدي هذه الجبهة أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر دعاوي الاتجاه الإسلامي ، كما أن لها قوة فعل منظمة، فهي كانت مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (8آلاف مسجد من أصل 10 آلاف مسجد في عموم الجزائر) و تضم تحت لوائها ما يقرب 3,5 مليون عضو ، و تعتمد الجبهة القيادة الجماعية في تصريف الأمور ، كذلك مبدأ الشورى.

و لها مجلس يتألف من 14 عضو يتزعمه عباسي مدني، و قد استبدل بعد فوز الجبهة في الانتخابات عام 1990 بمجلس الشورى، هو بمثابة الإدارة العليا أو المكتب السياسي ، و يتكون من 60 شخصا.[1]

و قد استفادت القيادة الجماعية من خبرتها في العمل السياسي السري قبل الإعلان عن التعددية في أحكام التنظيم و التعبئة الجماهيرية ، و حسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية ، حتى أصبحت تمثل أكثر القوى اتساعا و تنظيما وتمثل جديدة " المنقذ" لسان حالها.

و تعكس الجبهة منطلقات فكرية لتيارات متنوعة وعديدة ، تجمع بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة، فهناك التيار المتشدد الذي يتزعمه علي بلحاج و هو الاتجاه الغالب، و لا سيما في قطاع الشباب ، و قد كان لهذا التيار الصوت العالي منذ ظهور جبهة الإنقاذ ، إذ استطاع تحريك الشارع الجزائري حاجبا بقية التيارات إلا أن هذا الوضع تغير بعد اعتقال قيادات الجبهة عام 1991 ، حيث أخذ هذا التيار بالانحسار لصالح التيار الإسلامي الذي عرف عنه بالاعتدال و التدرج بزعامة عباسي مدني ، و هناك تيار ثالث يعرف بتيار الجزأرة الذي عني بحصر نشاطه على النطاق الجزائري ، وينتمي أغلب أعضائه إلى شريحة النخبة المثقفة بقيادة محمد سعيد و عبد القادر حشاني ، ويرى هذا التيار ضرورة بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية التي تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق و المغرب. [2]

و تنصب قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من كون رسالتها الدينية أداة للتعبير عن المظالم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تعانيها الجماهير ، على الرغم من أن الجبهة لا تؤمن بالديمقراطية بمفهومها الغربي ، إلا أنها ظلت تؤمن بالتعددية شرط أن تكون بلغة الإسلامية .

بالإضافة إلى حجج العناصر الفاعلة في الحزب الغير عقلانية لدى محاولة سد تلك الثغرات باعتقادهم الذهني أن فكرة الحزب " بدعة " في حد ذاتها و أنه يمكن تصورها بطريقة أخرى مؤداها نظرية ثالثة لقد أردوا الوصول إلى الحكم للكشف فيما بعد عن سياستهم، و يجب أن نلاحظ كذلك بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تعقد أبدا مؤتمرا تأسيسيا. [3]

و بالتالي أصبح حينما نتكلم عن ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر عـادة ما نقـصد (جبهة الإنقاذ) لأن حماس و النهضة و الإصلاح قريبان من الإخوان المسلمين في العالم العربي بخطابهم و تنظيمهم ، إذن لماذا جبهة الإنقاذ ظاهرة ؟ لأنه استطاع أن يستحوذ على الراديكالية الثقافية في التاريخ الموجود في المجتمع الجزائري باعتباره أن المجتمع الجزائري مجتمع حركة و قيمة السياسية السائدة ترتكز على نوع من الجذرية ، و الجذرية لا تعني أنها قيم عنيفة.

---

[1]- الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1996 ص 58

[2]- أسبوعية –الحقيقة – 13-19 سبتمبر 1995 العدد 88 ص 16-17.

[3]- حريشان عبد القادر ، الإنقاذ و السلطة (1988-1992) ..19 ص 51

و قد استطاعت(جبهة الإنقاذ) أن تستحوذ مع تكوين المدن و النمو الديمغرافي في فئة الشبيبة و هو لا يعني أن قاعدة (جبهة الإنقاذ) هي بضرورة من المدنيين (المدن) .

فنشطوا حركة أحداث جوان من الشباب بعضهم لا ينتمون لجماعات عقائدية و غير مدنيين ، و لكنها شبيبة أحياء و الممكن أن يكونوا من فئات الشباب المختلفة .

و من هذه الزاوية فجبهة الإنقاذ ليست كأي حزب سياسي، هي حركة اجتماعية و قوته جاءت من هذه حركة ، و ضعفه جاء من ضعف هشاشة التنظيم و الإيديولوجية[1]

إلا أنه استطاع أن يهيكل عدد كبير من المواطنين باستخدام الوسائل الرمزية مثل الشاب الذي يلبس القندورة و يطلق لحيته ، هو إنتاج لنوع من الرموز في المجتمع تعبر عن ضياع على مستوى الثقافة والقيم.

في غياب خطاب آخر من النخبة أو السلطة ، فخطاب السلطة استهلك و فقد معناه ، و النخبة الشبه علمانية –(المفرنسة والمعربة) لم تكسب شرعيتها عند الشعب ، لأنها ترى أن هذه النخبة جزء من السلطة.

ب- حركة مجتمع السلم : (حركة المجتمع الإسلامي سابقا):

ترجع جذور هذه الحركة إلى كونها امتداد لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر التي بدأت العمل سرا عام 1963، و أصبحت تمتلك فاعلية كبيرة أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حظر نشاطها لمعارضتها دستور البلاد، و بدأت الحركة بالعمل تحت اسم " جمعية الإرشاد و الإصلاح" إلى أن تم الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في عام 1991 بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في 29 ماي 1991 ، و قد لاقى إعلانها كحزب اهتماما كبيرا نظرا إلى ما تقدمه من بديل مواز جبهة الإنقاذ، فضلا عن تغلغلها و انتشارها الكبير في الإتحاد الإسلامي للنقابات و بناء على ذلك، غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، و إن كانت حتى الآن حركة نخبوية قاصرة عن إجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية و النسق التربوي الموحد لكوادر الحركة ، و قد اتبعت الحركة في منهجها رؤى زعيمها محفوظ نحناح الذي أكد :

1- العمل الإصلاحي الإسلامي، فالعمل السياسي لدى حماس يتم على أساس من المرحـــلية و عدم التعجل أو القفز حيث ضرورة العمل على تجسيد العلاقات مع فئات المجتمع كافة و السلطة كجزء من السعي نحو إقامة أسس الدولة الإسلامية و إرسائها.

---

[1] - جريدة لشروق اليوم 18نوفمبر 2006 العدد 1844 (الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصار ثم انتحار) ص 09

2- سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين و العلمانيين ، و تجنب الصدام مع السلطة، إلى جانب التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجمع لا تفتيت الصف الإسلامي.[1]

فقد جاء ضمن توصيات مؤتمرها التأسيسي " ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن و الاستقرار و الحفاظ على مكسب التعددية الحزبية في نطاق الثوابت و التنافس الأخلاقي من أجل مصلحة الأمة و الوطن ".

و يمكننا أن نعطي كنموذج لبرنامج هذا التيار على سبيل المثال: حركة مجتمع السلم _حماس) التي جاء في مقدمة قانونها الأساسي ما يلي :(...جعلت ا غايتها ، والتمكين لدين ا هدفا ساميا تسعى لتحقيقه ،...وهي بذلك تندفع متحدية ظاهرة التغريب و التفسخ و ظاهرة النظريات المستوردة مثل الاستبداد السياسي و الرؤية الأحادية، و الأفكار الاشتراكية و النزعة الاستهلاكية، والتوجهات الذاتية التي تعـمل على تكـريس هيمنة الـمناهج المسـتوردة مـثل المـنظومة التـربوية و الـثقافية و السياسية والإعلامية و الاقتصادية و هي عوامل أدت إلى العزوف عن الإسلام و تطبيقه كبديل فكان شعارنا " الإسلام هو الحل " ... لذلك فإننا نحرص على إشاعة الشورى كمبدأ إسلامي و استعمال الديمقراطية كوسيلة نحدد بها العودة إلى الإسلام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبناء مجتمع إسلامي ...)

أما البرنامج السياسي لهذه الحركة فقد جاء فيه على الخصوص (.... و تهدف الحركة إلى استئناف الحياة الإسلامية المعطلة في شتى مجالات الحياة عقيدة ، وشريعة ، و دينا و دنيا ، علما و حضارة ، وتحقيق الحل الإسلامي لكافة المشاكل و المعضلات و ذلك من خلال : قراءة تجديدية للإسلام بعين العصر و اجتهاد جماعي معتصم بالشرع كتابا و سنة ، و موصول بالسلف الصالح، و منتقي للصالح من التاريخ و متفتح على التراث الإنساني والإنجازات التكنولوجية والمنتجات العلمية الحديثة.

- منهجية تراعي سنن التغيير ، و تعتمد المرحلية و الموضوعية و الواقعية ... الخ[2]

أما فيما يتعلق بالنظام الدستوري و السياسي و الاقتصادي فإننا نجد في البرنامج لحركة الانتخابي لسنة 1991 ما يلي : تهدف الحركة إلى :

- صياغة دستور يحدد هوية الأمة و توجهاتها الرئيسية و طبيعة النظام على ضوء الإسلام عقيدة و شريعة و منهاج حياة.

- نظام حكم إسلامي يقوم على الشورى و المساواة و العدل و الحرية.

- ضمان الحريات العامة و الفردية التي تشمل ما يلي :

---

[1]- اسبوعة الحقيقة 13-19 سبتمبر 1995 العدد 88 ص 18/ (المشروع الإسلامي أزمة خطاب أم أزمة السلطة)

[2]- أنظر البرنامج الانتخابي للحركة لسنة 1997 الخاص بالتشريعات.

- الحريات الأساسية و السياسية .
- حرية التفكير والضمير و النشر و الصحافة.
- حرية التنقل في الداخل و الخارج.
- حرية إنشاء الأحزاب السياسية، و الجمعيات و النقابات وتسيير المظاهرات السلمية على أن لا تستغل هذه الحريات في تقويض أركان المجتمع أو التآمر على الأمة أو المساس بثوابتها أو إشاعة الفاحشة بين أفرادها.
- توسيع اختصاصات المجلس الدستوري و تعزيزه بالفقهاء.
- العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء النظم و القوانين المخالفة لنصوصها و مقاصدها.
- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات و نبذ تركيزها في الشخص أو هيئة منعا للاستبداد و طلبا للاستقرار و الاستمرار.
- دعم استقلالية القضاء، و توفير الحماية للقضاة و تسهيل إجراءات التقاضي...

أما بخصوص الجانب الاقتصادي ، فنكتفي بالفقرة التالية من نفس البرنامج ، و التي جاء فيها على الخصوص : أما بخصوص الاقتصاد الجزائري فإن الحركة تولي أهمية كبرى للحياة الاقتصادية ، و تعمل على إيجاد بديل اقتصادي يهتدي بالإسلام و يسعى للتحرر من التبعية ، و يسد حاجيات المجتمع و تطوير إمكانياته و مؤسساته بما يحفظ كرامة المواطن ...)[1]

بالإضافة إلى حركة النهضة ، و كذلك حركة الإصلاح الوطني و التي تأسست نتيجة عن صراعات وتناقضات في حركة النهضة بعد انشقاق الحاصل في قيادتها مجتمعة، القوى إسلامية فاعلة في المجتمع الجزائري ، و تنتمي هذان الحركتان إلى التيار المعتدل الذي يتطلع إلى الحكم بل ظلتا مصرة على أن تكون في المعارضة مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية .

و تعتمد هذه الأحزاب أساسا في برنامجها على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي في إعداد القوانين المختلفة.

2- التيار العلماني :

إذا كان الرصد التاريخي قد حقق لنا بغيتنا في فهم أصل الاتجاه الإسلامي و جذوره و ما ولده من أحزاب ، فإن رصد الأحداث الميداني و منذ الاستقلال سعينا حتما على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعا لهشاشة البنية السياسية و عدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة ، علاوة على ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة.

---

[1]- أنظر البرنامج الانتخابي للحركة سنة 1991

و يبدو أن الحاجة إلى أحزاب كهذه قديمة نسبيا قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلا مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة للإسلام ، و ذلك بخلق قوى موازنة حقيقية إلا أن فروض هذه الحاجة المتعددة الإتكاءات حجمت من قبل جبهة لتحرير الوطني تحت حجة الأخذ بنظام الحزب الواحد ، لتنطلق مجددا بالتوازي مع انطلاق الأحزاب الدينية ، و إذا كانت الأحزاب الدينية ، و لا سيما جبهة الإنقاذ قد حظيت بهامش حركي متسع ، فإن الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية ، و لكنها مثلت خصما عنيدا للنظام الحاكم .

و قد ظهر ذلك جليا في موقفها مع التعديلات الدستورية ، و من قانون الانتخاب و من نمط المشاركة الذي جاء به النظام ، و أخيرا من نتائج الانتخابات في دورتها الأولى .[1]

أ – جبهة القوى الاشتراكية :

كان هذا التيار إلى وقت قريب جدا المسيطر على الساحة السياسية و قد تجلت هذه لسيطرة على الخصوص في مؤتمر طرابلس الذي جاء برنامجه يحمل مسحة يسارية حيث تقرر فيه على الخصوص ، الأخذ بمبدأ الحزب الواحد أولا ، و تبني الاشتراكية كنظام للجزائر مستقلة ثانيا.[2]

و تعتبر جبهة القوى الاشتراكية أهم الأحزاب هذا التيار و ذلك لما له من جذور بين العسكريين غداة الاستقلال و ذلك برئاسة حسين آيت أحمد و بعد اعتقال هذا الزعيم ، حل الحزب على غرار الأحزاب الأخرى واتجه إلى العمل السري إلى غاية إعادة تأسيس الحزب من جديد بعد الاعتراف بالتعددية الحزبية1989 ، حيث دأبت هذه الجبهة و التي تعتبر اليوم من أكبر القوى السياسية الفاعلة في البلاد ، على تعبئة القوى العلمانية و الاشتراكية تحت غطائها ، على رغم من ركيزتها البربرية و التي تخوفت كثيرا من احتمال وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة بما يعينه من إجحاف من حقوقها الثقافية ، فقد استطاعت الجبهة استقطاب القوى من حولها مستغلة المعارضة المتعاظمة لجبهة الإنقاذ ، و موظفة الخوف البربري ، كما استغلت الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي ترادف مع الاهتمام الغربي به و لا سيما فرنسا لصالح بروزها كقوة مهابة فضلا عن هبة قيادتها.

و على الرغم مما لقيت هذه الجبهة من اهتمام إلا أن عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية مؤثرة منها الإثنية ففي الوقت الذي تدافع الجبهة على ثلث سكان الجزائر إلا أن إيحالها بذلك جعلها

---

[1]- الأزمة الجزائرية ، خلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية –1996 ص 74.

[2]- إعلان ميثاق طرابلس ، أنظر النص الكامل في مؤلف بشير ملاح ، موجز تاريخ الجزائر – الحديث و المعاصر (1830-1989) الجزائر دار المعرفة – الجزائر 2000 ص 167.

تدافع عن مصالح قبلية و عرقية في ظل غياب مشروع وطني كان من الممكن أن يجتذب إليه مزيد من المتعاطفين ، و الخطاب السياسي الوطني حول الهوية الجزائرية .

و لهذا يعتبر هذا الحزب في نظر أغلب المفكرين و السياسيين بأنه حزب جهوي نظرا لتمركزه في منطقة القبائل أساسا.

بالإضافة إلى حزب العمال الذي يعتبر امتداد للأحزاب الاشتراكية العالمية وهما عضوان في الأممية الاشتراكية، و خاصة جبهة القوى الاشتراكية وإن كان هناك اختلاف بهما.

و يركز هذا الاتجاه في نضاله السياسي و برنامجه الحزب على الحلول السياسية من خلال مطالبته إجراء حوار سياسي شامل يتوج بحلول و توقيع عقد بين مختلف الأحزاب السياسية، و إجراء مصالحة وطنية و كذلك رفع حالة الطوارئ.

و يركزان هذا الحزبان على الحقوق السياسية و الأساسية الفردية والجماعية لمعترف بها دوليا مثل حقوق الإنسان، الحريات العامة الفردية و الجماعية، حرية الصحافة، العدالة، استقلال القضاء...الخ [1]

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية :

فبالنسبة لهذا الحزب و الذي يعتبر من أقوى و أكبر أحـزاب التيار العلماني بزعامة سعيد سعـدي وله لجنة تنفيذية تتكون من 10 أعضاء كما له مجلس إدارة يتكون من 105 أعضاء ، و من الممكن تحديد موقعه في خارطة الأحزاب السياسية الجزائرية بأنه حزب يقف على يسار التيـار الإسـلامي و يدعو إلى النظام و الإضراب لمواجهته. و على يمين حزب الطليعة الاشتراكية سابقا – حركة الديمقراطية الاجتماعية حاليا لمنع التيار الإسلامي.[2]

و يؤخذ على هذا الحزب تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من إدعائه بالتزام بها ، كما يؤخذ عليه أيضا إنكاره للهوية العربية الشعب الجزائري.

و يعتبر حزب جهوي حيث لا يتواجد تقريبا إلا في بلاد القبائل كما يعتبر بأنه حزب بني على أسس لغوية و جهوية، و يرى هذا المجتمع بأن المجتمع الجزائري يجب أن يصبغ بالقضايا السياسية و هي : الحداثة و العصرنة و الديمقراطية ، وغياب هذه القضايا السياسية هي التي مهدت إلى بروز نخبة سياسية أصولية تستغل الدين لنيل مغانم سياسية و انتخابية ذات عواقب خطيرة على مستقبل البلاد ، و يعتبر أن التجربة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر هي الديمقراطية مزيفة ، و لذلك فالحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية يرى أنه من الضروري الرجوع إلى الخيار الشعبي، لكن بعد التخلص من بقايا النظام السابق، و المقصود بها هنا هي الأحزاب الأصولية التي لا يمانع من بقائها ، شرط انضوائها تحت برامج لا تستغل الدين في الحقل السياسي .

---

[1]- المرجع من خلال المقابلات الصحافية في الجرائد و التلفزة لرؤساء الأحزاب.

[2]- الأزمة الجزائرية ، المرجع السابق ص 77 .

كما يلح في مشروعه السياسي على الاعتراف باللغة الأمازيغية و تحجيم " أعداد الديمقراطية " أي الحركة الإسلامية على حد قول زعيم التجمع سعيد سعدي[1]

حركة الديمقراطية الاجتماعية (حزب الطليعة الاشتراكية سابقا):

جاء هذا الحزب على انقاض الحزب الشيوعي الجزائري وهو المتشبع الإيديولوجية الاستعمارية بعدائه شديد لمقومات الشخصية الوطنية التي ينظر إليها دعائية جامدة عن زاوية الإسـلام متـخاف و إسلام القرون الوسطى.[2]

و يعتمد هذا الأخير على الإيديولوجية الماركسية اللينينية كشئ قائم بذاته أكثر من اعتمادها على الوضعية الطبقية للقوى العاملة ، لا سيما إذ عرفنا مدى تأثر هذه القوى بالخلفية الثقافية للمجتمع الجزائري التي لا تساعد كثيرا على انتشار المذهب الشيوعي ، فالإيديولوجية إذن تبدو هنا أهم من الواقع نفسه، وبالتالي فالشيوعيون إذن من صعب ابتلاعهم ووجودهم كالحزب مستقل في السياق الجزائري يستمد مقوماته من تمايزهم الإيديولوجي أكثر من اعتماده على شرائح معينة من القوى الفاعلة ، وهو حريص على استقلالية التنظيمية ناهيك أن الحزب الشيوعي الجزائري كان الحزب الوحيد الذي رفض حل نفسه و التحاق بجبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية ، خلافا للأحزاب و لحركات الوطنية الأخرى ، و غداة قرار حاله سنة 1963 بعد إقرار نظام الحزب الواحد في الجزائر ، اختفى قليلا ليعاود الظهور بعنوان جديد هو حزب الطليعة الاشتراكية الذي نشط بشكل مثير منذ أحداث أكتوبر إلا أنه، ونظرا لعدم حصوله على أية نتيجة في الإستحاقات الانتخابية السابقة فقد قام بتغيير التسمية و أصبح يسمى حركة الديمقراطية الاجتماعية ، وهذا الحزب في الحقيقة ليس له وزن شعبي لذلك يرفض المشاركة في مختلف الانتخابات منذ مدة بحجج واهية ، إلا أن هذا الحزب رغم انعدام شعبيته له نفوذ قوي في السلطة و في صناعة القرار و يعتبر من الأحزاب النخبة و الذي يتكون من المثقفين و الطلبة الجامعيين و الإداريين و تتفق أحزاب هذا التيار في الوقوف في وجه التيار الإسلامي أولى الأولويات وتريد منع هذه الأحزاب من العمل السياسي ، بالإضافة إلى ذلك ترفض كل عمل الديمقراطي ، و يؤمن الحزب بأن " الاشتراكية العلمية " هي الحل الأمثل لأزمات المجتمع الجزائري .[3]

لأنها تعرف حجمها الحقيقي في القاعدة و بالتالي فإنها تريد الحكم دون المرور على العـملية الانتـخابية بل تريد إن صح التعبير حكم الأقلية للأغلبية .

---

[1]- حزام والي خيس،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت 2003 ص 194.

[2]-محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض الجزائر ، موفم للنشر 2006 ص 14.

[3]- عبد العالي رزاقي ، الأحزاب السياسية ف الجزائر خلفيات و حقائق ، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1990 ص 97 -118.

و ضمن هذا التيار نستطيع أن نرصد العديد من الأحزاب التي تحظى بثقل على خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر، و التي تحمل أسماء تشير إلى الاشتراكية و الديمقراطية ، مثل حركة الشبيبة لديمقراطية و الحزب الديمقراطي الاجتماعي و الـحركة الجزائرية من أجـل العـدالة و التنمية ، و حزب التجديد الجزائري ، و حزب التجمع الوطني الديمقراطي .

و يمكننا كذلك أن نتطرق كمثال عن هذا التيار إلى برنامج الحزب الاجتماعي الديمقراطي [1] الذي جاء فيه على الخصوص ، يكون الحزب الاجتماعي الديمقراطي في خدمة الشعب شعاره : الحرية– العمل– التقدم – و تتمثل مبادئ الحزب في :

1- المبادئ التي يتضمنها الدستور.

2- المبادئ التي ينص عليها برنامج العمل ومنها الدفاع عن الحريات الأساسية ، تحرير الطاقات الخلاقة ،لتكفل بالتراث الثقافي الوطني .

أما أهدافه فإنه يسعى إلى :

1- الدفاع على المكتسبات الأخيرة للديمقراطية التي لا تزال لبنة و هو ما يتطلب التنديد المطلق بكل المساس بهذه المكتسبات أو محاولة العودة إلى لوضعية السابقة.

2- تعميق العمل الديمقراطي من أجل ارتقاء فكرة دولة القانون و جعلها غير قابلة للدحض مع ضرورة تحقيق كلي للحريات و الحقوق الأساسية للمواطن لذاك فإن الحزب برى بضرورة إدخال بعض التعديلات على الدستور من أجل تعزيزها.

أما بالنسبة للبرنامج الاقتصادي فإن الحزب يهدف في بداية الأمر و نظرا للتخلف الاقتصادي للبلد إلى تخفيف وطأة التفاوت الاجتماعي عن طريق محاربة الفقر ، و حماية القدرة الشرائية للعمال ذوي الدخل الضعيف ،و ضمان دخل أدنى لكل عامل من السكان المقيمين ، و يكون هذا عن طريق تطبيق سياسة اقتصادية مختلطة يتنافس في القطعان العام و الخاص مع ضرورة رفع كل العراقيل التي تقف حجرة عثر أمام استقلالية التسيير و الاستثمار العام و الخاص على السواء مع ضرورة اقتصار دور للدولة على التخطيط المبين و المرن في بداية الأمر، ثم التوجيه والإشراف بعد ذلك و انطلاقا من هذه المبادئ يرى الحزب ضرورة وضع المؤسسات و الإجراءات التالية :

1- مجلس اقتصادي واجتماعي مستقل يحل محل المجلس الوطني للتخطيط القائم آنذاك ، توكل مهمة تقييم السياسة الحكومية و انعكاساتها الاجتماعية و الاقتصادية و بدون هذا التقييم في تقرير مستوى الأمة.

---

[1] - أنظر برنامج الحزب الاجتماعي الديمقراطي المنبثق عن المؤتمر الأول للحزب (مع الاختصار)

2-لجنة تحكيم مستقلة فصل في المنازعات الاجتماعية تضم مواطنين ونقابيين و مقاولين ومسيرين ووسطاء.

3- استقلالية البنك الجزائري .

4- إحداث سوق لرؤوس الأموال.

5- إنشاء لجنة الاحتكار تتولى السهر على احترام قواعد المنافسة.

6- إنشاء مركز أو عدة مراكز لسبر الآراء.

7- تشجيع وكالات الخبرة والبحث ...و الترويج الاقتصادي...و ذلك في شتى الميادين و الاضطلاع بكل هذه المهام لا بد أن يتوفر الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، و ذلك وجوب شن حرب متواصلة ضد التضخم مصدر التفاوت و الحسابات الاقتصادية الخاطئة و يقتضي هذا اتخاذ ثلاثة إجراءات أساسية و هي :

أ- إلغاء التمويل النقدي للعجز في الميزانية .

ب- إصلاح النظام الجبائي قصد تحسينه...و جعل عادل ومتماش مع الحقائق الوطنية

ج- بحث النظام النقدي والمالي قصد إمداده بالوسائل التي تمكنه من الاستجابة لكل الطلبات و الصادرة من المتعاملين الاقتصاديين و تلبية مقتضيات السياسية الاقتصادية الجديدة.

و في هذا الصدد فإن تحرير أسعار تعتبر ضرورة قصوى ، لأن وجود نظام مزدوج للأسعار – أسعار السوق و أسعار محددة – هو السبب في اتساع الأسواق الموازية.

أما بخصوص الفلاحة فإن الحزب يرى ضرورة تخلي الدولة تماما عن الاستغلال والتسيير المباشرين للأراضي الفلاحية و جعلها من اختصاص صاحب الأرض ، كما يرى وجوب إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها ، و تسوية حقوق أصحاب الأراضي المؤممة الغير ممكن إرجاعها و ذلك بتعويضهم العادل و تمليك الأراضي الفلاحية للفلاحين سواء بالبيع أو الكراء هذا باختصار برنامج هذا الصنف و لو أنه مشابه لبرامج الأحزاب الأخرى على العموم.

المطلب الثالث: مكانة حزب جبهة التحرير الوطني في ظل التعددية :

يمكننا أن نضع حزب جبهة التحرير الوطني ضمن الأحزاب الوطنية الليبرالية لأنها لم تعد تمارس السلطة ، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، للأحداث الجزائرية الحالية، و لا سيما بعد إبعادها عن الحكم، و ظهور حزب التجمع الوطني الديمقراطي كحزب للسلطة بديلا منها، مع ذلك لا بـد من توضيح مكانة و دور جبهة التحرير الوطني ضمن القوى السياسية الفاعلة في الجزائر.

لقد مارست جبهة التحرير الوطني في الحكم، منذ الاستقلال حتى الأحداث الأخيرة في الجزائر، دورا سياسيا تعبويا مانعا ظهور أي قوة سياسية منافسة كونها القوة السياسية الوحيدة التي انضوت

تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري و قد استندت جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية – ثورية ، ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد فرنسا ، و هي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الوطني الشعبي الذي شغل موقعا استثنائيا أتاح للجبهة نوعا من الحكم أقرب ما يكون إلى السلطة.[1] ، و قد استند حكم جبهة التحرير إلى دعامتين أساسيتين تمثلتا بمؤسسة الرئاسة و الاستناد إلى تنظيم الحزب الواحد.

غير أن عجز الجبهة كقوة سياسية حاكمة في استيعاب أحداث عام 1988 كان قد عرضها للإنقاذ من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه في 1988/10/10 متهما إياها بالضعف و عدم الفاعلية ، الأمر الذي سوغ للصحافة الجزائرية البدء بحملة مضادة لها.

و تمثلت نقاط عدم الفاعلية السياسية لجبهة التحرير الوطني – بصفة عامة في عدد من الممارسات من أهمها :

أولا : الاعتماد على الجيش منذ عام 1965 بعد تولي الرئيس هواري بومدين الحكم بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد ، و تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفاعلية.

ثانيا : الانفصام بين إيديولوجية النص و الواقع و الذي أدى بدوره إلى إضعاف صدقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة نظرا لهيمنة إيديولوجية الممارسات في الحياة اليومية و الغريب أن مناضلي الحزب أنفسهم لم ينجوا من الآثار السلبية لهذه الازدواجية –الإيديولوجية بسبب عاملين متضافرين :

- تمسك معظم المناضلين نظريا فقط بمواثيق الثورة .
- ضعف التكوين الإيديولوجي السياسي داخل الحزب.

وفي هذا الصدد ربما كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد الوحيد في العالم الذي لا يولي جانب التكوين ما يستحق من الاهتمام ، و ليس لديه مدارس خاصة به.

ثالثا : تجمد الخطاب السياسي في الحزب .

منذ الاستقلال تقريبا و الإطارات التي تعاقبت على جبهة التحرير الوطني تلوك نفس الخطاب السياسي الذي أصبح على مر الزمن منفصلا عن الواقع السياسي و الاجتماعي المتجدد و من الطبيعي أن يفقد هذا الخطاب فعاليته بالتدريج.

لأن الحزب أولا و قبل كل شيء هو ميثاق نابع من صميم الظاهرة السياسية في المجتمع و برنامج عمل يترجم هذا الميثاق إلى مشروع اجتماعي واضح المعالم و الأبعاد.

و رغم ذلك بقي بعض المسؤولين في الحزب ممن يكثرون الكلام بدون فائدة حتى أن سامعهم أصبحوا يشعرون بأن هؤلاء الحزبيين لا يؤمنون أصلا بما يقولون.

[1] ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، المرجع السابق ص 114

رابعا : الظاهرة الجهوية :

تفشت هذه الظاهرة المقيتة وخطيرة في صفوف الحزب وهي الظاهرة الجهوية التي كادت تقضي على ما بقي من الروابط الوطنية ، و تذكر هنا بأن الحركات السياسية و الثقافية قبل ثورة التحرير كانت جلها مبنية على الروابط الوطنية التي توحد بين أفراد الشعب الجزائري بصرف النظر عن انتماءاتهم الجغرافية أو القبلية ، و جاءت ثورة نوفمبر 1954 لتسموا بهذه الرابطة إلى أعلى درجات التماسك و الوحدة.[1]

لكن غداة الاستقلال ونتيجة الصراع على السلطة بدأت تتغلغل هذه الظاهرة في صفوف الجبهة باسم التنوع و التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وجعلوا منها إحدى الركائز الهامة لنظام الاستقلال.

و هكذا أصبحت سياسة " التوازن الجهوي " لا تعني فقط تشجيع حركة التنمية المنسجمة بين مختلف المناطق ، بل تعني كذلك اعتماد المقاييس الجهوية في تقاسم المناصب والمسؤوليات .

خامسا : ضعف الديمقراطية داخل المؤسسات:

كان الرد التقليدي في السنوات الأخيرة على من يطالب بحقه في ممارسة السياسة " تعالى " ومارس حقك داخل المؤسسات بكل ديمقراطية – كان هناك إيهام للمواطن بوجود حياة سياسية طبيعية داخل المؤسسات ، تكفل لهم التنفس -من الداخل –بصورة عادية لكن هذا الوهم لا يلبث أن يتبدد لأن المواطن الراغب في المشاركة يكتشف من أول وهلة أن هذه المؤسسات " السياسية " ما هي في حقيقتها سوى فخ لخنق صوته و العبث بإرادته.

و أكثر من كل ذلك أن" المجتمع السياسي الرسمي " أصبح يعيش ازدواجية فتراه يتعاطى لعبة الحقيقة و الكشف عن النقائص والسلبيات في اللقاءات غير الرسمية ، لكن بمجرد الانتقال إلى المناسبات الرسمية تتغير اللهجة ويسود منطق الدنيا بخير و كل شيء منسجم و منظم .

و قد أدى هذا المنطق إلى ضيق كل بادرة سياسية داخل المؤسسات حتى أصبحت لقاءات المناضلين عبارة عن مآتم سياسية و عقوبات ثقيلة على النفس ، و من الطبيعي أن تنتهي هذه الوضعية بانسحاب المناضلين النزهاء أو استقالتهم معنويا وفسح المجال أمام الانتهازيون الذين اعتمدوا الروابط المصلحية الجهوية والعائلية نظاما بديلا لنظام كان من الممكن بناؤه على الروابط وطنية متينة و دائمة، بالإضافة إلى نقاط أخرى يمكن تلخيصها كالآتي :

- الصراع داخل الجبهة بعد ظهور سياسة الإصلاح و التعددية في عهد الشاذلي بن جديد .

---

[1] - محمد عباس – الإدماجيون الجدد – الجزائر، مؤسسة حمدان للنشر ، 1993 ص 224.

و كما ذكرنا سابقا بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد استطاعت في فترة وجيزة أن تفرض نفسها على النظام السياسي القائم ، و يعود في ذلك إلى تأكيدها على الهوية الإسلامية و الحضارية التي تتم بخصوصية متميزة لدى المجتمع الجزائري ، و إلى ذلك مطالبتها بالتغيير الجذري للنظام و المجتمع.

و يمكن تلمس أسباب قوتها – بادئ الأمر – في تأكيدها على أهمية إلزامها بمنظومة القيم الإسلامية، بوصفها المخرج الوحيد من إخفاقات النظام السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما يمكن تلمس هذه القوة في كفاءتها التنظيمية المتميزة و التكوين الثقافي العالي لقيادتها، و ذلك ما جعلها تنجح باستقطاب الجماهير و لا سيما الشباب منهم ، و تجنيدهم للعمل كقيادات وسيطة.

و كذلك نظرا لتفاعل كل التيارات الثلاثة و هم تبار الإصلاحي و تيار المتشدد وتيار الجزأرة.و من خلال هذا التفاعل استطاعت أن تكون القوة المعارضة السياسية الوحيدة التي وسعت دائرة استقطابها الاجتماعي و السياسي داخل الشرائح الاجتماعية و ذلك على الرغم من أنها لا تمتلك برنامجا للتغير " الراديكالي"[1] باعتبار أن البرنامج ليس شرطا ضروريا لبروز الحركة الإسلامية ، لأنها تتصور أن تبني المشروع الإسلامي يتطلب تطبيق الشريعة الإسلامية، و أن هذا التبني و التطبيق و خوض الجـهاد هي أكثر الأدوات فاعلية لتحريض المناضلين و المتعاطفين معها و إلتـفافهم حول فكرها ومنطـلقاتها، على اعتبارها المنفذ الوحيد لهم ، و بواسطة هذا الطرح استطاعت أن تجذب إليها عددا من التنظيمات والمناضلين الذين كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية أخرى كجبهة التحرير الوطني وأحزاب سياسية أخرى معارضة و لا سيما أن أساليب العمل المتبعة من قبل المعارضة غير الإسلامية لم تحقق لهم ما كانوا يطمحون إليه .

هذا ما يبين أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت مثار اهتمام من قبل أغلبية الشعب نظرا للأساليب و الأفكار التي قدمتها أثناء حملتها الانتخابية الداعية إلى التغيير الجذري للنظام ،و هذا ما يؤكد أنها لم تستند فقط إلى الشرعية القانونية و إنما اكتسبت أيضا الشرعية الشعبية ، التي لم تستطع الحصول عليها حتى تلك الأحزاب العريقة بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني الذي كانت الممثل الوحيد للشعب الجزائري طوال ثلاثين عاما من الحكم في ظل نظام الحزب الواحد.

و رغم أنها كانت تتخذ بمفهوم الدعوة الإسلامية في مجمل خطاباتها نحو المجتمع و الخطاب الشعبوي الذي كانت تمارسه كالتزام بإقامة الدولة الإسلامية ونشر العدالة الاجتماعية المطلقة الخالية من القهر و الظلم و الاستغلال ، ثم تحرير القدس من احتلال الإسرائيلي و لعودة إلى الحياة الخلافة الإسلامية .

و في حقيقة الأمر أن الحليف الأساسي لها هو الأزمتان الاقتصادية و الاجتماعية التي أخذت تضغط على الدولة و المجتمع، و يبدوا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تدرك عمق هذه الأزمة، الأمر الذي

---

[1] - جريدة – الشروق اليومي 18 نوفمبر 2006 العدد 844 (الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصار ثم انتحار)ص 09

جعلها تستغل هذا الظرف خير استغلال لرفع شأنها و مكانتها كقوة معارضة للنظام و معبرة عن مطامح أغلب فئات المجتمع لجزائري .

لهذا اتسم إطارها الحركي في بادئ الأمر في مواجهة النظام وسلطته بما يلي :

1- الضغط على حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد لإجراء الانتخابات التشريعية و رئاسية بعد الاضطرابات 1990 ، و أدت إلى تغير حكومي ، إذ عين سيد أحمد غزالي للحكومة لاستيعاب سخط الإسلاميين بدلا من مولود حمروش الذي لم يكن مقبولا من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

2- المرونة والقدرة على المناورة ، فعلى الرغم من رفضها الآلية الانتخابية كوسيلة للوصول إلى السلطة و من ثم بناء الدولة الإسلامية إلا أنها ارتضت الصيغة التعددية التي مكنتها من الفوز بالانتخابات.

و على الرغم من تعاطف الجماهير الشعبية مع جبهة الإنقاذ ، فهناك مؤشرات الضعف شابت تحركها السياسي و منها:

1- الافتقار إلى برنامج سياسي واضح المعالم يكشف النقاب عن مشروع حكم سياسي قادر على تقديم حلول ناجحة للمشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المتراكمة.

2- الاختلافات بين صفوفها التي تضم خليطا غير متجانس من الجماعات الدينية ممن تجمع بينهم الرغبة الأكيدة في تطبيق الشريعة ، من دون رؤية واضحة للدور السياسي للإسلام في مواجهة النظام.

3- الافتقار إلى التجربة السياسية نتيجة حداثة نشأتها ، فعلى عكس بعض الحركات الإسلامية التي نشأت في الثمانينات ، فإن نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كحزب سياسي يعود إلى عام 1989.

مع مؤشرات الضعف هذه إلا أنها بقيت تحمل معها شروط وجودها حيث الأهمية الخاصة للإسلام الذي يمثل أهم مكونات الثقافة الجزائرية .

بيد أن هذا الواقع الذي أدى إلى تراجع مشروعية العمل السياسي و المكانة الفاعلة لجبهة الإنقاذ ، قد صعد كما سنرى – تيارات أخرى داخل الحركة الإسلامية لتملأ فراغ لقوى الناجم عن حل للجبهة الإسلامية للإنقاذ – حيث تشكل ما يسمى " حركة التضامن الإسلامي " يبين كل من " رابطة الدعوة الإسلامية " و " حزب الأمة " و " حزب الجزائر المسلمة المعاصرة "إلا أنه يصعب على هذا التنظيم الإسلامي أن يستمر في ظل غياب دور و مكانة جبهة الإنقاذ ، و هي مكانة لم يكن بوسع القيادة الجزائرية أن تتجاهلها و رغم ذلك بقيت أحزاب إسلامية أخرى كحركة حمس و النهضة و الإصلاح الوطني إلا أن أسلوب العمل السياسي يختلف على جبهة الإنقاذ.

إذا كانت الأحزاب الإسلامية – دينية- و لاسيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حظيت بمجال حركي واسع و قاعدة جماهيرية كبيرة ، بعد إجازة الأحزاب السياسية فإن الأحزاب العلمانية ارتضت

بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية للنظام و لكنها مثلت خصما قويا للنظام القائم و برزت فاعلية مواقفها إزاء ما طرحه النظام من إصلاحات ، تلك التي تناولت تعديل دستوري 1989/1976 و قانون الأحزاب و قانون الانتخاب ونمط المشاركة السياسية و ما أفرزته الانتخابات من نتائج.

و يبدو أن الحاجة إلى الأحزاب العلمانية لم تكن مقرونة بتطور وتصاعد الأحداث الجزائرية (أحداث أكتوبر 1988)و ما تلاها من أحداث فحسب، فالحاجة كانت قائمة قبل ذلك قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامنين مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية التقليدية المضادة للإسلام ، فضلا عن الحاجة إلى تلبية المطامح القومية للبربر ، إلا أن هذه الحاجة قد حجمت من البداية من قبل جبهة التحرير الوطني بحجة الأخذ بنظام الحزب الواحد.

و قد تجسد الاتجاه العلماني بعدة أحزاب تباينت في فاعليتها و تأثيرها في النظام السياسي القائم كما تراوحت مواقفها و شعبيتها ، غير أنها تسعى إلى نهج موحد لعرقلة المسعى الجديد الذي تبناه النظام القائم و المتضمن عدم تثبيت الأمازيغية كلغة رسمية في نص الدستور المعدل عام 1996و توسيع صلاحيات الرئيس التشريعية و التضييق على بعض الأحزاب و حرمانها من استعمال بعض منطلقاتها الفكرية و السياسية – مرجعيتها – و كذلك موقفها من التيار الإسلامي عموما و لاسيما " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " كما طالبت بعضها بتجميد تطبيق اللغة العربية و العمل من أجل الإقرار بالتعدد اللغوي و الثقافي و الديني .

و هذه الأحزاب تعد نفسها هي القوى الرئيسية في البلاد و المعبر الحقيقي عن الديمقراطية على اعتبار أنها تمتلك مراكز قوة داخل النظام السياسي في الإدارة و الجيش .

على هذا الأساس فإن الأحزاب العلمانية – الليبرالية ظلت تهاجم باستمرار النظام السياسي و تحمله مسؤولية استمرار الأزمة ، و تتهمه بتزوير الانتخابات بانتهاك حقوق الإنسان ، و في الوقت نفسه تهاجم الأحزاب المعارضة الإسلامية و تتهمها بالتواطؤ مع النظام مثل حركة المجتمع السلم و حركة النهضة ، و حركة الإصلاح الوطني .

بعبارة أخرى إن الأحزاب العلمانية اشتركت في موقفها من التيار الإسلامي المجسد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ – و رأت في صعودها خطر على الحياة الديمقراطية في الجزائر ، كما رفضت فكرة تسلمها الحكم لاعتقادها بأن الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب و لا يمكن اعتباره " اغتصاب السلطة وتنصيب الحكم "الخلافة " عمل دستوريا لذلك دعا بعضها إلى التظاهر

و الإضراب لمواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و عدم السماح لها بالاشتراك في الانتخابات و إلا على الجيش أن يتدخل بشكل علني للقيام بانقلاب عسكري لمنعها من الوصول إلى الحكم.

كما أخذت هذه الأحزاب تتخوف في الوقت نفسه من إجراءات السلطة الجديدة بوصفها إجراءات ستؤدي إلى عودة "الدكتاتورية العسكرية " من جديد و أن الحل الأمثل لديها يمكن في دعوة النظام القائم للتخلي عن السلطة أو تعاونه معها بوضعها الممثل الحقيقي للشعب الجزائري هو للديمقراطية في الجزائر .

و بالتالي فالأحزاب السياسية لا تعبر عن الطبقات الموجودة فعلا في المجمع بالتساوي و لكنها تعكس تمايزات و انقسامات طبقة واحدة سائدة تحتكر الساحة السياسية، التمثيل ، هي الطبقة – النخبة ، لذلك كل تقدم سياسي جديد يجب أن يستند إلى ربط أعمق بين النقابات والأحزاب.[1]

المطلب الأول : نمط المشاركة السياسية في الجزائر :

تعرف المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي و الناظر إلى حالة الإنسان في مجتمعات العالم لعربي يدرك على الفور " سر الاغتراب الشامل الذي أصبح في وقتنا الحالي سمة اجتماعية لسلوك المجتمع "[2]

و الجزائر ليست عن منأى من ذلك فنجد المشاركة السياسية تنطلق من هرم السلطة أو " الفوق " باسم المجموعة الوطنية و مصلحة الشعب ، و لهذا فإن التصور السائد للمشاركة يكون أقرب إلى مفهوم " التعبئة " منه إلى المشاركة ، كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي و كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية .

إن هذا النمط من الدولة الواحدية لا يقبل التحدي و تعدد المشاركة ، و يترتب على ذلك عدم التسامح مع الحريات المدنية والسياسية الأساسية، و في أغلب الأحوال يكون مصدر هذه الدولة الواحدية هو القهر ، فعندما تنعقد السيادة المؤسسات القهر و يصبح القهر هو النظام الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع نكون أمام دولة سلطوية تفتقد إلى الشرعية السياسية .[3] وأعتقد أن هذا راجع إلى عدم تجانس النخب السياسية الجزائرية و تغلب الصراعات بين المصالح و الآراء مما يؤدي إلى كل طرف سياسي أن يؤسس لنفسه شرعية ما يجد نفسه ملزما بالحديث عن مصلحة العامة و دون ذلك لا يمكن أن يؤخذ الحديث مأخذ الجد و أن يحصل نوع من الإجماع القاعدي .

---

[1]-برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية – الجزائر موفم للنشر ، 1990 ص 182

[2]- محمد توهيل ، سوسيولوجيا الدولة و آليات العمل السياسي المرجع السابق ص 215.

[3]-خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية،المربع السابق ص80.

فإن الجزائر تفتقر إلى الثوابت والمراجع التاريخية و الثقافية ، و تتعايش فيها المجموعات دون تمازج فعلي .

إن قوة ثقل الخطاب وصدمة الواقع تضع ضوابط قاسية أمام إمكانية بروز المعارضة و هذا لا يعني أن الأفكار المعارضة غير موجودة تماما ، و لكنها تفتقد دائما إلى أدوات القدرة على منافسة الخطاب الرسمي، و لهذا تكتفي المعارضة بتوجيه النقد دائما إلى ممارسة القيادة و إبراز أبعادها على الأهداف المعلنة ، و هي بهذا من حيث تشعر أو لا تشعر تلتقي إلى موقف القيادات التي لا تفتا تنقد هي الأخرى أسلافها.

و كذلك البيروقراطية على الأسس نفسها وينطبق هذا الكلام على المعارضة بمختلف تياراتها الإسلامية كانت أو العلمانية

إن هذا لا يضمن طبعا الوحدة الداخلية للنخب، كما أنه لا يـكون مؤمنا ضـد الضـغوطات الاجتماعية ، ذلك أن فاعلية هذه تقتضي وجود قنوات شرعية للتأسيس و بالتدقيق وجود تنظيم حزبي قادر على التصرف كالمؤسسات فعلية.

و لكن التجربة في هذا الميدان سلبية، مع ما يترتب عن ذلك من حظوظ ضعيفة للمشاركة السياسية، فالجميع متفوقون على أن الحزب لا يتمتع بتأثير كبير في المجتمع، فالرأي العام غالبا ما يتجاهل وجوده ، و لكن لا يحتفظ في ذاكرته سوى بالإدارة .

و يتبين مما تقدم أن النظام السياسي الجزائري و إن اختلفت طبيعته في ظل دسـتور عـام 1989 و دستور عام 1997 – نظريا – عن نظامي الحكم المعتمدين في مسؤولية الحكومة أمام البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) محل مبدأ وحدة السلطة و شخصنتها و الحزب الواحد المحتكر للسلطة غير أن الممارسة السياسية للنظام القائم و استمراره في احتكار السلطة. عدم تداولها و تعاملها المتشدد مع القوى السياسية المختلفة و لا سيما الدينية منها ، مازالت تتميز بالسياق السياسي نفسه من قبل النخبة السياسية الحاكمة المدعومة من الجيش إن لم نقل بأن الجيش كقوة فاعلة ووحيدة .

سيطرة الجيش : يعتبر الجيش القوة الفاعلة ووحيدة و هو الممارس للسلطة و الموجه لها ، بما يفد و يعزز استمرار الطبيعة السابقة للنظام القائم على حساب مصالح المجتمع الجزائري و قواه سياسية والاجتماعية المختلفة ، الأمر الذي يدعو إلى إعادة القول بأن البحث في المسألة السياسية في الجزائر و خاصة حول الإشكالية الشرعية هو بحث في ظاهرة تحكم القوة في السياسة و المجتمع و إن النظام السياسي الجزائري لم يطرح الديمقراطية و التعددية لغرض التحول من طبيعة سياسية إلى أخرى ، بقدر ما أراد أقطاب النظام من تلك التغيرات السياسية و الدستورية امتصاص الأزمات و احتواء القوى السياسية و الاجتماعية بما يمكن النظام من الحفاظ على طبيعته القائمة .

و هذا ما ترك غالبية الدراسات تجمع على أن طبيعة النظام السياسي الجزائري جد معـ ـقدة و هذا النظام لديه آلياته الخاصة به التي أصبحت تقاليد استعملتها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر ،فمن خصائص النظام السياسي الجزائري ،عدم قبوله لأي منافسة أو معارضة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخليا أو خارجيا ، و في كثير من الأحيان استطاع هذا النظام أن يستخدم القوة ضد معارضيه ومنافسيه، و مع هذا فإن النظام السياسي الجزائري مثل أي نظام آخر في العالم الثالث ، حكمت عليه الأحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاما عسكريا ، فمنذ الاستقلال و من قبله أخذ تاريخ الجزائر منحى آخر سيتجسد مع الوقت و من خلاله سيكون الدور الحاكم و الفاعل للجيش و ليس لأي قوة سياسية أخرى.

و هنا لابد من تناول أهم الطروحات لتحليل النظام السياسي الجزائري للتعرف على طبيعة هذا النظام ، فيرى البعض هو من خلال تفوق الوظيفة الرئاسية كما حددها دستور عام 1976 ، أن المصطلح" الفبيري " " السلطانية " أو " الحكم السلطاني " يبدو ملائما لتحليل السلطة السياسية في الجزائر ، فالسلطة السياسية تعود كلها إلى الشعب من الناحية النظرية ، ولكنه لا يمارسها عمليا و قانونيا إلا من خلال القنوات التي تحددها له وتضعها تحت تصرفه "السلطة الثورية" التي تتكون من فئات و جماعات متباينة و متناقضة، و لا يمكن أن تعايش إلا في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحـد قادر على التوسط بينهما و حل خلافاتها و حماية مصالحها.[1]

إن هذا الطرح يعطي قدر من الاستقلالية للرئيس مقابل الجيش ، و في الحقيقة إن أي رئيس جزائري ،و إن كان يتمتع بنوع من الاستقلالية ، لكنه في التحليل الأخير رجل عسكري يخضع لمصالح هذه المؤسسة ، حتى و إن ظهرت بين حين و آخر بعض الخلافات الإيديولوجية ، و عليه فإن فرضية جماعات متصارعة ليس بدقيقة فكل الجماعات موحدة حول مشروع مشترك ، و من ثم كلها مستفيدة من الفرص التي يهيئها النظام لها.

ويذهب آخرون إلى أن النظام السياسي الجزائري هو من نوع " البونابرتي " بالمفهوم الماركسي أي أن الرئيس يضمن الاستقرار بين الطبقات و الجماعات الضعيفة ، و لكن من الصعب تحييدها كما أنهم ينعتون الدولة الجزائرية بالدولة " البرجوازية " [2]

إن قبول هذا الطرح يفترض وجود مجتمع مهيكل و منظم ، و يفترض أيضا وجود طبقات حقيقية، و هذا ما كانت الجزائر تفتقده، الأمر الذي يدعو إلى عدم قبول هذه الفرضية، فأغلب الرؤساء

---

[1]- بوعناقة علي و دبلة عبد لعالي– الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر– المستقبل العربي السنة 20 العدد 225نوفمبر 1997 ص 51 و 52.

[2]- حزام والي خيس،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2003 ص 153.

ينتمي إلى المؤسسة العسكرية ، حتى وإن كان الرئيس يمارس نوعا من الهيمنة ، إلا أنه في الأخير يخضع لهذه المؤسسة بحسب مقتضيات الأمور.

و يصف البعض النظام السياسي الجزائري بأنه من نوع العسكري – البيروقراطي ، فالرئيس مسير يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة وهذه الجماعة هي من دون شك جماعة العسكر ، و هذا ما يفسر ظهور شاذلي بن جديد كرئيس للدولة ، و إذا ما أكد هذا الطرح على قوة المصالح العسكرية ، فإنه يعكس في الوقت نفسه المؤسسة الحزبية و ضعف المجتمع المدني ، و ضعف الطبقة البرجوازية .

و ينطلق البعض الآخر من أن النظام السياسي في الجزائر نظام تسيطر عليه نخبة عسكرية لذلك فإن مفاهيم النخب ، أو الفئات أو العلاقات تصبح ذات صلاحية كبيرة ، فبعد زوال عهد الزعامة القوية و المركزية المسيطرة على الحزب و الجيش التي كانت ممثلة في هواري بومدين ، حاول الشاذلي بن جديد توسيع نطاق الحكم إلى ما يشبه حكومة جماعية ، فالحزب أصبح له لأول مرة دور في الحياة السياسية .

و لكنه بقي دوما تحت سيطرة الرئيس الذي هو رئيس الدولة و الأمين العام للحزب فالنظام السياسي في عهد الشاذلي بن جديد نظام تسيطر عليه لجنة عسكرية تأتي برجالها من " خزان" إطارات متعددي الاختصاصات تعمل عبر طرق المركزية و هي تختلف في أهدافها ، وتستفيد من انشقاقات المعارضة و عزلتها.

تكاد جميع هذه الطروحات تجمع على أن طبيعة الحكم في الجزائر هي من النوع العسكري ، و إن كان الاختلاف بينهما حول مدى استقلالية الرئيس عن باقي الجماعات الأخرى المتمثلة في سلطة الدولة ، إن الدور المتعاظم للدولة الجزائرية ، و المتعدد الأوجه يجعل من الحكم قريبا من النمط التعبوي ، حيث تصبح الحكومة في هذا النمط سلاحا تنظيميا يهدف إلى إعادة تنظيم المتجمع و تغيير بنيته ، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات و الأفكار ، يصبح الإطار المعياري للمجتمع الجديد ، و يتحول الحزب و الحكومة إلى أدوات مركزية للتعبير.

و هذا التوجه يلغي كل منافسة أو معارضة سواء باحتوائها أو إفسادها ، كما يعمل على إلغاء أشكال الحياة السياسية التي يحتمل أن تفرز أنواعا من المنافسة و المعارضة المحتملة للنخب الحاكمة ، و يتم من خلال هذا النمط تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية و الحملات الدعائية لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية ، و لكن كأداة لمساعدة قرارات النظام و سياساته .[1]

---

[1]- عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع و الدولة في المغرب العربي المرجع السابق ص 87، 99

و يؤسس البعض أطروحة أن نظام الحكم في الجزائر " شخصي و أبوي جديد" من دون أن يعني هذا التشخيص أن السلطة متجانسة ، بل هي بعيدة عن أن تضمن الاستقرار ، و لكن في النهاية نستطيع أن نجد التوازن و الاستقرار " فترة حكم هواري بومدين" ، و توطيد شخصيته الكاريزمية " فسلطة الدولة لا تتبع الجيش بل سلطة الرئيس هي التي تجعل من الجيش لا يشكل خطرا على سلطة الدولة .

أخيرا يمكن القول أن طبيعة النظام السياسي الجزائري تميزت بخصوصية تاريخية أثناء الحرب التحريرية ، حيث استطاع الجيش أن يؤسس تقاليد خاصة وقد سمحت له فترة الاستقلال أن يجسد هذا الإدراك و هذا المسعى.

و هكذا يمكننا أن نتفق مع الرأي القائل أن طبيعة الحكم في الجزائري و منذ عام 1965 و إلى غاية تاريخ هذا البحث ، هي من النوع العسكري البيروقراطي لأن الجيش هو في النهاية المسيطر و الحاكم النهائي ، على الرغم من بعض الفترات التي مر بها النظام السياسي التي سمح فيها لبعض القوى أن تشارك و لو جزئيا في السلطة .

و هذا ما يفسر في الوقت نفسه أن ظاهرة القوة التي يعكسها دور الجيش في الحياة السياسية و الاجتماعية هي الصفة الملازمة لطبيعة النظام السياسي الجزائري.

المطلب الثاني : الديمقراطية و إمكانية تداول السلطة :

إذا ما أبدينا انحيازا للديمقراطية كحل وعلاج لإشكالية الشرعية السياسية من خلال بناء مجتمع سياسي سليم ، سلطة و أحزابا و مجتمعا ، فإن نظرنا يذهب كما يذهب وميض نظمي ،إلى رؤية الديمقراطية في إطار اقل طموحا و أكثر واقعية ، و أقرب إلى ما يفهم منها أغلب لناس اليوم، فالديمقراطية ليست الحرية و المساواة و إنما ما يحقق الحرية و المساواة .

أنها أساسا تتعلق بمسألة السلطة و قضية الدولة وطبيعتها بقدر ما يمكن فصل هذه المسألة عن باقي المسائل الاجتماعية و الاقتصادية فهذا لا يعني أنها مفصولة كليا ،فمن الأفضل رؤية الديمقراطية من زاوية تنظيم سلطة الدولة بحسب قانون تجمع عليه الأغلبية لاتفاقه مع مفاهيمها و أهدافها يتيح تداول السلطة بين الأطراف الاجتماعية من دون قوة و قهر و يسمح بممارستها ضمن قانون ، و هذا هدف يمكن الاقتراب منه من أجل تحقيق شرعية السلطة و النظام .[1]

---

[1]- نظمي وميض عمر" المثقف العربي بين السلطة و الجماهير إشكالية العلاقة الصعبة " المستقبل العربي السنة مركز الدراسات الوحدة العربية 17 العدد 186 أوت 1994 ص 64.

فالحكم السياسي الديمقراطي هو حكم غير ابدي ، ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى و من حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، و من مدة إلى مدة أخرى بحسب رغبات المجتمع، كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية .

فالعبرة بالممارسة و ليست بالنصوص الدستورية و القانونية ، و مفهوم الممارسة الديمقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم ، بل يغطي سلوك المجتمع و المواطنين في كل شكل تنظيمي يجمع عدد منهم .

تتميز السلطة السياسية في الدولة الحديثة بأنها ملك للدولة و يمارس الحكام السلطة باسم الدولة و لا يملكونها و هنا يقول " جوج بوردو " إن شرعية السلطة التي يمارسون امتيازاتها هي التي تصنع شرعية الحكام، و هكذا فإن البحث عن الشرعية يؤدي بالضرورة إلى فصل السلطة عن الشخصيات التي تمارسها وعندما تفصل السلطة عن الشخصيات التي تنفذها تصبح كيانا يتطلب سندا مجردا كذلك هو الدولة.[1]

فتداول السلطة هنا يصبح ذا أساس ديمقراطي إذ ستجد القوى التي هي خارج السلطة أن لها الحق في المشاركة فيها أو ممارستها وفق ما ينص عليه الدستور و القوانين الانتخابية المتفق عليها مسبقا مقابل التزام من بيده السلطة بهذه القوانين و القواعد الانتخابية مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة ومن ثم الاعتراف بتداولها سلميا،غير أن احتكار السلطة و منع تداولها يدفعان إلى أن تصبح هوية نخبة السياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة ، و من ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها و مقاومتها أو محاولات إسقاطها و تغييرها عملا في سياق الفهم السياسي العام الذي يؤكد أن لسلطة لا تمثل عموم المجتمع و مصالحه ، و إنما فئة اجتماعية أو نخبة سياسية محددة على حساب باقي فئات و طبقات المجتمع.

إن عجز المؤسسات الحديثة عن ترسيخ شرعيتها التي تم تجاوزها من المجتمع و القيادات السياسية في آن واحد تزامن مع عدم ظهور السبل والوسائل المشروعة للنشاط السياسي و قاد هذا إلى بروز القيادات السياسية المستندة إلى الشرعية التاريخية – التقليدية – في إدارة الحكم و أظهرت قليلا من الاحترام للمؤسسات الديمقراطية و شرعت تكشف عن ميول تسلطية تقليدية [2]و قد أدى ذلك إلى انتقال عملية تداول السلطة من إطارها السياسي إلى إطارها الحزبي من خلال حصرها في قيادته لعدم وجود مشاركة سياسية للقوى المعارضة التي ليس لها الحق في احتكار تنظيم آخر تنتمي إليه ، و هو يقود بالنتيجة إلى حالة عدم الاستقرار عندما تلجأ القوى المعارضة ، من أجل تغيير الوضع إلى إتباع

---

[1]- جورج بوردو،الدولة، ترجمة سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع 1985 ص 43-44.

[2]-مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، دور الأفكار و المثل العليا في السياسة، بيروت دار المتحدة للنشر،1972 ص 98

أسلوب القوة الاستيلاء على السلطة إلى جانب ذلك فإن احتكار السلطة وحصر تداولها في النطاق الحزبي يدفع إلى الصراع مابين قيادات الحزب لتولي رئاسته و من ثم رئاسة الدولة ، و هذا ما تجسد في حزب جبهة التحرير الوطني.

إن التداول على السلطة يمثل أحد الأركان السياسة في الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، إلا أن ما تشهده من مظاهر الممارسة الحزبية من جانب، و طبيعة النظام السياسي في الدولة من جانب آخر ، يؤكدان عدم إمكانية تطبيق فكرة تداول السلطة في الجزائر ، ففي إطار هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني و علاقاته الخاصة بأجهزة الدولة و محدودية فاعلية الأحزاب سواء على مستوى التأثير في صنع السياسة العامة أو الامتداد إلى القاعدة الجماهيرية يصعب تصور انتقال السلطة إلى أحـد أحزاب المعارضة.

و أعتقد أن عدم إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم يرجع إلى مضمون التعددية الحزبية و الذي يفترض أن تكون المنافسة و إمكانية الوصول إلى مقاعد الحكم، و كذلك يرجع إلى الثقافة الشمولية التي أنجبت عندنا في العالم العربي أنظمة سياسية هجينة تجمع بين النظام الجمهوري إطارا والاستبداد فلسفة، و هذا نتج عنه " الجمهورية الوراثية " و كذلك هناك أسباب أخرى لها مبررات و منها :

1- اتساع سلطة و نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني في الدولة.
2- أحزاب المعارضة لا تعبر عن كيفية ارتقاء بالمجتمع بقدر ما يهمها الوصول إلى الحكم .
3- علاقة الحزب جبهة التحرير الوطني بالجهاز الإداري.

بالإضافة إلى حجب الشرعية عن بعض القوى السياسية ، و ضعف و غياب الثقافة السياسية ، مما يظهر في سلبية الجماهير تجاه المشاركة السياسية ، و هنا نستخلص أن النظام السياسي ذهب إلى التعددية الحزبية قبل التعددية السياسية ، بحيث نتجت عن ذلك ألوان الإخفاق ، و هذا الأخير لم يصب الأحزاب فحسب و إنما أصابت الجوانب أخرى الاقتصادية و الاجتماعية ، و صارت صورة الإخفاق مؤطرة بآلية عقيمة تتحكم في مسألة الانتقائية الاجتماعية و الانتقائية السياسية ونقصد بهما النخب التي تتحكم في الحالة الانتقالية التي تشهدها الجزائر باعتبارها نخب عشائرية و مذهبـية.وهذا مما يـؤدي في قبول فكرة المناضل ذو سلطة في حزبه أو نقابته ،يمنع بروز نخب وطنية داخـل هذه الأحـزاب و النقابات،هذه العناصر تجعل الأحزاب السياسية في الجزائر أحزاب صورية نشاطها محدود بحيث لا تتصل قيادتها بقواعدها إلا نادرا كما أن معالجتها للقضايا ليست جوهرية مع أن المفروض أن تكون هذه الأخيرة المؤطر و القاعدة للتمثيل الحقيقي للشعب في المجالس المنتخبة ، لذلك و على حد قول برهان غليون " لا نزال نريد تحقيق أمور لا يمكن أن يتفق بعضها مع البعض أو أننا لم ننجح بعد في إيجاد الصيغة التي تجعلها تحظى بهذا الاتفاق ، و من هنا فإننا لا نزال غير قادرين من وجهة نظر نضج الوضع السياسي العام ، على بلورة نموذج ثابت للشرعية ، و في غياب مثل هذا النموذج المتفق

عليه و الفاعل ، تبقى القاعدة الرئيسية التي تتحكم عمليا بتبادل السلطة على جميع المستويات ، و هي قاعدة القوة و يبقى المضمون والمفهوم الرئيسيان للسلطة و ممارستها هما الاستتباع و الخضوع ، بدل المواطنة المبنية على المساواة و الحرية و المسؤولية و المشاركة في القرار "[1]

المطلب الثالث : المنافسـ ـة الحزبيـ ـة :

إن بنية المنافسة الحزبية في الجزائر هي جزء من النظام السياسي ، و من ثم فهي تعكس خصائصه بدرجة كبيرة والسمة الأساسية التي تنعكس على بنيته المنافسة الحزبية ، هي التناقض بين القوانين و مؤسسات النظام من ناحية و الواقع العملي و الممارسة الفعلية من ناحية أخرى.

إن الشرط الأساسي لوجود المنافسة الحزبية في نظام التعدد الحزبي هو " حرية تكوين الأحزاب " فضلا على ضرورة وجود حزبين فأكثر ، و المقصود بحرية تكوين الأحزاب هو إمكانية دخول السوق السياسي (على غرار السوق الاقتصادي) ليس فقط من الناحية القانونية و إنما أيضا من الناحية الموضوعية و من ثم يمكن أن تعبر الحياة الحزبية عن واقع المجتمع بكل تياراته و جماعاته المتباينة، بمعنى إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية في المجتمع للتعبير عن نفسها من خلال المنافسة الحزبية.

و أعتقد أن النظام الحزبي في الجزائر يعاني قصورا واضحا في غالبية هذه النواحي يتم تقييد حرية تكوين الأحزاب من الناحية القانونية. فقد وضع قانون الأحزاب السياسية (من المادة 03 إلى 11أي 09 مواد كاملة) و تحث على وجوب امتثال كل حزب سياسي في ممارسة جميع أنشطته للشروط التالية :

1- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة و هي الإسلام و العروبة و الأمازيغية للأغراض الدعاية الحزبية.

2- احترام و تجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.

3- نبذ العنف و الإكراه كوسيلة للتعبير و العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البـقاء فـيها و التنديد به.

4-احترام الحريات الفردية و الجماعية و احترام حقوق الإنسان.

5-توطيد الوحدة الوطنية.

6- الحفاظ على السيادة الوطنية .

7- الحفاظ على أمن التراب الوطني و سلامته و استقلال البلاد.

---

[1]- برهان غليون" نظرية الشرعية و أزمة السياسية العربية " الفكر العربي المعاصر العدد 72 فبراير 1990 ص 68.

8- التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية .

9- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري .

من الملاحظ أن الشروط قد أعطت عدد من الصلاحيات حيث لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة ، و إنما امتدت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل و يبدو من هذا القانون والشروط أن الحزب الحاكم بطريقته مباشرة أو غير مباشرة هو الذي يتحكم في تكوين الأحزاب و في تهديد الأحزاب القائمة بالحل .

و لذلك نجد أن المعارضة مهددة من جانب الحزب الحاكم ، ليس فقط في نشاطها ، و إنما في وجودها أصلا ، فضلا عن ذلك فقد أغلق الحزب الحاكم الباب أمام دخول منافسين جدد ينطوي وجودهم على قدر من الخطورة و بذلك اكتملت سلسلة القيود من الناحيتين القانونية و الموضوعية .

لقد أدى أسلوب عمل وفق الشروط تكوين الأحزاب ، ثم لجوء الجماعات السياسية الراغبة في تكوين أحزاب إلى هيئة المختصة إلى نتيجة ذات تأثير كبير في الحياة السياسية ، فقد أدى ذلك إلى اكتساب بعض الأحزاب شرعية الوجود دون أن تكون مؤهلة تماما لدخول معترك الحياة السياسية ، و حجب الشرعية عن جماعات أخرى رغم أنها تعبر عن قوى سياسية عريضة في المجتمع وتملك القدرة على ممارسة العمل السياسي .

و من هنا يمكن القول أن من أهم سمات النظام السياسي الجزائري عجزه على استيعاب كل الجماعات و القوى السياسية، و عدم تمثيله لكافة المصالح المتباينة في المجتمع .

لقد اشترط قانون الأحزاب السياسية عدم تعارض برنامج الحزب الذي يطلب شرعية الوجود مع الثوابت الأمة الجزائرية ، و مبادئ أول نوفمبر 1954 . و ألا يقوم على أساس لغوي أو ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. و هذه الشروط تؤدي إلى إضعاف السمة التي تميز حزبا عن آخر ، و تضيق من مجال التفرد الإيديولوجي فيما بينها ، و مع ذلك فإن اللجنة ترفض قيام أحزاب جديدة بدعوى عدم التمايز بين برامجها ، وكانت نتيجة ذلك أن الأحزاب الجديدة تتقدم ببرامج هي عبارة عن " أفكار عامة " غير محددة مدعية أنها تمثل كل شرائح الأمة[1]

---

[1]- علي الدين هلال، مصطفى كامل السيد و إكرام بدر الدين ، تجربة الديمقراطية في مصر 1970-1981. قضايا سياسية: 2 القاهرة .المركز العربي للبحث و النشر 1982 ص 10-15.

المبحث الثالث : أسلوب المعارضة السياسية و النظام الحزبي :

تمارس أحزاب المعارضة في الجزائر أسلوب الاحتجاج عن طريق الانسحاب من القنوات السياسية و إعلان رفضها لقواعد و نتائج الممارسة السياسية .

و تقوم الأحزاب بذلك بطريقة غير منظمة وبشكل نسبي يختلف من حزب لآخر و يتمثل في عدم الاقتناع بجدوى المشاركة في " مسرحية " الانتخابات القادمة التي تهدف إلى إضفاء مسحة من الديمقراطية على ما يجري في الجزائر بصورة تخالف الحقيقة.و هذا ما شاهدناه في الانتخابات الرئاسية سنة 1999.

و أعتقد أن الأحزاب السياسية في الجزائر تعاني ظاهرة الانقسام الشديد فالأحزاب المعارضة لم تزل تبدو ثنائية الجانب فقد أخفقت في الوقوف في جانب واحد وجها لوجه مع النظام الحاكم ، كما أخفقت في ربط قواها وتقديم نفسها كبديل للنظام .

و ذلك على رغم وجود العوامل التي كان يجب أن تحملها على مثل هذا التماسك حيث إنها جميعا تقف في خندق واحد ، و تعاني المشاكل و الضغوط نفسها التي يمارسها النظام الحاكم .

بعبارة أخرى، إن أحزاب المعارضة لم تتوحد أوتتقارب رغم وجود مساحة تشكل أرضية مناسبة للاتفاق فيما بينهما حول العديد من الموضوعات و القضايا التي تتعلق بالحريات و الممارسة الديمقراطية .

و من الظواهر في الممارسة السياسية للأحزاب المعارضة أن لكل حزب مشروعه الخاص به .فنجد مثلا كل من حركة مجتمع السلم من جهة و حركة النهضة و حركة الإصلاح الوطني كل واحد منهم له مشروعه رغم أنهم ينطلقون من المرجعية واحدة و هي الشريعة الإسلامية كالمنطلق ، هذا فيما يخص التيار الإسلامي ونفس الشيء يقال على الأحزاب العلمانية التي تخالف الأحزاب الإسلامية .

و يمكن فهم و تحليل مركز النظام الحزبي في الجزائر أن من حيث المنظور المساحي يقع حزب جبهة التحرير الوطني في مركز النظام الحزبي و يلاحظ أن المركز هنا يساوي " فاعلا حقيقيا " و ليس نقطة نظرية تقترب منها أو تبتعد عنها الأحزاب كما رأى موريس دوفرجيه[1]

إن فكرة المركز في النظام الحزبي في الجزائر ترادف الأغلبية ، و من ثم لن يتغير إلا مع تداول الأغلبية، و بالمنطق نفسه فإن تبادل الأغلبية سوف يعني تلقائيا تغير المركز و يترتب على ذلك أن حزب جبهة التحرير الوطني عندما ينافس فإنه يقوم بذلك من منطلق هذه الأغلبية و يهدف الحفاظ عليها ، و ذلك لأنه يضم الناخب الأوسط و لو نظريا.

---

[1] - المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 274. 2001 ،ص 65.

إن حزب جبهة التحرير الوطني يخاطب الطبقة الوسطى و العليا و إذا كانت الأغلبية هي سبب الأول في احتلال الحزب جبهة التحرير الوطني لمركز النظام الحزبي ، فإن السبب الثاني هو الموقع الإيديولوجي للحزب حيث يجد حزب جبهة التحرير الوطني نفسه محاط من الجانبين على المحور الإيديولوجي .

فهناك الأحزاب الإسلامية المختلفة من جهة و الأحزاب العلمانية المتعددة كذلك من جهـة أخـرى، و هنا تبرز أهمية عوامل مثل عدد الأحزاب و الحجم النسبي لكل منها فعدد الأحزاب هنا يسير الى نمط تفاعل على أقل تقدير ومن ثم فنحن ازاء نظام حزبي متعدد الأقطاب والحجم النسبي يعني ان ثمة تباينا في الحجم بين هذه الأحزاب .

إن الاحتلال المادي للمركز من جانب الحزب لم يشجع على اقتراب أحزاب المعارضـة مـن المركز، بما يعني أن مساحة المركز تعد " خارج المنافسة، بعبارة أخرى أدى هذا الاحتلال إلى إحباط أي محاولة لما يسمى سيادة قوى الجذب نحو المركز و شجع على سيادة قوى الطرد بعيدا عن المركز، فكانت مواقف أحزاب المعارضة من القضايا الانتخابية تتسم بقدر كبير من الراديكالية ، و قد ترتب على ذلك ترسيخ حالة من الجمود و إنعدام التعبئة فيما يتعلق بالتموضع في المركز ، بمعنى إخفاق أحزاب المعارضة في الحصول على الأغلبية.[1]

و أعتقد أن احتلال حزب جبهة التحرير الوطني للمركز يأتي بمثابة القوة الـتوازنية في النظام، و ذلك عن طريق توزيع التحالفات والأدوار بين أحزاب المتنافسة و المعارضة، و التي توقفت على الحجم النسبي لكل حزب، و مارس الحزب هذا الدور بأشكال و أساليب مختلفة وصلت في بعض الأحيان إلى حد الضغط من أجل فرض هذا التوازن.

و على هذا الأساس يمكن تصور احتمال تغير المركـز ليس فقط من حيث الموقع الإيديولوجي، و إنما من حيث تداول الأغلبية و أثر حدوث خلل كبير في التوازن بين المنافسة الحزبية ، و يقصد بالخلل وجود فارق كبير في الأصوات بين الأحزاب .

و يلاحظ ذلك عمليا في العلاقة بين نسبة الخلل في هذا التوازن و انخفاض أغلبية الحزب الحاكم ، فقد انخفضت نسبة مقاعد في الانتخابات المحلية و الولائية سنة 1990 و كذلك نفس الشيء سنة 1991 في الانتخابات التشريعية . و فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة بالأغلبية .

و هنا يمكن إبراز عدة ملاحظات، فمن ناحية أولى نجد حزب جبهة التحرير الوطني موجود في المركز ولكن ليس بسبب ميكانيكا المنافسة ، أي أن ذلك لم يكن إفراز لحركة الأحزاب على المحور العلاقات التنافسية بين الأحزاب و إنما هو أمر مصطنع من جانب القيادة السياسية التي عمدت

---

[1] - صلاح سالم زرنوقة ، المنافسة الحزبية في مصر المرجع السابق -. ص 75.

إلى وضعه في المركز فقد نشأ الحزب في السلطة باعتباره حزب الحكومة ، و من ثم فالحديث عن تغير المركز من خلال المنافسة غير ذي جدوى ما لم تتغير الظروف التي أوجدته في المركز ، أي تخلي الدولة عن الحزب أو الفصل بينهما بشكل واضح و حياد القيادة السياسية و أجهزة الدولة في عملية المنافسة.

و من ناحية ثانية فإن حزب المركز لا يعد حزبا وسيطا فقط و إنما هو أيضا أكبر الأحزاب مما يضعف في هذه الحالة من احتمال سيادة قوى الجذب تجاه المركز عنه في حالة ما إذا كان حزب المركز مجرد حزب وسيط.[1]

أما عن مركز النظام الحزبي من منظور الانقسام الاجتماعي و السياسي ، فيمكن القول أن بتموضع الحزب جبهة التحرير الوطني في المركز جاء كرد فعل لوجود و كذلك المواجهة بين التيار الإسلامي و الممثل في حركة مجتمع السلم و حركة النهضة و حركة الإصلاح الوطني ، و التيار العلماني بمختلف توجهاته وبرامجه.

و قد عزز هذا الانقسام من موقع الحزب في السلطة و بالتالي في المركز النظام الحزبي لأن الأصوات التي تذهب إلى صناديق الانتخاب إنما تؤيد المركز بصفته " الموقف المعتدل أو الوسط " لأن الحلول الوسط دائما أيسر و أكثر استقرارا من السياسيات الراديكالية.

المطلب الأول : الاستقطاب الإيديولوجي :

إذا توافرت في النظام الحزبي منافسة مضادة للنظام و إذا كانت ميكانيكا المنافسة تقوم على قوى الطرد بعيد عن المركز أو على الأقل تثبط أو تحبط قوى الجذب نحو المركز.

و إذا كان الانقسام الاجتماعي و السياسي أحد سمات النظام ،فمن الطبيعي أن يكون الاستقطاب الإيديولوجي ملمحا أساسيا في مثل هذا النظام ، و قد يكون الجذب صوب التيار الإسلامي أو التيار العلماني أو الاتجاهين معا .

لكن بغض النظر عن اتجاه الجذب فإن ثمة حقيقة مهمة وهي أن الآراء السياسية بينهما تغطي الحد الأقصى من انتشار الآراء على محور التيارين ، و يتضح ذلك من مواقع الأحزاب على المحور الإيديولوجي حيث تمثل التيار العلماني كل من حزب التجمع الديمقراطي و جبهة القوى الاشتراكية ، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية وغيرها. ويمثل التيار الإسلامي كل من حركة حمس وحركة الإصلاح الوطني و حركة النهضة في حين يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني في المركز أي نعتبره يقع بين التيارين أو بين هذه الأحزاب لما يتمتع به من الشرعية الثورية – التاريخية –و كذلك يرجع

[1] - سالم زرنوقة ، المنافسة الحزبية في مصر 1976-1990 ص 76

إلى عمق الانقسام و ضعف الاتفاق لأن هناك مسافة بين التيارين عمادها التباعد الإيديولوجي و ليس التقارب.

و ليس من الصحيح أن الاستقطاب في النظام الحزبي في الجزائر قد جاء نتيجة لتموضع حزب جبهة التحرير الوطني في المركز، و لكن بسبب بسيط و هو أن هذا النظام منمط إيديولوجيا منذ النشأة أي منذ فترة الحرب التحرير و ما يحمله من تاريخ الثورة في أوساط المجتمع.

المطلب الثاني : التعددية الحزبية و الاستقطاب الاجتماعي :

من الممكن طرح سؤال محدد مؤداه ، هل يتوازى الاستقطاب الحزبي مع الاستقطاب الاجتماعي ؟ و بعبارة أخرى هل يستوعب النظام الحزبي كل القوى و التيارات التي يموج بها المجتمع ؟ وهل يخفف استقطاب النظام الحزبي حدة الانقسامات في المجتمع ؟

في هذا السياق المعروف أن المجتمع الجزائري لا يعرف الانقسامات الدينية أو العرقية أو اللغوية أو الإقليمية ، كما أنه لا يعرف ما يطلق عليه " ظاهرة الجماعات العدائية المتناحرة " لذلك فان أهم محاور الاستقطاب القائم في المجتمع هي تلك التي ترتكز على الخصائص الاقتصادية والتي تترجم في أطر أو صيغ سياسية حتى و إن كانت غير واضحة معالم تماما.

و يتمثل المحور الاقتصادي للانقسام في وجود شريحة عليا في مواجهة طبقة عريضة من "المحرومين "(و لا يعني ذلك انقسام المجتمع الجزائري إلى هاتين الطبقتين فقط و إنما ما نقصد هنا، و هو وجود شرائح عديدة من المحرومين لم يعد من الممكن تجاهلها و شريحة من الذين يملكون مصادر القوة الاقتصادية و السياسية.

ويأتي الانعكاس السياسي لهذا الاستقطاب الاقتصادي ممثلا في وجود مجموعة تسعى للمحافظة على الوضع القائم ، و مجموعة ثانية تفضل التغيير ، و لكن مع عدم وجود تطابق تام بين الطبقة العليا وحماة الوضع القائم ، أو بين أنصار التغيير و الطبقة المحرومة فليس كل أنصار المحافظة على الوضع القائم من الطبقة العليا ، ويمكن ملاحظة ذلك في ظاهرة " الأغلبية الصامتة" و التي تعبر عن امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت.

و اعتقد ما يفسر امتناع هؤلاء عن التصويت جزئيا من خلال رؤيتهم لعدم جدوى الانتخابات كوسيلة التغيير ، فنتائج المنافسة معروفة سلفا و فوز الحزب السلطة والحاكم مؤكد سلفا ، فما جدوى المشاركة إذن ؟

مع أن الامتناع يعد في حد ذاته نوعا من المشاركة أو هو تعبير عن موقف احتجاجي و من ثم يمكن القول أن قسما كبيرا من هؤلاء من أنصار التغيير.

المطلب الثالث : طبيعة العضوية و النشاط التنظيمي:

إن علاقة أي حزب بالسلطة في الجزائر، و مدى تبلوره المؤسسي و هويته السياسية تحسم في الفرص المتاحة للمواطنين و أعضاء الأحزاب للمشاركة، وتحديد نسبة العضوية النشطة إلى العضوية غير النشطة، و من المؤسف أنه لا تتوفر معلومات دقيقة حول خصائص أعضاء الأحزاب الجزائرية أو المتعاطفين معها،و مع ذلك يلاحظ أن العضوية تتركز في دوائر المثقـفين و بعـض المتعلـمين و الطلاب المنتمين إلى الطبقة الوسطى بالمعنى العام، و في المقابل يندر العثور على فلاحين أو عمال فقراء بين صفوف الأحزاب في الجزائر .

و تعاني الأحزاب في الجزائر أزمة وجود كوادر شبابية فيها، و خاصة في المراكز القيادية ، حيث تسيطر عليها القيادات التاريخية التي تنتمي إلى أجيال سابقة (جيل الأربعينيات أو الخمسينيات).

كذلك ينحصر وجود الأحزاب في الولايات الكبرى و العاصمة على وجه الخصوص ، و يلاحظ الأنشطة الحزبية عموما في المدن الكبرى ، مقارنة بالمدن الصغرى.

و اعتقد أن الزيادة النسبية في العضوية المسجلة للأحزاب ترجع إلى طريقة و شروط الانضمام للحزب والتي تبدو بسيطة للغاية، و لا تتضمن قيودا أو شروطا باستثناء ملء الاستمارة العضوية التي تحتوي على البيانات الأساسية للمواطن .

و من الظواهر اللافتة ، ما يطلق عليه ظاهرة المتحركة بين الأحزاب حيث سعي المستقلون و المنتمون إلى الأحزاب المحظورة أو المحجوبة عن الشرعية إلى محاولة خوض الانتخابات ضمن قوائم حزبية.

و تختلف المشاركة في النشاط التنظيمي من حزب لآخر تبعا لاختلاف هيكله التنظيـمي و درجة تشبعه،و إمكانياته المادية، و طبيعة عضويته ومدى الديمقراطية المعمول بها داخل الحزب، فضلا عن علاقاته ، و بطبيعة الحال تختلف درجة مشاركة أعضاء الحزب والواجبات المطلوبة من العنصر تبعا لإيديولوجيته و مواقفه المعلنة و الأهداف التي يسعى لتحقيقها .

و قد تشكل الأحزاب لجانا على مستوى القرية و المراكزأو الدوائر و البلديات كما تأخذ بفكرة تشكيل مكاتب فنية للحزب و تنظيمات نوعية للمرأة و الشباب و العمال و الفلاحين و تتفاوت قدرة الأحزاب على استيفاء هذه المستويات تبعا لإمكانياتها البشرية و المادية وتوافر المقرات ، لكن يلاحظ تركز غالبية الأنشطة التنظيمية في مقرات الأحزاب في الجزائر العاصمة و المدن الكبرى عبر الولايات .

و من الملاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني مثلا يمتلك هيكلا تنظيميا قويا و متشعبا يعود فيما يبدو إلى استفادة الحزب من خبرات كوادره في التنظيمات الاشتراكية ممزوجة بالفكر الماركسي و تيارات المختلفة داخل الحزب و كذلك تغلغله داخل المجتمع منذ سنوات حرب التحـرير. بينما يلاحـظ

أن الصورة تختلف في الأحزاب الإسلامية مثلا حيث لها هيكل تنظيميا يختلف عن سابقه بحيث يقوم بتشكيل جمعيات خيرية و عير المساجد المتواجدة عبر التراب الوطني .

أما النشاط التنظيمي في حزب جبهة التحرير الوطني ، فإنه لا يتناسب مع العضوية الهائلة للحزب ، و رغم أنه أكثر الأحزاب الجزائرية انتظاما، إلا أنه لا يمكن القول بتطور مؤسسات الحزب و تنامي دوره في الحياة السياسية فالحزب لم يتخلص من إرث التنظيم الواحد و لم يتكيف بعد مع متطلبات التعددية السياسية كما أنه مندمج في جهاز الدولة وظيفيا و إيديولوجيا و نخبويا و يستمد قوته وتأثيره من كونه هو السلطة في حد ذاته.

المبحث الرابع: التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية و الديمقراطية :

إذا كان من مسلم به بأن قيام الأحزاب السياسية ، لا بد أن يقوم على الشروط و قواعد التنظيم الداخلي للأي حزب سياسي و العمل على أساس المبادئ الديمقراطية في كل الظروف و في جميع الحالات.

إن هذا الشرط يعني أن كل الأحزاب السياسية مطالبة أن تتخذ من المبادئ الديمقراطية أسلوب تنظيمها وعملها، و ذلك في مختلف أنشطتها و أعمالها و في جميع الأحوال و الظروف،و ذلك تماشيا مع التنظيمات القانونية للأحزاب السياسية في أغلبية الدول الديمقراطية و مع ما قرره الفقـهاء و المفكرون والكتاب من أهمية وجوب ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها ، وعلى جميع مستوياتها ، بحيث لا يتصور أن يكون هناك من يدافع عن الديمقراطية و لا يمارسها في داخل هياكله.

حيث أن الجماهير تكون له بالمرصاد و ستتركه بدون شك ، و ستتجه إلى أحزاب أخرى تجد فيها ضالتها و تتمتع بحريتها، لذلك سنقوم بتحديد مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب و نطاقها ثم نتطـرق إلى أساليب ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ، و في الأخير دور أحزابنا في الحياة السياسية و ذلك على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم و نطاق الديمقراطية الحزبية :

لقد جرت العادة عند التطرق إلى موضوع الديمقراطية التركيز على علاقة الحاكم بالمحكوم و ما يتفرع عنها من أشكال مختلفة لمناهج الحكم المتعددة، فهناك من يرى الديمقراطية مجرد أحزاب، و برلمان ودستور و انتخابات دورية فقط إلا أن كل ذلك في الحقيقة ما هي إلا مجرد وسائل و آليات الديمقراطية، أما لب و جوهر و روح الديمقراطية فهي ثقافة مدنية، لا يمكن تشريعها أو صياغتها في قوانين ، بل تتراكم و تترسخ تدريجيا في مختلف أفراد الشعب من خلال القدوة من القادة و الممارسة من طرف المحكومين – القاعدة.

إن الالتزام بالمساواة و بتقبل الرأي الآخر والاستعداد للمشاركة، والتهيؤ لقبول الهزيمة دون الإحساس بالإهانة أو بفقدان الكرامة ، لهي أعلى قيم الديمقراطية .

و على هذا الأساس قامت النظم الديمقراطية على مستوى التطبيق على عدة أسس من بينها تعددية السياسات داخل الأحزاب ذاتها و التداول على القيادة فيما بينها و ذلك عن طريق التغير السلمي .

كما أن القرار السياسي يتخذ بناء على التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ، و ذلك على أساسا المساواة فيما بين هذه القوى و الوصول إلى حل وسط.[1]

و يعتبر احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار و الحسم بين وجهات النظر المختلفة هو النطاق الأساسي لديمقراطية الحزبية.

و على هذا الأساس نستطيع أن نقول أن نطاق الديمقراطية الحزبية ليست هي مجرد الانتظام في الاجتماعات ، و لكنها تتعداها إلى القدرة على التعامل مع التعددية الفكرية في داخل الحزب الواحد وتسوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية دون أن تحدث أي تناقضات و صراعات أو تؤدي إلى (إقالة- أو استقالة).

و لذلك فإننا نقول أن للديمقراطية الحزبية هي أعمق من مجرد التصويت على القرارات بل هي دراسة معمقة و تبادل للآراء المختلفة و طرح موضوعي و علمي للاعتقادات و تفريغ للطاقة الكامنة في النفس البشرية .

و كل ذلك سيؤدي إلى النضج الفكري والسياسي أو ما يطلق عليه بالتنمية السياسية للأفراد على مختلف مستوياتهم في الهرم الحزبي.

على كل فإنه من لملاحظ ضعف القاعدة الجماهيرية للأحزاب الجزائرية و محدودية تغلغل هذه الأحزاب في القاعدة السياسية للمجتمع ، فأغلبها يضم في عضويته الشرائح العليا من البرجوازية و المثقفين والقيادات التنفيذية العليا في أجهزة الدولة بينما القليل منها ما يتوجه إلى الطبقة المتوسطة العريضة منها التيار الإسلامي أو إلى الطبقة الدنيا من العمال و الفلاحين (حزب العمال) اعتماده على خطابه اليساري ، هذا ما يترك لدا شريحة كبيرة من المجتمع بأن هناك التناقض بين خطاب والواقع لدى كل الأحزاب وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، و ثمة دلائل عديدة على التناقض بين مطالبة الأحزاب بالديمقراطية وعدم التزامها داخليا باحترام القواعد التي تفرضها الممارسة الديمقراطية ، فالقيادات الحزبية العليا مازالت تشغل مواقعها بحيث أصبحت إلى درجة كبيرة أحزاب أشخاص.

---

[1] - طارق البشري ، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي القاهرة ، دار الشروق 2005 ص 31

و تتركز عملية صنع القرارات المهمة المؤثرة في أيدي هذه القيادات ، و هو ما يبدو واضحا في فترات الاستعداد للانتخابات ، حيث ترتبط القوائم المرشحة من كل حزب بقيادتها العليا.

كذلك فإن مشاركة المستويات الوسطى و القاعدية للأحزاب في عملية صنع القرار محدودة للغاية و تبرز أكبر المشكلات حدة في حالة حزب جبهة التحرير الوطني حيث يقتصر اختيار المرشحين على لجنة ضيقة برئاسة الأمين العام، مما أدى إلى سلسلة الاحتياجات والخروج من الحزب وترشيح عدد كبير بصفتهم مستقلين،و لا شك في أن شغل الرئيس الجمهورية و انتمائه للحزب قد أسهم في حفظ تماسك الحزب.

و من جهة أخرى فإنه رغم إقرار لوائح الأحزاب بأن شغل الوظائف القيادية يتم بالانتخاب إلا أن الترشيح للمناصب القيادية إما أنه يتخذ شكلا غير جاد بهدف استكمال المظهر الديمقراطي أو أنه يتم بالتعيين.

و قد انعكس ذلك على عملية دوران أو تجديد القيادات في الأحزاب فالشخصيات القيادية من أعضاء المكتب السياسي لم تتجدد ، وإن حدث انتخاب يتم الاتفاق على انتخابها على نفسها ، و لوائح الأحزاب لا تنص على مدة محددة لشغل هذه الوظائف، و إنما هي مفتوحة لعدة فترات متتالية وهو الأمر الذي يبرز إلى درجة كبيرة انعكاسات طبيعة النظام السياسي على التنظيمات الحزبية ، كذلك لا يوجد انتظام في عقد المؤتمرات العامة للأحزاب ، و أخيرا فإن إدارة الأزمات أو الصراعات الحزبية ، و بخاصة على المستويات القيادية تفتقر إلى الحوار و الإدارة السليمة ، و الدليل على ذلك ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب و تدخل القضاء في العديد من الحالات لحل الأزمة .

و إذا كنا نشكو اليوم غياب الديمقراطية غيابا كليا في الممارسة السياسية، و زيف و الفشل ما هو قائم في مظاهرها ، فإن الديمقراطية هي خصوصيات المجتمع المدني ، المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطنا أي عضوا في جماعة بشرية تنظم حياتها مؤسسات ديمقراطية تضـمن لكل فـ ـ رد الحقوق و الواجبات نفسها و يكون فيها الحاكم رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها وبرضاها و ليس رئيس عشيرة أو عصبية من الأقوياء بالمال أو السلاح ، ونكون فيها الشرعية السياسية مؤسسة على ديمقراطية حقيقية تضمن تداول السلطة . وواضح أن شروط قيام مجتمع مدني بهذا المعنى لا يمكن أن تتوافر لا بعامل " تطور الأمور " و لا بعامل إرادة خبيرة ما ، ما لم تكن مظاهر " البداوة " التي تحمل في جوفها خصائص المجتمع الرعوي و المجتمع الزراعي المتخاف قد اختفت أوهي في طريق الاختفاء التام "[1]

[1] - محمد عابد الجابري . إشكاليات الفكر العربي المعاصر بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية . 1989 ص 125.

المطلب الثاني : أساليب ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب:

رأينا أن ممارسة الأحزاب للديمقراطية هي مبدأ أساسي و شرط قانوني ولن يأتي ذلك إلا بإتباع أسلوبين هما :

الأسلوب الأول : و يكون بديمقراطية التنظيم و ذلك بإقامة كافة تنظيمات الحزب و أجهزته و هياكله الداخلية سيما القيادية منه عن طريق الانتخابات و الاقتراع السري للاختيار الأعضاء من بين مرشحين متعددين مع ضرورة جعل التنظيم هذه الترشيحات و إعادة الانتخابات الدورية ووضع نظام أو قانون أساسي يبين بدقة حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤولياتهم و سلطاتهم على مختلف المستويات و نوعها و ذلك حماية العضو من مفاجآت الفصل التعسفي ، و على هذا يكون الحزب قد أشاع النمط الديمقراطي في تنظيم الحزب و أجهزته المختلفة على كافة المستويات مع احترام النظام الأساسي و الداخلي للحزب، و ضمان قابلية هذا النظام الأساسي و الداخلي للتعديل و التطوير بأسلوب ديمقراطي .

و هذا في الحقيقة تطبيقا للنظام الديمقراطي الذي سمح بقيام الأحزاب فأولى بالأحزاب التي أنشأت في ظله أن تمارسه بداخله و إشاعته بين أفرادها ومؤيديها.

الأسلوب الثاني : هو الحق لكل العضو في المساهمة في الحياة السياسية للحزب و ذلك في جميع أنشطته وفي مختلف قراراته و كافة شؤونه وهذا عن طريق مناقشة برنامج الحزب و إبداء الرأي و مناقشة مختلف الآراء و النقد البناء و معرفة كل كبيرة وصغيرة عن شؤون الحزب و نشاطاته السياسية و التنظيمية و المالية .

إن هذه الممارسة تؤدي في الحقيقة إلى منح الثقة لممثلي الحزب و كذلك إلى تنوع الأفكار و اختلافها ، و بالتالي اختيار الأفضل و الأقرب إلى الصواب من بينهما.

إن هذا الأسلوب في الحقيقة هو الوحيد الذي يؤدي إلى النضج الفكر السياسي للحزب و تطور برنامجه على وجه أقرب من الصحة و لا يضير الحزب أن يعلم الناس ما يدور ما من اختلافات في وجهات النظر مادام القرار في آخر الأمر يتخذ بالأغلبية .

إن هذا الشرط الذي تتضمنه مختلف القوانين في الدول المتقدمة في مجال التعددية الحزبية حيث تطالب كل هذه الدول على ضرورة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب يعتبر من الشروط المهمة و ضرورية، و ذلك لأن ممارسة الديمقراطية يتطلب أن تبدأ و تمارس داخل الأحزاب قبل كل شيء ، و تعلم و تلقن فيها الأتباع وإلا كان مبدأ التعددية مجرد شعار يتستر وراءه البعض لتطبيق ديكتاتوريتهم بعد وصولهم للسلطة .

إلا أن في الجزائر نرى عكس ذلك ، حيث بغياب هذه الشروط و السمات المعمول بها في الدول المتقدمة أدت بالإخفاق التعددية الحزبية على الساحة السياسية . و داخل الحزب و داخل النقابة

بالاعتبار أن الحزب الذي يتعامل مع مناضليه بنوع من الاستبداد ووجود قوة تمنع قيام أحزاب حقيقية و فاعلة ، و كذا حالة التموقع التي تنتج النخب الموجودة داخل الأحزاب المتصفة بالقصور في بناء التمثيل السياسي و تقبل فكرة المناضل المدعم و المسالم على المناضل المناقش .
و مثل هذه الممارسات و العيوب ساهمت في إخفاق وقصور تجربة التعددية الحزبية.

المطلب الثالث :دور أحزاب في الحياة السياسية :

يمكن أن نستنتج أن دورها ضعيف ، و جميع من أتيح لهم دراسة هذا الدور خرجوا بنفس نتيجة ، أن أحزابنا لم تترك أثارا بارزة في حياتنا السياسية و في تطورنا الاجتماعي بل أن البعض يجزم بأن " الصفة التي تلازم نظامنا الحزبي اليوم هي في الغالب صفة تأخير التطور " [1]

و مع أن أحزابنا العقائدية قد تمكنت إلى حد ما من إثارة شيء من الوعي و التفتح في نفوس الجماهير، فقد أخفقت في تنظيم دورها الريادي في المجتمع.

أما على الصعيد السياسي ، فقد اقتصر عمل أحزابنا على إيصال البعض إلى البرلمان أو الوزارة ، و على الانغماس في مساواة تتنافى مع مبادئها المعلنة ، و على الانضمام إلى كتل تؤمن (أو تعد بتأمين) بعض المقاعد الوزارية أو الإدارية لها.

و ظاهرة الكتل أو التكتلات البرلمانية أمر جدير بالاهتمام الدراسة لأن عملها في المجال السياسي أعمق من عمل الأحزاب و لكن الانتقاد الذي يوجه إلى كتلنا يتلخص في أنها لا تقوم على أساس برامج واضحة ثابتة ، فهذه الكتل تظهر و تختفي بفعل المصالح و الأهواء .

و قبل تعداد المآخذ على أحزابنا نود أن نشير إلى أمرين :

الأمر الأول هو أن الناخب الجزائري لا يصوت على أساس حزبي و السبب المباشر في الفوز ليس الانتماء الحزبي للناخبين ، بل هناك عوامل أخرى ساعدتهم على الفوز، و ربما كان العامل الشخصي أو العامل المالي أو العامل الجهوي من أهمها.

و الأمر الثاني هو أنه يصعب على الباحث معرفة الرقم الصحيح لعدد الأعضاء الحزبين عندنا، و ربما هذا راجع لعدم الثبات والاستقرار التي تتميز بها أحزابنا السياسية.

و من بين المآخذ على أحزبنا فهي :

- معظم أحزابنا يخضع لبعض الشخصيات المتنفذة و بقي الحزب يستمد قوته من شخصية زعيمه أكثر مما يستقيها من قوة عقيدته و أعماله ، و معظم رؤساء الأحزاب عندنا هم الذين أسسوا أحزابهم، و كثير ما كان زعيم الحزب هو الحزب كله و لهذا عرفت أحزابنا بأنها أحزاب أشخاص.

---

[1] - محمد مجذوب – دراسات في السياسة و الأحزاب بيروت – منشورات عويدات —1972 ص 46.

- أحزابنا تعاني طلاقا بين المبادئ و الأفعال .إنها لا تلتزم بمبادئها و قراراتها أنها تلبس لكل حالة لبوسا و تجهد نفسها لإيجاد المبررات ، وهناك هوة سحيقة بين المبادئ البراقة التي تعلنها و العمل السياسي الذي تقوم به ، إنها تظهر للناس بغير مظهر الحقيقي.

- أن أحزابنا تعاني مرض انفصام خطير بين النظرية و الواقع و لعله مرض تشكو منه معظم الأحزاب السياسية في العالم العربي .

- الوصولية والانتهازية من أمراض أحزابنا . أن همها الكبير ، و ربمـا الأوحـد، الوصول إلى الكراسي ، أكثر مما تتوجه إلى محاولة إقناع الرأي العام الجزائري بصحة فلسفتها أو عقيدتها.

- ليس لأحزابنا برامج عملية مدروسة يمكن المباشرة تنفيذها عند تسلم مقاليد الحكم . أن أحزابنا تلتقي بإذاعة المبادئ العامة و حشوا دساتيرها و بياناتها بها و بالتالي لم تتمكن من خلق أو على الأقل إعداد الحزبي الصالح ، الحزبي المثالي في أقواله و معاملاته ، الحزبي الذي يشعر من حوله بأنـه قدوة في سلوكه و أخلاقه، الحزبي الذي يعشق عقيدة حزبه و يحترم عقيدة الآخرين، الحزبي الذي يـدافع عن مبادئه بحجة المنطق و جدلية الفكر لا بقوة السواعد و قواميس الشتائم ، الحزبي الذي يؤمن بأن فضل الحزبي على حزبي إلا بمدى ما يقدمه للوطن من خدمات و تضحيات .

لقد رافق ظهور الأحزاب في الجزائر تعصب حزبي مقيت وتحـولت الحزبية أو التحزب عندنا إلى عصبية قبلية و عشائرية ،و أصبح الحزبي المتحزبي تعصب لحزبه و يتخيل أن حزبه هو وحده المنقذ من الضلال ، و هو وحده القادر على تطوير البلد ، و تحرير فلسطين و تغيير ما بالأنفس .

لهذه الأسباب و لغيرها فشلت أحزابنا في مهمتها ، و بسبب هذه العيوب أو النقائص خاب أمل الشباب بالأحزاب ، وفضل الجيل الجديد " محافظة منه على صفاء شخصيته الإنسانية و سلامة مبادئه المجتمعية و النضالية " أن يبتعد عن " الأحزاب حتى أصبح الانضواء الحزبي نفسه عنده خطرا أو ضررا" [1]

[1] - محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990ص 162.

الباب الثاني : الجانب الميداني

تعريف الحالة :

تعريف حزب جبهة التحرير الوطني:

تعتبر جبهة التحرير الوطني التي قادت شعبنا في كفاحه من أجل استعادة الاستقلال الوطني، أي إنجاز السيادة الوطنية، تنظيما من نمط متميز،و تمثل جبهة التحرير الوطني، بلا شك، التعبير عن لحظة استثنائية من التاريخ، فهي في نفس الوقت نتاج تلاحم أحداث وطنية و دولية و عمل منسق قام به مناضلو القضية الوطنية في قطيعة مع دوائر الزعامة في الأحزاب السياسية و لن يتسنى كثيرا أن نوضح فطرة و لا وضوح المناضلين الذين استوعبوا تلك الأحداث فاغتنموا الفرصة لتحويل الحركة من مقاومة وطنية إلى حركة ثورية من أجل التحرير.

وكان هؤلاء الرجال في الواقع، على انسجام تام مع الجزائر و هكذا تكون جبهة التحرير الوطني نتيجة روح شعبية في العمق و في العمل و جريئة إلى أبعد الحدود عند أولئك الرجال.

و لهذه الاعتبارات مجتمعة تعتبر جبهة التحرير الوطني تنظيما سياسيا متمـيزا في تلك الفترة و تأثرت بطبيعة الحال ظروف إنشائها بإشكال تنظيم و إدارة الأحزاب السائدة خلال فترة آلت فيها الحركة الوطنية إلى المأزق. في الواقع مثل الخيار الإستراتيجي في جعل الجبال و المناطق الصـعبة و ضواحي المدن قواعد للعمل، عنصرا أساسيا في اختياراتها الكبرى و تحول هذا الخيار ذو الجوهر العسكري إلى خيار سياسي و إيديولوجي على درجة كبيرة من الأهمية بحيث أدى تواجد المجاهدين في فضاءات كان يعيش فيها الجزائريون محرومين من كل الأسباب، إلى تحديد التركيبة الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني و لجيش التحرير الوطني و كذا لتقنيات تنظيمها و تسييرها.

و هكذا اكتسى المشروع الوطني القائم أساسا على تشييد دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية بعدا جديدا، هو البعد الشعبي بكل وضوح، و منه جاءت النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، و الميثاق الوطني منسجمة مع الأبعاد الديمقراطية الاجتماعية الروحية و الشعبية للثورة،و امتدادا طبيعيا لنداء ثورة أول نوفمبر و لأرضية الصومام و برنامج طرابلس.

و لكن تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد غداة الاستقلال في تركيبة النظام السياسي القائم على نظام دستوري حكم عليه آنذاك بالقدرة على حماية مكتسبات الكفاح من أجل التحرير الوطني و على إنجاز المشروع الوطني المبني على مبادئ و مكتسبات ثورة نوفمبر و خوله المجلس الوطني للثورة الجزائرية مهام إعادة البناء الوطني كتشكيلة سياسية واحدة إلى جانب الجيش الوطني الشعبي و باقي مؤسسات الدولة، و هو اختيار مستمد من الثقافة السياسية لتلك الفـترة، و منـطلق أن الطليعة الثورية التاريخية و الشعبية في الواقع هي التي تضطلع بمهمة تاريخية .

و خلافا للمرحلة السابقة عمل حزب جبهة التحرير الوطني ، من أجل إقامة نظام دستوري تعددي كتشكيلة سياسية تنسجم بلا شروط مع الوضع القائم، لكنه لم يعد حزبا شرعيا في الحكم بل عون تنفيذ له.

إذن و بعد هذا التعريف هل يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا متميزا عن بـاقي الأحـزاب أم هو حزب من الأحزاب؟

خصائص عينة البحث:

لما كانت الدراسة الميدانية تعد وسيلة هامة جدا من وسائل جمع البيانات من واقع اجتماعي ما، و بصورة منهجية كما أنها طريقة لدعم الدراسة النظرية أو دحضها و في هاتين حالتين، وللوصول إلى هذا و في هذا البحث ووفقا للغرض المحدد سابقا لهذه الدراسة الميدانية والمتمثل في البحث وفهم بنية الحزب السياسي في الجزائر، ومحاولة تفسيرها، اشتملت هذه الأخيرة على الخطوات المنهجية التالية:

1- المجال المكاني :

كان المجال المكاني لهذه الدراسة الميدانية تمثل خاصة في ولاية الشلف و بالضبط بمحافظة حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث تم توزيع (120) استمارة بحث على الأفراد ، و كان اختياري لهذه المدينة التي تعد عاصمة الولاية و تحتوي على كل المصالح الإدارية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخص تراب الولاية مما يسمح للمواطنين للتعبير عن انشغالاتهم و كذلك يسمح للمواطنين المنتمين لحزب جبهة التحرير الوطني من كل قسمات الولاية قصد محافظة الحزب .

2-المجال الزمني :

لقد اعترضت هذه الدراسة صعوبة كبيرة في اختيار العينة المطلوبة و هذا لعدم تواجدها في مكان معين و ثابت كشركة أو مؤسسة تربوية مثلا . لذا فقد دام المجال الزمني لها أكثر من أربعة أشهر، و هذا راجع إلى أسباب متعددة و منها الصراعات المختلفة داخل الحزب و منها مشكلة ترسيم أمناء القسمات على مستوى الولاية ، بالإضافة إلى تزامن الدراسة مع فترة تجديد أعضاء مجلس الأمة مما ترك نسبة كبيرة من الاستمارات لا ترد إلا بعد مدة ، و بعد جمع كل الاستمارات تم تفريغ و تحليل و تفسير بيانات الاستمارات المحصل عليها من خلال إجابات أفراد العينة استنادا على عدد الإستمارات التي عادت إلينا

3- نوعية العينة:

تماشيا مع الإمكانيات المادية و الزمنية لهذه الدراسة تم استخدام طريقة العينة، بـدلا من طريقة الحصر الشامل المجتمع الدراسة ككل، أي استخدام طريقة تعميم صفات الجزء على الكـل، كما وقع الاختيار على العينة العشوائية البسيطة و التي تعرف بأنها:«أبسط طرق اختيار العينة، ومع أنها تخضع لخطوات معينة إلا أنها تعتمد أساسا على الصدفة، والمهم فيها كما في بـاقي الطـرق توفر شروط مضبوطة بدقة لكي نضمن لكل مفردة من مفردات المجتمع الأصـلي فرصا متسـاوية في الظهور في العينة...وليس من الضروري أن تمثل العينة العشوائية خصائص المجتمـع الأصلي كله و لكنها تترك اختيار العينة للصدفة، ومن ثم تقلل إمكانية للتحيز الذي قد يتدخل في اختيارها ».[1]

4- حجم العينة:

تم تحديد العينة و تمثل في 120 حالة في حزب جبهة التحرير الوطني، وتم استخراج العينة من المجتمع الأم وفقا للطريقة المذكورة، و تحصلنا على 120 حالة إذ تام توزيعها على المستجوبين و بعد ذلك تم جمعها و شرعنا في عملية الفرز وفقا للتكرارات و النسب المئوية المعمول بها في الجانب الإحصائي.

[1]- عمر زيان محمد: البحث العلمي مناهجه و تقنياته ،الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1983ص .283

الفصل الأول:
البنية التقليدية و علاقتها بحزب جبهة التحرير الوطني

تمهيد:

لقد تم التوصل من خلال الدراسة النظرية في الباب الأول لموضوع بنية الأحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف أنواعها بأن هناك أسباب عديدة متداخلة و متشابكة فيما بينها تتفاعل مع بعضها لتؤدي في النهاية إلى قطيعة بين شريحة كبيرة بين المجتمع و السلطة و نفس القطيعة موجودة بين الأحزاب و الجماهير، لأن مطالب القائمة اليوم من طرف المجتمع تعبر عن الهواجس و التفكير في الاقتراب من أو الوصول إلى مشروع وطني اجتماعي يعيد تنظيم نفسه على أساس حماية المصالح و تمكين الديمقراطية الاجتماعية ، و نعني تمكين المجتمع من تنظيم نفسه و إدارة موارده و حقوقه و احتياجاته الأساسية و القدرة على التأثير و المشاركة في الحكم على النحو الذي يوسع خياراته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

لأن الديمقراطية في الجزائر مازالت فوقية تتدافع حولها النخب السياسية و ليست عقدا اجتماعيا تقوم عليه مصالح و التزامات السلطة و المجتمع و المؤسسات، و هذا ما يجعلها فوقية خاضعة لمصالح النخب السياسية،و الأزمة القائمة اليوم بين المجتمع و السلطة مردها إلى أن هذه الأحزاب و النخب متحكمة فيها ما زالت لم تؤدي وظيفتها الفعلية كمثيلتها في الدول المتقدمة . حيث مازالت تتجاهل دور المجتمع بصفة عامة و الطبقة الوسطى التي أضعفتها في المرحلة السابقة التحولات السياسية و الاقتصادية، و لا يبدو أن ثمة برامج حقيقية من طرف الأحزاب لاستعادة دور هذا المجتمع و الطبقة و إعادة إنتاجها و تفعيلها .

فهل يا ترى يمكن استخلاص نفس النتيجة من خلال الدراسة الميدانية لبنية الحزب السياسي و المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني ؟ الشيء الذي سيتضح من خلال تفريغ و تحليل و تفسير البيانات الآتية:

البنية التقليدية و علاقتها بالحزب.

من أجل الإثبات أو الدحض الفرضيات هذه الدراسة سيتم في بداية الأمر التعرف على بعض البيانات الأولية – الشخصية – للعينة المدروسة و ذلك لكونها تفيد في الإطلاع على بعض المؤشرات الهامة من الجوانب النفسية و الاجتماعية و الثقافية للمبحوثين ، و التي تمثل بدورها الإطار العام المتحكم في بعض تصرفاتهم و مواقفهم في الحياة الخاصة و العامة كما تكشف هذه المؤشرات على الثقافة الكلية للمجتمع في ظرف زمني و بيئي معين .

الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إيجاد بعض تفسيرات لبنية الحزب السياسي و العوامل و الأسباب التي أدت إلى أن يكون الحزب هكذا في المجتمع الجزائري ، بل و حتى الآثار الناجمة عن هذه الأحزاب و تأثيرها على المجتمع .
و تتمثل هذه البيانات فيما يلي :

الجدول رقم (01) : يبين السن الحالية للمبحوثين

فئات السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30	8	% 6,66
30 - 34	16	% 13,33
34 - 39	16	% 13,33
40 - 44	21	% 17,5
45 - 49	28	% 23,34
50 - 54	30	% 25
55 - 59	-	-
60 فأكثر	1	% 0,84
المجموع	120	%100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة لفئة السن الحالية للمبحوثين تتمثل في (50-54) عاما حيث تقدر بـ (25 %) و تليها فئة (45-49) عاما بنسبة (23,34 %) ثم تليها فئة (40-44) عاما بنسبة (17,5 %).
أما فئة السن الأخرى التي تمثل (30-34) و (34-39) و التي تمثل كل منها (13,33%)ثم تأتي فئـات السن الباقية و هي فئة أقل من (30) عاما و تمثل بـ(6,66 %) و أخيرا فئة (60) عاما حيث لم نعثـر من خلال العينة المدروسة إلا شخصا واحدا (01) و الذي يمثل نسبة (0,84 %) و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب السابقة .
و يمكن عموما استخلاص نتيجتين هامتين مرتبطتين جدا ببعضهما البعض ، من خلال دراسة هذا الجدول تتمثل الأولى في أن السن الغالب للعينة المدروسة من المناضلين في الحزب تبلغ أقصاها (54) عاما الأمر الذي يتناسب ما أوضحته في الجانب النظري من الدراسة بأن حزب جبهة التحرير الوطني يسيطر عليه جيل الأربعينات و الخمسينات مما يحول دون إشراك فئة الشباب و خاصة الإطارات منها مما يترك الأحزاب تعاني أزمة وجود كوادر شبانية فيها، و خاصة في المراكز القيادية،

حيث تسيطر عليها القيادات التاريخية أو التي سجلت حضورا قويا خلال سنوات الاستقلال، و هنا للإشارة أن هذه الفئة تتميز بخصوصية تظهر في نوعية اللغة المستعملة و العلاقات و الحوار في المجتمع حيث ترى أنها تنتمي إلى طبقة واضحة المعالم و هذا من خلال كثرة استعمال ضمير «نحن» و الإشارة إلى الطبقات الأخرى بضمير «هم» و تعتقد بأنها هي الحامية و المحافظة على التقـاليد الثـقافية و الثورية للبلاد. و كذلك تلي بعد هذه النسبة، فئة (45- 49) عاما و التي تمثل نسبة(23,34 %) وهي نسبة بعيدة عن فئة الشباب التي تمثل نسبة كل من (34-39) عاما و(30-34) عاما بنسبة (13,33 %) لكل منهما، و هذا ربما يعود إلى عدم رغبة الشباب في الانخراط في الحزب و العمل السياسي بصفة عامة أو إلى العراقيل و صعوبات التي تضعها الفئة الأولى حول كيفية التعامل مع العنصر الشباب في العمل الحزبي و نعته بالقصور و قلة التجربة في العمل السياسي مما يترك أثر سلبي في نفسية الشباب المقبل على انخراط في الحزب و الممارسة السياسية بصفة عامة.

أما النتيجة الثانية المستنتجة من خلال هذا الجدول، فتنحصر في فئات (30-34) و (34-39) عاما التي تمثل كل منهما (13,33 %) أي بمجموع(26,66 %) و هي نسبة مهمة مقارنة بالفئة الأولى التـي تمثل (25 %) و هذا ما يفسر مدى و عي هذه الفئة بالعمل السياسي و الانخراط الحزبي و بأن تقـلد أي منصب سياسي أو إداري يقع على رأس أوجه المشاركة السياسية.

أما بالنسبة لفئة أقل من (30) عاما فتمثل بنسبة (6,66 %) و هذا ما يفسر بأن هذه الفئة في سن عشرينات ضعيفة في العمل السياسي و الانخراط الحزبي و ربما هذا راجع إلى قلة الوعي السياسي أو الخوف من المستقبل – و نعني به نظرا لبطالة المتفشية في أوساط الشباب – و لذلك فهم يراهنون على توظيف في أسلاك الأمن المختلفة، و بالتالي يعتقدون أي انخراط في الحزب معين أو منظمة سياسية قد يحرمونهم من توظيف في أسلاك الأمن المختلفة هذا من جهة ، و قد يشعر الفرد أن اشتراكه في السياسة و في مختلف أنشطة مجتمعه بصفة عامة فيه تهديد لحياته الخاصة، و حقيقة الأمر لا يكون مثل هذا التخوف إلا في المجتمعات التي تغيب فيها سيادة القانون و لا تمارس فيها ديـمقراطية حـقيقية و تطغى فيها الاعتبارات الشخصية في الحكم على الأشياء و الأشخاص.

أما المكان الإقامة و العينة المدروسة فيتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02) يبين مكان الإقامة للمبحوثين .

مكان الإقامة للمبحوث	التكرار	النسبة المئوية
حضري	51	% 42,5
نصف حضري	41	% 34,16
ريفي	28	% 23,34
المجموع	120	%100

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها معرفة المكان الإقامة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين بالنسبة للباحث الاجتماعي عموما و الباحث في علم الاجتماع السياسي على الخصوص.

اهتمت هذه الدراسة التعرض له باعتبار أن المجتمع الجزائري قد شهد موجة كبيرة من الهجرة الريفية تجاه المدن منذ استقلاله مباشرة ، و هذا راجع إلى المغريات المادية و المعنوية في المدن.

و من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة كبيرة و هي تمثل (42,5 %) من المبحوثين يقطنون المدن ، ثم تليها نسبة (34,16 %) من المبحوثين يقطنون نصف حضري أي القرى و التجمعات السكانية .

ثم نسبة (23,34 %) و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب التي تمثل حضري و نصف حضري ، و هـذا ما يفسر لنا بأن الممارسة السياسية ووجود الحزب في المدينة أكثر منه في الريف، و في عاصمة الولاية على الخصوص بدرجة أكثر، و ربما نفس الشيء يقال على الأحزاب السياسية المختلفة بأنها متواجدة في العاصمة و عواصم الولايات ، و يلاحظ ضعف الأنشطة الحزبية عموما في الولايات التي يغلب عليها الطابع الريفي.

حيث نجد نسبة (42,5 %) تمثل المبحوثين من أصل حضري، و هذا يعني أن الوعي و ثقافة السياسية تتواجد في المدن أكثر منها في الريف ، حيث كلما اقتربنا من المدينة كلما كان المستوى الوعي السياسي مرتفع، و هذا راجع إلى وجود الإمكانيات المادية و المعنوية للعمل السياسي من إعلام للحـزب من جرائد، و المجلات و غيرهما من الوسائل، مما يجعل تركيز رؤساء الأحزاب السياسية على المـدن أكثر من غيرها في الريف و القرى أما نسبة (23,34 %) و هي نسبة تمثل المبحوثين الذين يقطنون في الريف و هو ما يفسر لنا بأن العقلية الريف و الثقافة التقليدية التي تسود الريف تحول دون اهتمام فئة كبيرة من الممارسة السياسية و انخراط في الحزب و كذلك راجع إلى مستوى التعليمي المـتدني

و الأمية المتفشية في أوساط السكان الريف حيث هذه العوامل تجعل منهم غير مبالين بالعمل السياسي و انخراط في الحزب .

جدول رقم (03) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	71	% 59,16
جامعي	39	% 32,5
متوسط	6	% 5
ابتدائي	4	% 3,34
المجموع	120	%100

لا يخفى على أحد مدى أهمية العلم في حياة أي إنسان فالإضافة إلى أنه يوفر له حياة مادية ، فإنه يجعله أكثر وعيا و تفهما لمجريات الأمور.

و أكثر ايجابية في مواجهة المشاكل، و بالتالي كلما كان للفرد مستوى تعليمي لا بأس به كلما كانت له قدرة على اكتساب ثقافة سياسية و قدرة على مساهمة فعالة في التعبير عن الإرادة العامة و توجيهها .

و ما يستخلص من هذا الجدول أن نسبة (59,16 %) و التي تمثل مستوى ثانوي ثم تليها نسبة (32,5%) و التي تقابل مستو ى جامعي ثم نسبة (5 %) التي تمثل مستوى متوسط و النسبة الباقية هي نسبة (3,34 %) و التي تقابل مستوى ابتدائي للمبحوثين.

و لهذا يمكن القول أن النسبة العالية التي تمثل (59,16 %) و هي تقابل مستوى ثانوي و التي تسيطـر على غالبية المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني و ربما هذا ما يترك عدم قدرة الحزب إلى إقناع فئة كبيرة من المواطنين آخرين خارج الحزب على الانخراط في الحزب ، أو محاولة إعطاء للحزب صورة مشرفة لدى أغلب المواطنين و خاصة الشباب منهم.

أما النسبة (32,5 %) و التي تمثل مستوى جامعي و التي تعني نسبة كبيرة منهم واصلوا دراساتهم العليا و عبر جامعة التكوين المتواصل، و كذلك تمثل هذه الفئة من المجتمع و التي أتيح لأفرادها الوصول إلى مرحلة التعليم العالي و الالتحاق بالمعاهد العليا، و هي فئة غالبا ما تقف في مواجهة الجيل القديم متبنية شعار التطوير و التحديث و التقدم، و هي عناصر فعالة من الناحية السياسية و خاصة فيما يتعلق بتأكيدهم على ضرورة تكافؤ الفرص المجتمع الجديد ، بمعنى إتاحة الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، و فتح آفاق الوظائف لا على أساس الانتماء التقليدي، و إنما على أساس العلم و الخبرة

العصرية، حيث تكون عكس نسبة (5 %) التي تمثل مستوى متوسط و الذي تفسر لنا عدم اهتمام هذه الفئة من المجتمع بالعمل السياسي و الانخراط في الحزب ، لأنها ربما تدرك عدم جلب أي منفعة ملموسة من وراء هذا العمل و هذا راجع لقلة الوعي السياسي . و نفس الشيء يقـال على نسبـة (34,3%) و التي تمثل مستوى ابتدائي و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة و هذا ما يفسر لنا انخراط المبحوثين قد يكون على أساس انتماء إلى الأسرة الثورية التي تمثل أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين و غيرهم من ذوي الحقوق .

الجدول رقم (04) يوضح وضعية المبحوثين في الحزب .

وضعية المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
مناضل	77	% 64,16
متعاطف	43	% 35,84
المجموع	120	%100

يتضح لنا من خلال العينة المدروسة و التي تقدر بـ (120) حالة على مستوى محافظة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الشلف بأن وضعية المبحوثين في الحزب أي وضعية المبحوث هل هو مناضل أم متعاطف.

و من هذا الجدول تبين لنا أن نسبة (64,16 %) مناضلون في الحزب، و تليها نسبة (35,84 %) تمثل المبحوثين المتعاطفين مع الحزب.

و هذا يؤكد لنا أن نسبة المناضلين عالية جدا بالمقارنة مع نسبة المتعاطفين الذين قليلا ما يستقرون في الحزب الواحد و هذا ما يعرف بالظاهرة العضوية المتحركة بين الأحزاب السياسية

جدول رقم (05) يبين الوظيفة الحالية للمبحوثين .

الوظيفة الحالية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
سلك التعليم	73	% 60,83
قطاع الإداري	20	% 16,66
قطاع الخدمات	13	% 10,83
عمل حر	10	% 8,34
إجابات أخرى	04	% 3,34
المجموع	120	%100

يظهر من هذا الجدول أن أغاب المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني من هذه العينة ينتمون إلى قطاع سلك التعليم، و هذا بنسبة (60,83 %) حيث يعمل معظمهم كمعلمين في المدارس أو أساتذة في الثانويات ، ثم تليها فئة الموظفين في الإدارة كأعوان الإدارة في البلديات أو إدارات مختلفة للمؤسسات الأخرى بنسبة (16,66 %) و تقترب نسبة قطاع الخدمات و الذين يعملون كعمال مهنيين في المؤسسات بنسبة (10,83 %) ، أما نسبة (3,34 %) فهي تمثل أعمال حرة و هي تشمل الفلاحيـن و الحرفيين و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة و كذلك مع نسبة (8,34 %) و التي تمثل إجابات أخرى حيث وجدنا (10) منهم بطالين مما يفسر لنا بأن هذه الفئة تعتقد بأن انخراطها في الحزب يجلب لها منفعة و يحقق لها منصب عمل ، أو يفتح لها المجال الواسع لاكتساب المعارف بواسطة الإطارات المتواجدة على مستوى الحزب.

و هنا نستنتج بأن غالبية المنخرطين في الحزب هم من سلك التعليم و الذي يتيح لهم التعارف من خلال الندوات و من خلال العطل المتاحة لهم لكي يمارس العمل السياسي ، و كذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة .

و هذا ما ذهب إليه ماكس فيبر حيث رأى أن النشاطات التي تحددها مهنة الفرد قد تؤثر في قدرته على المساهمة في النشاط السياسي، فعمل المعلم أو الأستاذ مثلا لا يؤمن له المهارات ليصبح من قادة الرأي و حسب،بل يعطيه أيضا الوقت الكافي ليكون ذا نشاط سياسي بينما يحتاج الطبيب إلى وقت لأداء مهمته، بحيث يصعب عليه أن يشارك في النشاط السياسي، كما تعتبر أوقات الفراغ مهمة أيضا في تنمية الوعي السياسي.

و على كل فإنه من الملاحظ ضعف القاعدة الجماهيرية لحزب جبهة التحرير الوطني و محدودية تغلغله في القاعدة الأساسية للمجتمع فأغلبه يضم في عضويته الشرائع العليا من المثقفين و القيادات التنفيذية العليا في أجهزة الدولة، و هذا ما يترك عدم التوجه إلى الطبقة الدنيا من الفلاحين و أصحاب المهن الحرة و غيرها رغم إلحاح قيادة الحزب في الخطابات الرسمية كحزب جبهة التحرير الوطني على فتح المجال أمام جميع فئات المجتمع للانخراط في الحزب و العمل السياسي بصفة عامة.

و هذا ما نلاحظه من خلال هذا الجدول (3,34 %) و هي تمثل فئة أصحاب الأعمال الحـرة و هذه النسبة تؤكد الدراسة النظرية السابقة بأن نادرا ما توجد المناضلين و المنخرطين في حزب جبهة التحرير الوطني من هذه الفئة، أي فئة الفلاحين و أصحاب المهن الحرة رغم مايطلق على الحزب بأنه حزب جميع الشعب الجزائري.

جدول رقم (06) يبين طريقة و كيفية انضمام المبحوثين إلى الحزب

طريقة الانضمام	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق إعلام الحزب	48	%40
عن طريق الأصدقاء	39	% 32,5
اقتناع ببرنامج الحزب	19	%15,84
طرق أخرى	14	%11,66
المجموع	120	%100

لا شك أن طريقة إقناع أي حزب من الأحزاب السياسية لأكبر شريحة من المجتمع تعد من أصعب الوسائل في العمل السياسي.

و من خلال هذا الجدول اتضح لنا أن نسبة(40 %) و التي تمثل العملية التي من خلالها تم انخراط المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني، و هي عن ط ريق إعلام الحزب، و رغم أن الحزب ليس له مدارس للتكوين، كبقية الأحزاب السياسية في العالم. إلا أنه بواسطة المنشورات، و المجلات المختلفة التابعة للحزب، و كذلك عبر الوسائل السمعية البصرية كالتلفزيون و الإذاعة، و اعتبار المواطنين بأن الحزب هو السلطة بذاتها و باعتبار كذلك جل الإطارات و الوزراء أغلبهم ينتمون إلى حزب جبهة التحرير الوطني بطريقة أو بأخرى.و تليها نسبة (32,5 %) التي تقابل المبحوثين الذين انضموا بواسطة الأصدقاء، أي تأثير المنخرطين السابقين على المنخرطين الجدد و هذا ما يفسر لنا غياب حرية الشخصية في اتخاذ المواقف، و كذلك يرجع إلى عامل القرابة و العشيرة، التي تغلب على المجتمع الجزائري، و العالم العربي بصفة عامة في الممارسة السياسية، حيث هذا العامل نجده كثيرا

و بقوة أثناء المواعيد الانتخابية، و خاصة في الحملات و الترشيحات الانتخابية حيث المواطن لا ينتخب بحكم برنامج الحزب و أهداف الحزب المسطرة بل عكس هو صحيح ينتخب على من هو في الحزب أي في القائمة بتحديد و كيف يكون درجة الانتماء إليه بالدرجة الأولى ثم تأتي عوامل أخرى في الحزب في الدرجة الثانية.

و هذا ما تؤكده نسبة(15,84 %) و التي تمثل نسبة المبحوثين الذين انخرطوا في الحزب على أساس اقتناع ببرنامج حزب جبهة التحرير الوطني، أي عن طريق قراءة محتوى برنامج و من خلال منشورات التي تتطرق إلى برنامج الحزب بصفة عامة.

و هذا ما يفسر لنا بأن هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة، و هذا يرجع إلى ضعف المقروئية لدى المواطنين بصفة عامة و المواطنين الراغبين في الانخراط بصفة خاصة، و كذلك يرجع إلى المستوى التعليمي المتدني في العمل السياسي للقائمين على الإعلام في الحزب كما هو موضح في الجدول رقم (03) الذي يبين المستوى التعليمي للمبحوثين في الحزب.

أما نسبة (11,66 %) فهي تمثل طرق أخرى التي بواسطتها تم الانخراط في الحزب حيث وجدنا (14) مبحوث منهم (08) تم الانخراط في الحزب على أساس أنهم من العائلة الثورية – أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين، و (02) منهم تم على أساس الرغبة في المعرفة الشخصية حول الحزب و الممارسة السياسية بصفة عامة، و(04) تم انخراط على أساس أنهم ينظرون إلى حزب جبهة التحرير الوطني بأنه هو التاريخ و الدولة معا، وراجع إلى تركيبته الثورية و حاملة لواء الاستقلال منذ النشأة.

جدول رقم(07) يبين مدى معرفة المبحوث للقانون الأساسي للحزب

القانون الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	68	%56,66
لا	52	%43,34
المجموع	120	%100

يتضح من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة لهم معرفة بالقانون الأساسي للحزب و التي تقدر بنسبة (%56,66) و هي نسبة لا بأس بها، و يرجع السبب ذلك كما ذكرنا سابقا،بأن أغلب المبحوثين ينتمون إلى سلك التعليم، و هذا العامل يساعد أكثر لتلقي المطبوعات و حضور الملتقيات و الجامعات الصيفية، بالإضافة إلى أغلبهم لهم تجربة في العمل الحزبي سابقا. و هذا ما يزيدهم حرصا على استيعاب ميكانيزمات العمل السياسي بصفة عامة.

بينما هناك نسبة (43,34%) عبرت عن عدم معرفتها بمعطيات القانون الأساسي للحزب، و هذا ما يفسر لنا بأن هذه النسبة لم ينخرطوا على أساس اقتناع ببرنامج الحزب أو بأهداف الحزب بل انخرطوا من أجل أغراض شخصية، أو بسبب تأثير الأصدقاء ووسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى عامل آخر و هو نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني في الإدارة الجزائرية، و هذا العامل كثيرا ما يترك الأفراد ينخرطون في الحزب دون معرفة مسبقة بالقانون الأساسي للحزب حتى لا يسبب لهم مضايقات على حساب مناصبهم و هذه العوامل تترك المنخرط لايعمل بطريقة تشرف الحزب،بل يأخذ المنخرط طرق أخرى غير في صالح الحزب.

و نظرا للنسبة الكبيرة من المبحوثين الذين عبروا عن معرفتهم بمعطيات القانون الأساسي، وهذه النسبة الجيدة و التي لا يخفى على أحد مدى ما تتركه مثل هذه النظرة على معنويات المنخرطين في الحزب و الحزب عموما.

و لهذا تساءلت هذه الدراسة عن الإجابات التي عبرت عن معرفتهم ببعض معطيات القانون الأساسي و التي تقدر بنسبة (56,66%) الذين عبروا بنعم كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(08) يبين إجابات المبحوثين (بـ نعم-) بمعرفتهم للقانون الأساسي للحزب.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
- قواعد العمل الحزبي	25	%36 ,76
- شروط الانخراط و النضال في الحزب	20	%29,42
- أهداف الحزب	13	%19,12
- واجبات وحقوق المناضل	10	%14.70
المجموع	68	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن السبب الرئيسي وراء المبحوثين لمعرفتهم بمحتوى القانون الأساسي للحزب هو المستوى التعليمي و التجربة السابقة من خلال الممارسة السياسية المختلفة للمبحوثين، بالإضافة إلى أغلب المبحوثين موظفون في سلك التعليم كما ذكرنا سابقا.

و من خلال الإجابات المبحوثين حيث كانت جل الإجابات تقترب من نقاط المـوضوعة في الجـدول و التي جمعناها في أربعة نقاط ، حيث كانت نسبة (36,76%) من أفراد العينة عبروا عن محتوى القانون الأساسي للحزب بقواعد العمل الحزبي، ثم تليها نسبة (29,42%) و بـ شـروط الانخـراط

و النضال في الحزب، ثم تأتي نسبة (19,12%) و التي تعبر عن أهداف الحزب ، ثم في الأخير نسبة (14,70%) و هي نسبة تعبر عن واجبات و حقوق المناضل.

و المستنتج من هذه النسب أنه كل هذه النقاط الموضوعة في الجدول تعبر عن القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وهذا ما يفسر لنا أن أول ما يتعلمه المنخرط في الحزب هو قواعد العمل الحزبي ، وهي ما تعبر عنه نسبة (36,76%) ثم يتعلم شروط الانخراط و النضال في الحزب و هذا راجع إلى حزب جبهة التحرير الوطني الذي يركز على مبـادئ أول نـوفمبر 1954 و غيرها من العمل الحزبي التي لا يركز عليها حزب آخر من الأحزاب.

أما نسبة (19,12%)التي تعبر عن أهداف الحزب، و منها قيم و مبادئ ثـورة أول نوفمـبر 1954، و الهوية بعناصرها الثلاثة، الإسلام ، العروبة،الأمازيغية ثم في الأخير (14,70%) و التي تعبر عن واجبات و حقوق المناضل في حزب جبهة التحرير الوطني، و هي التي تركز على: نبذ كل مظاهر التفرقة المبنية على أساس جنسي، جهوي،عرقي، فئوي أو نخبوي- الدفاع عن الحزب و مصالحه في جميع المواقع و في كل الظروف و الحالات – النضال من أجل تقوية الانسجام و روح التضامن بين مناضلي الحزب[1] أما عن وظيفة القانون الأساسي للحزب و مدى وظيفته في العمل السياسي داخل الحزب هذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول قم (09) يبين موقف المبحوث من وظيفة القانون الأساسي في العمل السياسي للحزب.

وظيفة القانون الأساسي	التكرار	النسبة المئوية
لا	71	%59,16
نعم	49	%40,84
المجموع	120	%100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا عن عدم تأدية القانون الأساسي للحزب لوظيفته في العمل السياسي داخل الحزب، و التي تقدر بنسبـة (59,16%) و التي في الأصل أن الحزب يساعد أعضائه على اكتساب مزيد من الوعي السياسي و هو المـعول عليه في تكوين الأفكار و المناهج و بلورتها في إطار نظري واضح المعالم، و بالتالي فالمواطن المنتسب إلى الحزب يتنازل عن رؤيته الشخصية و تبنيه لوجهة نظر حزبه، إلا أن هذا لم يحدث حسب المبحوثين، حيث أصبح عامل المنفعة الشخصية يغلب على مصالح الحزب، و أصبح الحزب في حد ذاته صمام

[1]- القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثق عن المؤتمر الثامن 2005 ص8.

آمان مهمته توجيه الأزمات الطبقية و تسكينها و الحد من تفاقمها، و هذا يترك للأفراد لا علاقة لهم بالحزب يسيطرون على الحزب أما نسبة (40,84%) و هي النسبة التي عبرت عن تأدية القانون الأساسي لوظيفته في العمل السياسي داخل الحزب و هذا راجع إلى ارتباط أغلب هذه النسبة بالحزب ارتباطا حسيا تاريخيا أكثر منه العمل السياسي و الحزبي النزيه.بالإضافة إلى اعتبار الحزب نقطة عبور إلى المصالح العليا .و لهذا يبقى مرتبط به مهما كان الحزب ، و بقي كذلك محصورا في العمل الإداري أكثر منه متجلي في العمل الذي يمس المواطن .

جدول رقم (10) يبين موقف المبحوثين من مدى مطابقة قوانين الحزب للأهداف و مشروع الحزب.

موقف المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
لا	78	% 65
نعم	42	% 35
المجموع	120	%100

يظهر بصفة جلية جدا من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين من العينة المدروسة عبروا عن عدم مطابقة القوانين للأهداف و مشروع الحزب، و التي تقدر بنسبة (65%) بينما تقدر نسبة (35%) عبروا عن مطابقة القوانين للأهداف و مشروع الحزب.

و هذا ما يفسر لنا أن القوانين المسطرة في الحزب لا تتماشى مع الأهداف و مشروع الحزب و هذا ما نلاحظه من خلال الخطاب السياسي و الحملات الانتخابية لدى الأحزاب ككل، حيث ثمة تناقض بين القول و الفعل، و هذا يعني أن المشروع في الحزب لم يراع انشغالات فئة كبيرة من المجتمع، بالإضافة إلى طغيان النظرة الضيقة لمنظور المسؤولية.

و حتى يتسنى لنا معرفة أسباب عدم مطابقة القوانين للأهداف و مشروع الحزب.هذا ما يتضح لنا من خلال هذا الجدول:

جدول رقم (11) يبين إجابة المبحوثين عن أسباب عن عدم مطابقة القوانين لمشروع الحزب

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- طغيان المصالح الشخصية .	57	% 47,5
- التناقض بين الخطاب و الواقع	33	% 27,5
- انطلاق الحزب من واقع النخب	18	% 15
- افتقار القوانين إلى العقلانية و الواقعية	12	% 10
المجموع	120	% 100

يتبين من خلال هذا الجدول ، أن السبب الرئيسي الذي دفع أغلب المبحوثين يركزون على سبب عدم مطابقة القوانين للأهداف و مشروع الحزب إلى سبب واحد و هو – طغيان المصالح الشخصية على حساب مصالح الحزب . و هذا رغم تأكيد عليه القانون الأساسي للحزب ، إذ تصل النسبة التي عبرت عن هذا السبب بـ ـ (47,5 %) و هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع النسب الأخرى.
و هذا ما يفسر لنا بأن الحزب أصبح مطية للانتفاع الشخصي بدل من تكوين الفرد سياسيا و تعلمه العمل بوجهة نظر الحزب ، بينما السبب الثاني يتمثل في :
- التناقض بين الخطاب و الواقع الاجتماعي و التي تقدر بنسبة (27,5 %) و هذا يعني أن الخطاب السياسي للحزب تغلب عليه اللغة الشعبوية من أجل استمالة الأصوات لصالح الحزب، و هذا تقريبا ما نلاحظه في جميع الاستحقاقات الانتخابية و لكافة الأحزاب السياسية، و يكون همه الوحيد كسب الأصوات فقط، أما الواقع الاجتماعي فيبقى على حاله.
أما نسبة (15%) و التي تمثل سبب إلى انطلاق الحزب من واقع النخب و ليس من واقع المجتمـع ككـ ل، و هذا مما يوقع هوة بين فئات المجتمع الكبيرة و قيادة الحزب ،والتي تمثل النخب،لأن واقع النخب مختلف تماما مع الطبقات الأخرى من المجتمع سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو في نمط الحياة ككل ثم تأتي نسبة(10 %) و التي تمثل سبب إفتقار القوانين إلى العقلانية و الواقعية للحزب ، وأعتقد أن هذا راجع سببه إلى عدم نزول منظري مشروع الحزب إلى الواقع الاجتماعي الملموس للمجتمع الجزائري من أجل جس نبض انشغالات وخصوصيات المجتمع ، حيث يكون المشروع مطابق للمجتمع، بدل من طرح و فرض على المجتمع مشروع و برنامج مستورد و ربما خيالي لا يمت بصلة للمجتمع الجزائري.

و يستنتج من هذا الجدول أن هناك عوامل متعددة و متفرقة أحيانا و مجتمعة مع بعضها أحـيانا، كما تزداد حدة و تنقص حدة البعض الآخر جعلت المبحوثين يعبرون عن عدم رضاهم بواقع الحزب الحالي .

مما قد تأخذ خيبة أمل مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني تتعاظم إلى درجة كبـيرة من اللامبـالاة و الاستقالة المعنوية ، و التساؤل عن مغزى و جدوى وجودهم في هذا التنظيم .

و لمعرفة نقاط الضعف الموجودة في الحزب تساءلت الدراسة من خلال هذا الجدول التالي:

جدول رقم (12) يبين موقف المبحوثين من نقاط الضعف الموجودة في الحزب.

نقاط الضعف في الحزب	التكرار	النسبة المئوية
- ضعف الهياكل القاعدية للحزب	40	% 33,34
- سيطرة الأسرة الثورية على الحزب	35	% 29,16
- وجود العمل الفردي	30	% 25
- وجود العمل النخبوي	10	% 8,34
- الجهل بقوانين الحزب	05	% 4,16
المجموع	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا بأن نقطة الضعف الأساسية في الحزب و التي تقدر بنسبة (33,34 %) و التي تمثل السبب في ضعف الهياكل القاعدية للحزب ، ثم تليها نسبة (29,16 %) و التي تمثل سبب سيطرة الأسرة الثورية و المتمثلة في أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين على الحزب و في المسؤوليات العليا للحزب .

و هذا ما يفسر لنا أن الحزب مازال يعاني من ضعف في الهياكل القاعدية الحزبية القائمة حاليا ، و التي حدت من فعالية السير و الأداء الجيد للعمل الحزبي حيث يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود ربط بين الخلية باعتبارها التنظيم القاعدي للحزب و القسمة كهيكل حزبي على المستوى البلدي .

و نعني بغياب الربط التنظيمي عدم وضوح مكانة الخلية على المستوى القسمة التي تتكون من حيث التصور النظري من مجموع الخلايا الموجودة على المستوى البلدي ، لكن من حيث الممارسة العملية لا نجد هناك ما يوصل بين الخلية و القسمة فيما يتعلق بتشكيلة الهيئات على مستوى القسمة (لجنة القسمة و مكتبها) إذ كثيرا ما تكون لجنة القسمة متكونة في مجموعها من أعضاء ينتمون لعدد قليل من الخلايا الموجودة على مستوى المحيط الجغرافي للقسمة ، و هو ما يجعل اهتمام المناضلين بالخلية اهتماما ضعيفا لكونها ليست قناة للتدرج الحزبي في اتجاه الهيئات الحزبية الموالية .

التي يتم الوصول إليها عن طريق انتخابات الجمعية العامة بالنسبة للجنة القسمة ، و لجنة القسمة هي التي ينتقي منها أعضاء لجنة المحافظة على مستوى الولاية .

و نتيجة الاهتمام الذي تعرفه الخلايا الحزبية القاعدية فإن التجربة قد دلت على أن الخلية لم تكن في يوم من الأيام في مستوى ما حددته لها القوانين الحزبية من مهام و صلاحيات متى قامت بها تصبح بحق مركز إشعاع سياسي و تربوي على مستوى الحي و هو ما لم يتم لحد الآن .

أما نسبة (29,16 %) فهي تمثل سيطرة الأسرة الثورية على الحـزب من خـلال تبعية المنظمـات و نقبات الحزب حيث تعتبر نفسها الوصي الوحيد على الحزب و الشعب بالإضافة إلى اعتبار نفسها وريث تاريخي للشرعية التاريخية الثورية و هذا السبب ربما يترك حجرة عثرة أمام انخراط فئات الشباب المختلفة في الحزب .

بينما نسبة (25 %) تمثل العمل الفردي في الحزب و هذا ما يفسر لنا إلى مدى هذا العمل مسيطر في الحزب و يمكن اعتباره نفسية برجوازية قد لا تخدم الحزب أبدا .

و السبب ربما يعود إلى غياب اتجاه الإيديولوجي الواضح لدى الحزب إذ ينص على أن انعدام مذهب صارم عند جبهة التحرير الوطني قد أتاح لهذه النفسية أن تفشي داخل صفوف عدد كبير من الإطارات و الشباب و هذا العامل له ما يفسره و هو راجع إلى خلفيات النفسية البرجوازية للأحزاب السياسية قبل الثورة و لتركيبتها المتكونة أساسا من سكان المدن و الهروب من الواقع لفقدان كل تكوين سياسي له قدرة على اتصال مع المجتمع و التشبث بالروح الفردية في العمل و المناصب.

و كذلك إلى النظرة و الأحكام الخاطئة التي توجد عند البعض إزاء فئات أخرى من المجتمع أما النسب المتبقية فهي تقدر بنسبة (8,34 %) و التي تمثل العمل النخبوي داخل الحزب و هو ما يفسر لنا بأن داخل الحزب هناك نخب تعمل بمعزل عن أعضاء الحزب آخرين في إشراكهم في اتخاذ القرار في الحزب.

بينما نسبة (4,16 %) و هي تمثل الجهل بالقوانين الحزب و هذا ما يلاحظ لحزب جبهة التحرير الوطني أن مسألة انتقاء المنخرطين في صفوفه لم تتم بشكل دقيق و دون الأخذ بعين الاعتبار الشـروط التي حددتها مختلف القوانين الحزبية ، كأن يكون الراغب في الانخراط على علاقة غير مرضية مع أحد أعضاء الخلية أو القسمة للأسباب الشخصية، أو يكون معروفا بسلوكه السيئ.

و كذلك بسبب التساهل في طرق الانتساب للحزب و شروطه، عرف الحزب و مازال يعرف بانضمامات لعناصر متباينة اجتماعيا و سياسيا (فكريا) و هو ما يمثل إخلالا بشروط مستلزمات الحزب.

جدول رقم(13) يبين موقف المبحوثين من مدى تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع.

تمثيل الحزب	التكرار	النسبة المئوية
لا	77	% 64,16
نعم	43	% 35,84
المجموع	120	%100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الموقف الغالب للمبحوثين من العينة المدروسة عبروا عن عدم تمثيل حزب جبهة التحرير الوطني لكل فئات المجتمع بنسبة تقدر بـ(64,16 %) بينما قدرت نسبة(35,84 %) التي تمثل موقف المبحوثين الذين عبروا عن تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع الجزائري .

و هذا ما يفسر لنا بأن تراجع المضمون الشعبي للحزب و الذي يعتبر البعد الشعبي أحد المقومات الوطنية ، و يذكر حزب جبهة التحرير الوطني بأن المشاركة الجماعية للفلاحين، الأجراء، الحرفيين ، و بصورة عامة مشاركة سكان حواضر المدن و المناطق الريفية المحرومة ، قد حددت المضمون الشعبي للتحولات الثورية التي قام بها كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني .

إلا أن هذا البعد الشعبي قد تم تشويهه شيئا فشيئا على مستوى البرامج و مستوى الممارسة السياسية و الهيئات القيادية ، حيث تصاعدت التوترات الاجتماعية ، الرشوة ، التفاوت الاجتماعي ،سوء معيشة الفئات الشعبية ، فتور الحماس عند النخب ، و ارتياب عميق عند الفئات الوسطى.

أما نسبة (35,84 %) الذين عبروا عن تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع و هذا يرجع ربما إلى المناضلين المخلصين للحزب مهما كان وضعه، بالإضافة لارتباطهم الشديد بالحس التاريخي و الوطني للحزب .

ولمعرفة أسباب عدم تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (14) يبين أسباب عدم تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع .

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- انتشار الأمية السياسية في أوساط المتعلمين	46	% 38,34
- تفشي البيروقراطية داخل الحزب	34	% 28,34
- انتماء أصحاب الأموال و النفوذ في الحزب	26	% 21,66
-تهميش إطارات من الشباب في العمل الحزبي	14	% 11,66
المجموع	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين يرجعون أسباب عدم تمثيل الحزب لكل فئات المجتمع ، إلى عوامل متعددة ، رغم أنها لها علاقة و ارتباط مع بعضها البعض ،إلا أن النسبة العالية كانت تقدر بـ (38,34 %) و التي تمثل عامل انتشار الأمية السياسية في أوساط المتعلمين، و نعني بذلك قلة التكوين السياسي لدى أغلب مناضلي الحزب و هذا ما يؤدي إلى اختلالات في الممارسة السياسية و التلاعب في اتخاذ المواقف مما انجر عنه ظهور التناقضات في العمل الميداني.

بالإضافة إلى استغلال الحزب للأغراض الشخصية، وهذا العمل له علاقة وطيدة مع نسبة(28,34%) و التي تمثل تفشي البيروقراطية داخل الحزب وهذا العمل هو نتاج العامل الأول ، و الذي نظرا لعدم الكفاءة السياسية للمناضلين في الحزب أصبحت شيوع الفكرة القائلة بأن المناضل ما لم يكن ملما بالمعلومات الضرورية و مطلعا على ما يجري من أحداث في الداخل و الخارج لا يستـطيع أن يميـز بين الخطأ و الصواب،ولا يمكنه أن يؤدي الدور النضالي المنوط به في الحزب.

و كل هذا يؤدي إلى البيروقراطية في العمل الحزبي و غياب النقد الذاتي داخل الحزب و عدم دراسة المواثيق و التعليمات من طرف القاعدة و يبقى تعامل الحزب من أعلى إلى أسفل فقط.

أما نسبة(21,66 %) فتمثل انتماء أصحاب الأموال و النفوذ في الحزب و هذا خاصة مع اقتراب المواعيد الانتخابية، و هذا بغية تحقيق مآرب شخصية لا انتماء نتيجة قناعات إيديولوجية و سياسيـة، و هو ما جعل الحزب يضم في صفوفه عناصر انتهازية و طفيلية.

أما بخصوص نسبة (11,66 %) فهي تمثل تهميش إطارات من الشباب في العمل السياسي، و هذا عامل له ما يبرره و هو سيطرة على الحزب جيل الأربعينات و الخمسينات و هذا العامل يعيق أكثر فئة الشباب و التجاوب معها، بالإضافة إلى نعت فئة الشباب بأنها غير قادرة على تسيير الحزب، و ليس لها تجربة من قبل في العمل السياسي، و هذا ما يؤدي إلى نفور الشباب من الانخراط و خاصة الإطارات منهم.و المستنتج من خلال هذا الجدول أن كل هذه العوامل و غيرها أدت بالحزب إلى ابتعاد على القاعدة العريضة من المجتمع، و عدم تمثيلها بالطريقة الديمقراطية.

جدول رقم (15) يبين موقف المبحوثين من رقابة الحزب على مستوى القاعدة الهياكل الحزب.

رقابة الحزب	التكرار	النسبة المئوية
- غير موجودة تماما.	42	% 35
- عبر المناسبات فقط.	35	% 29,16
- موجودة بصورة دائمة.	22	% 18,34
- بدون إجابة.	21	% 17,5
المجموع	120	%100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بنسبة تقدر (35 %) و التي تمثل بأن رقابة الحزب غير موجودة تماما على المستوى القاعدي و هذا ما يفسر لنا أن هيئة رقابة الحزب ليس لها اتصال مع القاعدة النضالية للحزب رغم أن قوانين الحزب تنص على ذلك ، حيث تتمثل هيئة المراقبين الوطنيين للحزب و أمانة الحزب وفقا كما نصت عليه المادة 80 وهي تتـألف من أعضاء من اللجنة المركزية : مراقبة نشاط الاتحاديات و تطبيق التعليمات، و ينسقون نشاطهم مع المحافظين بأن يبلغوا لهم المعلومات و التقارير أو الدراسات المتعلقة بالوضعية الحقيقية للأجهزة التي ستراقب ، و السهر على التطبيق الصارم للمبادئ الخاصة بالتشكيل الاجتماعي للحزب و هذا ما لم يحصل في الميدان النضالي حسب المبحوثين . ثم تليها نسبة (29,16 %) والتي تمثل بأن رقابة الحزب تكون في المناسبات فقط أي أثناء أو اقتراب المواعيد الانتخابية التشريعيـة كانت أو المحلية و مع اقتراب عقد المؤتمرات و تجديد مكاتب الحزب ، و هذا ما يفسر لنا بأن رقابة الحزب لا تتميز بالاستمرارية و الفعالية السياسية .

أما نسبة (18, 34 %) فهي تمثل المبحوثيـن الذين عبروا بأن رقابـة الحزب موجودة بصفة دائمة، و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة (35 %) التي تعبر عن عدم وجود رقابة في الحزب على المستوى القاعدي فيما كانت نسبة (17,5 %) بدون إجابة.

جدول رقم (16) يبين مدى إدراك المبحوث المبادئ الأساسية للحزب .

المبادئ الأساسية للحزب	التكرار	النسبة المئوية
- مبادئ بيان أول نوفمبر 1954	40	% 33,34
- العدالة الاجتماعية	38	% 31,66
- النظام الجمهوري .	22	% 18,34
- حرية اختيار الشعب	20	% 16,66
المجموع	120	%100

من خلال هذا الجدول يتجلى لنا أن أغلب المبحوثين عبروا عن المبادئ الأساسية للحزب بنسبة تقدر بـ (33,34%) و التي تمثل مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 و هذا ما يفسر لنا بأن أغلب المبحوثين لهم اعتقاد راسخ بأن حزب جبهة التحرير الوطني يتمتع بالشرعية التاريخية للثورة كما كان من قبل ، ثم تليها نسبـة (31,66%) و التي تمثل مبدأ العدالة الاجتماعية ، و هذا المبدأ كثيرا ما يركز عليه الحزب، و خاصة في مرحلة النظام الاشتراكي و مدى تعامل الحزب مع هذا النظام و خاصة يعد شرط من شروط الانخراط في الحزب ، أي أن يكون المناضل في الحزب متشبعا بالوعي الاشتراكي و يعمل بجدية من أجل تطبيقه .

أما نسبة (18,34 %) و التي تقابل مبدأ النظام الجمهوري و هذا طبقا من خلال بيان أول نوفمبر 1954 و الذي ينص على بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية ، و كذا إجماع حول بناء دولة موحدة وحديثة قائمة على الديمقراطية وعلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و التضامن الوطني و المساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان،أما النسبة المتبقية و هي نسبة (16,66 %) و هي تقابل مبدأ حرية اختيار الشعب خيارات النظام الذي يريده المجتمع .

و لكل هذه الاعتبارات يظل حزب جبهة التحرير الوطني متمسكا بها نظريا أشد التمسك ببيان أول نوفمبر 1954 الذي يمثل النظام المرجعي له .و لكن هل هذه المبادئ تم تطبيقها في الميدان ؟ هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (17) يبين مدى تحقيق الحزب لهذه المبادئ الأساسية في الواقع الاجتماعي .

المبادئ الأساسية	التكرار	النسبة المئوية
لا	87	% 72,5
نعم	33	% 27,5
المجموع	120	%100

يوضح هذا الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا بنسبة تقدر بـ (72,5 %) عن عدم تحقيق هذه المبادئ الأساسية للحزب في الواقع الاجتماعي حيث يفسر لنا بأن عدم احتواء الحزب للعناصر الكافية من المناضلين الذين يتمتعون بوعي سياسي متين و كذلك البيروقراطية الحزبية و التي تبرز مظاهرها في التكوين و إعادة التكوين لملفات الانخراط و إعادة الانخراط في الحزب مما يؤدي إلى ظاهرة النفور من الحزب الناتجة أساسا من الوضعية التي آل إليها ، وغياب النفوذ الحزبي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية بالمستوى الذي يجب أن يكون عليه نفوذ الحزب كما كان المناضلون يتصورون. كذلك النمو المتزايد للتيارات السياسية في محيط الحزب، و المناهضة للنظام،وبالتالي للحزب باعتباره حزب نظام مع محاولة تلك التيارات تنصيب نفسها في موازاة جبهة التحرير الوطني فمثلا نجد في مناصب المسؤولية أناسا لا منتمين يرفضون تحمل التبعات السياسية للمسؤولية، أما نسبة(27,5 %) فهي تقابل نسبة المبحوثين الذين عبروا بتحقيق هذه المبادئ الأساسية للحزب، و ربما هذا راجع إلى المناصب و المسؤوليات التي تخضع للمبحوثين و التي لا تمكن لهم الخروج عن منطق سياسية الحزب المعمول بها مهما كانت و وضعيته.

جدول رقم (18) يبين أسباب عدم تحقيق هذه المبادئ الأساسية للحزب في الواقع الاجتماعي.

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- انفصال قيادة الحزب عن الجماهير.	53	% 44,16
- بروز مظاهر الإقطاعية في الحزب.	37	% 30,84
- ضعف الوعي الجماعي للحزب.	30	% 25
المجموع	120	%100

من خلال هذا الجدول يتبين و بصورة جلية بأن أغلب المبحوثين عبروا بنسبة تقدر بـ ـ (44,16) و هي النسبة التي تحصر من أسباب عدم تحقيق هذه المبادئ للحزب في العمل الميداني إلى انفصال قيادة الحزب عن الجماهير، أي عدم الاتصال بالواقع الاجتماعي من طرف القيادة و المناضلين الحزب و تعبير عن انشغالاتهم وهذا تهميش وغياب في الميدان التأطير والتجنيد واستقطاب الجماهير لم تكن انعكاسا على الحزب ذاته فحسب ، بل حتى في أوساط المجتمع.

ظهرت نتائج ذلك في الدعوة إلى التعددية الحزبية ، و غياب وحدة التصور في أوساط الرأي العام لمختلف القضايا و تعدد الطروحات السياسية و الإيديولوجية إلى غير ذلك ، كل ذلك نتيجة مصاحبة لغياب تنظيم حزبي قوي و متوغل في أوساط الجماهير العريضة.

و لكن هذا كذلك راجع إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يمارس السلطة ممارسة فعلية، و هذا مـا أدى به إلى نتيجة أن الحزب لم يتمتع بالنصوص و القوانين التي تنظم كيفية تدخله أو تجعل منه طرف أساسي فيما يطرح من قضايا أساسية .

أما نسبة (30,84 %) فتمثل عامل بروز مظاهر الإقطاعية في الحزب ، و هذا كان سببه ضعف الممارسة الديمقراطية في صفوف المناضلين و المواطن على السواء و رغم معارضة الحزب للإقطاعية و أسسها اجتماعية ، و مع الوقت تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة و عدم المقاييس الصحيحة ، و انعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح الإقطاعية هنا لا يمكن حصرها في الميادين الاقتصادية فحسب ، بل ممكن وجود إقطاعيات سياسية و مجموعات فوضوية من القادة و رؤساء وفرق متحزبة من المواطنين ، أما النسبة (25 %) فتمثل ضعف الوعي الجماعي للحزب و هذا ما يفسر لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني كان يمارس السلطة بعيدا عن الوعي الجماعي النابع من الواقع و معاناة الجماهير .

و المستنتج من هذه الأسباب أن الآثار الناجمة لها انعكاساتها على تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني و على الممارسة السياسية ككل.

جدول رقم (19) يبين موقف المبحوثين من العمل الديمقراطي داخل الحزب

العمل الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
لا	95	% 79,16
نعم	25	% 20,84
المجموع	120	%100

يتضح من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا بنسبة تقدر بـ (79,16 %) و التي تمثل عدم ممارسة العمل الديمقراطي في الحزب و رغم تأكيد مختلف قوانين و نظم حزب جبهة التحرير الوطني على أن الهياكل الحزبية بتحكم في سير هيئاتها مبادئ الديمقراطية في مختلف المستويات الحزبية.

إلا أن الملاحظ أنه في ظل وجود الهيئات و النظام والتصاعدي الحزبي لم تتم ممارسة الديمـقراطية وفـق ما توصي به النصوص الحزبية ، و ذلك لغياب الوعي و الفهم الدقيقين لمستلزمات الممارسة الديمقراطية في القاعدة الحزبية (الخلية – القسمة – المحافظة) ، و يعد ذلك إخلالا بمتطلبات الممارسة الديمقراطية و بسير الهيئات الحزبية سيرا ديمقراطيا، إذ أن المداولات أو النقاش في القضايا التي تطرح في اجتماعات الهيئات الحزبية القاعدية كثيرا ما يغلب عليها الارتجال و الظرفية بدءا بجدول الأعمال الذي نادرا ما يكون مضبوطا مسبقا بصورة دقيقة بالإضافة إلى ضعف النقد البناء ، و غياب النقد الذاتي .

و عدم العمل بقاعدة العقاب و الجزاء ، و هو ما يجعل من مبادئ الديمقراطية نظرية لا تحضي بأية أهمية إن لم نقل أن ممارستها أو مجرد محاولة ذلك يعد بمثابة خروج عن الطاعة نتيجة غياب تقاليد في ميدان الممارسة السياسية الديمقراطية، و ضعف التركيبة الحزبية و قلة وعيها و تكوينها السياسي.

أما بالنسبة (20,84 %) فهي تقابل المبحوثين الذين عبروا بأن هناك ممارسة و العمل الديمقراطي في الحزب وهذه نسبة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة (79,16 %) و في اعتقادي فإن مرد ذلك إلى غياب برنامج عمل دقيق وملزم التطبيق بالنسبة لمختلف الهيئات القاعدية للحزب (الخلية–القسمة –المحافظة) و لمعرفة ما هي آليات الغير المناسبة في العمل الديمقراطي داخل الحزب هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(20) يبين آليات الغير المناسبة في العمل الديمقراطي داخل الحزب.

آليات الحزب الغير المناسبة	التكرار	النسبة المئوية
- عدم العمل بمبدأ التدرج الحزبي	49	% 40,84
- انتهاء العناصر الانتهازية إلى الحزب	46	% 38,34
- تحكم النزعة الانتخابية في سير هياكل الحزب	14	% 11,66
- سيطرة العلاقات الأدبية على المناضلين	11	% 9,16
المجموع	120	%100

إن أول ما يلاحظ في هذا الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا عن الآليات الغير المناسبة في العمل الديمقراطي في الحزب في سبب واحد يقدر بـ (40,84 %) و تتمثل في عدم العمل بمبدأ التدرج الحزبي كإطار ديمقراطي كما هو معمول به في كل الدول المتقدمة،إلا أن ما يلاحظ هنا أن (الأقدمية و الفعالية أو التجربة) لم تأخذ بعين الاعتبار فمثلا نجد مناضلا قضى عشرين سنة كمسؤول في الخلية دون أن يرقى حزبيا إلى الهيكل التنظيمي الموالي « القسمة» في حين أن القيادة الحزبية على مستوى القسمة كثيرا ما تكون من مناضلين لم يمضي عن انضمامهم للحزب أكثر من سنة أو سنتين،و نفس الوضع على مستوى المحافظة (لجنة محافظة و مكتبها).

و نتيجة لذلك فإن الكثير من القيادات الحزبية في مختلف المستويات الهرمية للحزب حديثة العهد بالنضال و ليس لها احتكاك و اطلاع لما يجري في القاعدة الحزبية.

و ما يستنتج من كل ذلك هو أن ما يعرف بالتدرج الحزبي لترقية العضو الحزبي و تكوينه وتحفيزه على التفاني في خدمة الحزب من جهة و كأسلوب لتنظيم نشاط الأحزاب و ترقية الهيئات لم يحض في هياكل حزب جبهة التحرير الوطني بالأهمية التي يستحقها. كما تعتبـر نسبة (38,34 %) و التي تقابل سبب انتماء العناصر الانتهازية إلى الحزب و نعني العناصر التي تغلب عليها المصالح الشخصية على حساب الحزب و هذا العامل كثيرا ما نجده في أغلب الأحزاب السياسية .

أما النسب المتبقية و هي (11,66 %) و تمثل السبب عدم العمل الديمقراطي في الحزب إلى تحكم النزعة الانتخابية في سير هياكل الحزب و هذا ما يفسر لنا أن الحزب ما زال يعمل بمنطق الجهوية و العشائرية في تحديد ما هو المناضل أو المنتخب الذي يحصل على عملية إجماع و كسب الثقة و الأصوات في المنطقة التي يترشح فيها. و هذا السبب يتنافى و العمل الديمقراطي في الحياة السياسية و الحزبية بصفة عامة.

و هذا قد يعود إلى سبب آخر له ارتباط به و هو سيطرة العلاقات الأدبية على المناضلين وهذا ما عبرت عنه نسبة المبحوثين بنسبة تقدر بـ (9,16 %) و هذا سببه ضعف التكوين السياسي لدى أغلب المناضلين مما يؤدي إلى انتشار الثقافة الأدبية على حساب الثقافة السياسية في الحزب.

جدول رقم (21) يبين موقف المبحوث من مدى تشابه الحزب السياسي في الجزائر مع نظيره في أوربا.

الحزب	التكرار	النسبة المئوية
لا	116	% 96,66
نعم	04	% 3,34
المجموع	120	%100

نلاحظ بصورة جلية أن أغلب المبحوثين عبروا بنسبة (96,66 %) بعدم تشابه الحزب السياسي في الجزائر مع نظيره في الدول المتقدمة، و هذا ما يفسر لنا مدى وعي المبحوثين بفارق الممارسة السياسية في الجزائر و أوربا ، و هذا قد يعود إلى تأثير و سائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية من خلال الحملات الإنتخابية في أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة إلى عامل آخر و هو أن الحزب في الدول المتقدمة له قوة تأثير و التوجيه السياسي عكس البلدان المستقلة حديثا كالجزائر و العالم العربي على العموم.

أما نسبة (3,34 %) و التي تقابل نسبة المبحوثين الذين عبروا بأن الحزب في الجزائر يشابه نظيره في أوربا و هذه نسبة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة (96,66 %).

و لمعرفة أسباب عدم تشابه الحزب السياسي في الجزائر مع نظيره في الدول المتقدمة هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (22) يبين أسباب عدم تشابه الحزب مع مثيله في أوربا.

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- نقص الشفافية في الحزب.	39	% 32,5
-بنية العشائرية للحزب.	30	% 25
- المستوى التعليمي للقاعدة الحزبية.	19	%15,84
- بنية الهياكل الحزبية.	11	% 9,16
- سيطرة النخبة المركزية داخل الحزب.	11	%9,16
- ضعف القوانين في الحزب.	10	%8,34
المجموع	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا عن الأسباب التي وراء عدم تشابه الحزب السياسي في الجزائر مع مثيله في أوربا بنسبة تقدر بـ (32,5 %) و التي ترجعه إلى نقص الشفافية في الحزب و هذا قد يعود إلى تركيبة المجتمع بأكمله و عدم و عي القائمين على الأحزاب السياسية بمدى إعطاء الأولوية للثقافة السياسية و ترسيخ المبدأ الديمقراطية في أوساط المناضلين ، حتى يصبح الحزب ذو تأثير في الحياة الاجتماعية و السياسية ثم تليها نسبة (25 %) و هي تقابل البنية العشائرية للحزب و هذا العامل لا يخفى على أحد بأن المجتمع الجزائري و العربي على العموم مبني على العشائرية و القبيلة و هذا ما يعيق العمل السياسي في المرور إلى بناء المجتمع المدني كما هو معمول به في الغرب، بحيث يصبح المواطن يعبر باسم الوطن بدل العشيرة و القبيلة و هذا السلوك كثيرا ما نلاحظ بحدة في المواعيد الانتخابية المختلفة .

أما نسبة (15,84%) و التي تمثل المستوى التعليمي للقاعدة الحزبية و هذا له ما يبرره بأن عندما يكون المستوى التعليمي متدني و تفشي الأمية السياسية في أوساط القاعدة النضالية ، لا يمكنه استيعاب ثقافة الممارسة الديمقراطية بصفة فعالة و عدم التخاص من الأنانية السياسية والمحاباة والجهوية في عملية اختيار المترشحين بطريقة ديمقراطية مثلا.

و باعتبار أن المجتمع العربي يعاني مشكلة التنظيم و لا أقصد به التنظيم الإداري بل كيفية إدارة المجتمع و هذا المشكل تعاني منه كل الأحزاب السياسية بصفة عامة ، أما نسبة (9,16 %) و التي ترجع إلى بنية الهياكل الحزبية التي تتسم بالعفوية في العمل السياسي أحيانا، و كما ذكرنا سابقا ثم تليها كذلك نسبة (9,16 %) و التي تمثل سيطرة النخبة المركزية داخل الحزب ،أي عدم وجود حوار ديمقراطي في اتخاذ القرار في الحزب بين الأعضاء. بل يقتصر الأمر على فئة معينة في الحزب .

و بالتالي يصبح المناضل في القاعدة يحس بنوع من التهميش و نفور من العمل السياسي الجدي ، أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ ـ (8,34%) و التي تمثل ضعف القوانين في الحزب و قد يعود إلى عدم تطبيق القوانين المنصوص عليها في الحزب بصفة صارمة على المستوى الميداني و في العمل السياسي من القمة إلى القاعدة .

و كل هذه العوامل المرتبطة مع بعضها البعض تركت بصمات على الحياة السياسية في الجزائر و نتيجة بنية المجتمع الجزائري و خصوصياته .

جدول رقم (23) يبين موقف المبحوثين من الخلافات الداخلية في الحزب .

الخلافات الداخلية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	96	% 80
لا	24	% 20
المجموع	120	%100

يبين هذا الجدول بأن أغلب المبحوثين عبروا عن موقف بأن هناك صراعات داخلية ، داخل حزب جبهة التحرير الوطني خلال الممارسة السياسية في الحزب بنسبة تقدر بـ (80 %) رغم ما يدعي الخطاب السياسي للحزب بان هناك تنسيق و العمل المشترك في العمل السياسي داخل الحزب .
أما نسبة (20 %) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن ليس هناك الخلافات داخلية في الحزب .
و رغم الفارق الكبير بين نسبتين في موقف المبحوثين ، إلا أن هناك أسباب وراء هذه الخلافات و الاختلافات داخل حزب جبهة التحرير الوطني .و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (24) يبين أسباب الخلافات داخل الحزب .

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- بروز تيارات مختلفة داخل الحزب.	78	% 65
- قاعدة الهيمنة السياسية على الحزب	22	% 18,34
- التنافس بين الجيلين.	20	% 16,66
المجموع	120	%100

يتجلى من هذا الجدول بأن أغلب المبحوثين يرجعون صراعات الحزب الداخلية إلى بروز تيارات مختلفة داخل الحزب ، و هذا ما عبرت عنه بنسبة تقدر بـ (65 %) و هذا ما يفسر لنا أسباب الصراعات تعود إلى أجنحة داخل حزب جبهة التحرير الوطني ، بحيث كل تيار يكون له إيديولوجية و رؤية خاصة للمجتمع ،حيث أن هناك تيارات ومنها التيار الوطني و نقصد به تيار المقاومة المتعددة الأوجه و الأساليب التي خاضها الشعب الجزائري منذ أن وطئت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر .

هذا التيار الذي يعتبر الاستقلال من منجزاته الكبرى لم ينجز رسالته بعد ،لأنه يتعين عليه لتحقيق ذلك أن يستكمل البعدين الاقتصادي و الثقافي للثورة الجزائرية عبر بناء اقتصاد وطني عماده قطاع عام قوي ورائد لعملية التنمية الشاملة و النهوض بالثقافة وطنية علمية قادرة على مواكبة العصر بدون حرج و لا عقد.

ثم هناك التيار الإسلامي الذي يلتقي مع التيار الأول في العمل ضمن دائرة الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري لكن يختلف عنه اختلافا كبيرا من الناحية الإيديولوجية ، فالتيار الإسلامي ينطلق من الاعتقاد بأن القرآن الكريم هو ميثاق الأمة و دستورها ، و هناك التيار الآخر و هو التيار الشيوعي و الاندماجي هذا التيار يكاد يهيمن على مقاليد الأمور في الجزائر المستقلة إدارة و اقتصادا و ثقافة إن لم نقل سياسة،وهو يعتبر ثمرة الإيديولوجية الاستعمارية التي بني عليها الفرنسيون جهودهم الاستيطانية في الجزائر ، و بالتالي العمل على ربط الجزائر بكل مقوماتها بفرنسا .

و من البداهة أن الواقع الجزائري الراهن لا يمكنه فهمه إذا تجاهلنا هذا التيار القوي الذي يحاول بناء الجزائر مرتبطة بفرنسا و إفراغها من محتواها الاجتماعي و تجريدها من بعدها الثقـافي و الحضاري .

أما نسبة (18,34 %) و التي ترجع سبب الصراعات داخل الحزب إلى قاعدة الهيمنة السياسية على الحزب و قد يعود هذا إلى ديكتاتورية قيادة الحزب على جميع الهياكل و هذا ما يترك الحزب يفشل في مشروعه .

و من الأشياء المعروفة عن الأحزاب أنها تكافح من أجل الحصول على القوة لا للحزب في ذاته ، و إنما تتمركز القوة عند قادة الأحزاب ، تلك هي الطبيعة الأوليغاركية للحزب السياسي الذي ناقشها (روبارت ميشلز) ، فلقد أوضح كيف أن الأحزاب السياسية الديمقراطية في ألمانيا أصبحت تتسم بخصائص محددة مثل التسلسل الرئاسي للقيادات و الاتجاهات البيروقراطية و التسلطية و تعتبر نسبة (16,66 %) و التي تقابل الصراع بين جيلين و هذا الصراع داخل الحزب بين الشباب و إطارات خاصة منهم و بين قيادات الحزب المتوارثة منذ مدة طويلة في الحزب. و هذا ما يفسر لنا بأن كل هذه العوامل ربما تؤدي إلى إضعاف الحزب و عدم تمكنه من الوصول إلى السلطة بصورة فعلية .

جدول رقم(25) يبين توزيع المبحوثين و موقفهم من التركيبة الداخلية للحزب .

التركيبة الداخلية للحزب	التكرار	النسبة المئوية
- رواسب الماضي التاريخي	47	% 39,16
- العشائرية	39	% 32,5
- الجهوية	21	% 17,5
- الديمقراطية	13	% 10,84
المجموع	120	%100

يتضح من الجدول أن أغلب المبحوثين كان موقفهم من التركيبة الداخلية حزب جبهة التحرير الوطني تتمثل في رواسب الماضي التاريخي بنسبة تقدر بـ ـ (39,16 %) و هذا ما يفسر لنا أن الحزب يعود إلى أكثر من ستين سنة أي إلى الأزمة التي بدأت تعرفها الحركة الوطنية قبل الثورة ،أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي وصلت إلى الانشطار بين المصاليين و المركزيين انشطارا أدى إلى تيار ثالث هو الذي اشرف على اندلاع الثورة من خلال جبهة التحرير الوطني كإطار جامع بأهداف محددة ، و هذا الإطار كجبهة جمع تيارات و اتجاهات مختلفة أثرت فيها حقا ، و لكن حملت معها رواسب الماضي و انعكاساته على الحاضر و رغبات التحكم فكان تشكل الكتل والأجنحة

التي ستصطدم و لكن صداماتها لم تصل القاعدة حتى عشية الاستقلال، و ما حدث من صراع سيكون افتتاحية لما هو مفتوح حتى الآن .

و تشكل ذلك الماضي كعقدة فظل المسار صراعا على الحزب، و تليها نسبة (32,5 %) وهي تقابل التركيبة العشائرية للحزب و هذا يعني أنه ما زالت الظاهرة العروشية فاعلة و مؤثرة ليس فقط في الانتخابات ترشيحا و تصويتا، و إنما في مختلف المجالات و لكن تتفاوت من منطقة إلى أخرى . وإذا كانت هذه الظاهرة غير واضحة المعالم في الولايات الشمالية و في المدن بالتحديد ، فإنها تنتشر هذه الظاهرة في المناطق السهبية ، و ذلك نظرا للاعتبارات المرتبطة بالمعيشة و بالخصوصيات الأنثروبولوجية و هذه الخصوصيات لا يمكن إسقاطها أو تجاوزها كما أنه من الملح التعاطي معها بعقلانية و حكمة تستثمرها في ما يخدم المصلحة العامة. و العروشية و ما يمثله من تنظيم شكل لحمة للجماعة ، لحمة حافظت على استمراريتها في مواجهة التحديات التي تعرض لها مجتمعنا .

و هذا العامل يؤدي حتما إلى ظاهرة الجهوية في الحزب و هذا ما عبرت عنه نسبة المبحوثيـ ـ ـ ـ ـن بـ ـ (17,5 %) و تمثل تجذر هذه الظاهرة و التي أصبح لا يمكن للفاعلين السياسيين إسقاطها عند رسم خططهم الانتخابية و لكن الإشكال في المنهجية المتبناة و هو ما يجعلنا نجزم بأن الأحزاب السياسية في العالم العربي بصفة عامة لا تزال كذلك الجزء السيئ منها مما جعلها تبدوا في المحصلة الأخيرة بدائية أكثر مما هي بداوية الأمر الذي دفعها إلى مستنقعات الدم و الحقد و بالتالي دفعها إلى الجنوح نحو قيم هجينة تقع عند التخوم المشتركة لمنطق التسلط و الاستبداد و الفردية .

أما النسبة المتبقية والتي تقدر ب (10,84 %) والتي تمثل ديمقراطية الحزب في التركيبة الداخلـ ـية، وهذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب الأولى ، و هذا ما يفسر لنا غلبة العوامل السابقة على الحزب و هذا نظرا للطبيعة التي ينطبق عليها و خصوصيات المجتمع الجزائري .

جدول رقم (26) يبين موقف المبحوثين من مدى إدخال الحزب تغيرات اجتماعية أثناء ممارسته للسلطة .

التغيرات الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
لا	86	% 71,66
نعم	34	% 28,34
المجموع	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن نسبة (71,66 %) و هي نسبة المبحوثين الذين عبروا عن موقفهم بأن حزب جبة التحرير الوطني لم يجري أو إدخال أي تغييرات على المستوى الاجتماعي، و هذا يعود إلى الواقع المعاش سواء كان في مرحلة الحزب الواحد أو في مرحلة التعددية،و هذا ما يفسر لنا أن الحزب لم يكن يحكم أو يمسك بالسلطة الفعلية في الجزائر، و إنما كان معاون كجهاز إداري فقط للسلطة و للنظام السياسي ككل في البلاد.

و تقدر نسبة (28,34 %) و هي نسبة تقابل المبحوثين الذين عبروا بأن هناك ثمة تغيرات أدخلها الحزب أثناء ممارسته للسلطة و لفترة قصيرة جدا و قد تعود هذه التغيرات إلى المساهمة في إخراج هذه التيارات متواجدة داخل حزب جبهة التحرير الوطني إلى الساحة السياسية و تمثلت في ما عرفت بالتجربة التعددية و الديمقراطية التي شهدتها البلاد.

خلاصة الفصل الأول:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ، أن حزب جبهة التحرير الوطني و رغم مرور مدة طويلة من العمل السياسي بقي ضيق الأفق من خلال الممارسة السياسية و تشكله، و هذا ما أوضحته الدراسة بأن الحزب ما يزال يعاني من ضعف في الهياكل القاعدية الحزبية القائمة حاليا، و التي حدت من فاعليته في السيرو الأداء الجيد في العمل الحزبي. و كل هذا راجع إلى سيطرة الأسرة الثورية على الحزب و ميكانزماته، مما نتج عنه انتشار الأمية السياسية لدى المناضلين و المنظمات السياسية التابعة للحزب في الساحة السياسية.

و هذا ما خلف بروز صراعات بين التيارات المختلفة داخل الحزب و الناتجة عن تشكل ذالك الماضي كعقدة على الحزب بالإضافة إلى بنية الحزب التقليدية المكونة من العشائرية و الجهوية التي ما زالت مسيطرة على تركيبة الحزب مما أفقدته سمة الحقيقة للحزب السياسي المعروفة في الدول المتقدمة

و كل هذه الملامح تركت الحزب يتراجع على المستوى الشعبي و عدم استطاعته التغلغل لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

كذلك نستخلص عامل آخر يسيطر على الحزب و هو تغلغل أصحاب النفوذ وذوي الأغراض الشخصية على حساب الحزب، وهذا العامل له علاقة وطيدة مع عامل اخر و هو تفشي ظاهرة البيروقراطية داخل الحزب. و بالتالي نتجت ظاهرة التهميش إطارات الشباب في العمل السياسي الحزبي و ناتجة أيضا عن سيطرة الجيل القديم أي جيل الأربعينيات و الخمسينيات على الحزب و هذا العامل كثيرا ما يعيق أكثر فئة الشباب و التجاوب معها.

الفصل الثاني : الثقافة السياسية لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني

تمهيد:

إذا كانت الثقافة السياسية جزء من الثقافة الكلية للمجتمع بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل وهو الذي يؤدي عند الإهتمام بالأحداث و الظواهر السياسية التي تفسر من خلال المنظور الأشمل للثقافة في المجتمع ، و بالتالي فالثقافة السياسية تشير إلى توزيع اتجاهات المواطنين بصفة عامة على الموضوعات السياسية المختلفة في الحياة السياسية العامة و في الحياة الخاصة إذا كان هذا المواطن مناضلا في حزب ما، و منها يستطيع الحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية و الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و نظرة الفرد لذاته كالفاعل سياسي وكذلك نظرته إلى المواطنين الآخرين.

فحينما تكون اتجاهات المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية فإن الثقافة السياسية في هذا المجتمع تصنف على أنها مشاركة سياسية مثلما هو الأمر في بريطانيا أو أمريكا ، أما حينما تكون استجابة المواطنين للنسق السياسي سلبية، فإن الثقافة السياسية تصبح تابعة، فالمواطنون هنا لا يمارسون أي تأثير بينه و بين النسق السياسي ، وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية في هذا تصبح ثقافة محدودة وهذا النموذج كثيرا ما نجده في المجتمعات المتخلفة بصفة عامة .

ومن خلال هذا الفصل من الدراسة الميدانية سنتناول الثقافة السياسية لدى مناضلي الحزب جبهة التحرير الوطني ، فيا ترى هل لمناضلي هذا الأخير ذو ثقافة السياسة ايجابية ؟ .

إن توافر شروط الفاعلية يعتبر ذا اهمية كبرى بالنسبة لكافة الحزب مهما كان نوعها وإيديولوجيتها ، الا ان أحزابنا السياسية ليست كذلك في مستوى الفاعلية لأن عنصرا الكفاءة و الفاعلية، ضامنا الاستقرارو الاستمرارية في العمل الحزبي وهذا ما نجده في الممارسة السياسية في أوروبا ومن بينها قوة تأثير على السلطة و على الواقع الاجتماعي.

ومن خلال هذا الجدول سيتضح لنا موقف المبحوثين من الفاعلية السياسية للحزب .

جدول رقم (27) يبين موقف المبحوثين من الفاعلية السياسية للحزب :

الفاعلية السياسية	التكرار	النسبة المئوية
لا	98	% 81.66
نعم	22	% 18.34
المجموع	120	%100

من خلال هذا الجدول تبين أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبرت عن عدم الفاعلية الحزب في الحياة السياسية بنسبة تقدر بـ: (81.66%) وها ما ينطبق على ما نلاحظه في المشهد السياسي.

وهذا ما يفسر لنا أن جل الأحزاب السياسية تبدأ تتحرك كالعادة للموعد الإنتخابي وأصبح من الملازم للساحة الوطنية أن تشتغل جل الأحزاب بطريقة أنشطة المواسم .

حيث التحرك يبدأ بتصريح محورها الحدث وكل تشكيلة تعلق والبعض عن مؤطري البرلمان والحكومة – وهذا ما نشاهده في هذه الفترة – بعد أن أوشكت العهدة التشريعية على إنقضاء إلى غياب دور البرلمان وجهوده وعادلت التشكيلات كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (آرسيدي) إلى الساحة بعد فتور لمدة فاتت العامين ، والآن بعد سنين من التمرينات السياسية في خضم كثقافة وعنف التحولات.

يشكل رصيد يستدعى الإعتبار للتأسيس ولكن ما نلاحظه هو أن استنتاج التعفين والتأزيم ما زال متواصلا ، وإن القطيعة لم تنجز ، وما زال عامل العروشية والجهوية والمحاصصة التكتيكية مهيمنة على الممارسة السياسية للحزب .

أما بالنسبة (18,34%) فهي تمثل نسبة المبحوثين الذين عبروا بأن هناك فعلا فعالية السياسية لدى الحزب إلا أن الشيء الذي يجعل هذه الفعالية غير موجودة في الواقع الإجتماعي هو سيطرة أجهزة الدولة على وسائل الإعلام الثقيلة ، مما يمنعها من الظهور للمواطن.

جدول رقم (28) يبين أسباب عدم الفاعلية السياسية للحزب.

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- قلة عدد الأعضاء الفاعلين في الحزب.	44	%36,66
- ضعف التنظيم الحزبي.	39	%32,5
- ضعف الكفاءة المالية للحزب.	37	%30,84
المجموع	120	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول و بصورة جلية أن أغلب المبحوثين عبروا عن أسباب عدم الفاعلية الحزب السياسية بنسبة تقدر بـ (36,66%) و التي تقابل السبب قلة عدد الأعضاء الفاعلين في الحزب، و هذا ما يفسر لنا أن حظوظ أي الحزب في ممارسة تأثيره عل السلطة تعود في جزء منها إلى عـدد الأعضاء « المعارضين» ،و هناك قضية ليس من السهل تجاوزها و هي أن جميع أعضاء الحزب ما ليسو جميعا من ذوي الفاعلية، أو واعين بنفس المستوى بالقضايا التي يدافع عنها الحزب، و هذا تقريبا ينطبق على جل الأحزاب السياسية في الجزائر.

ثم تليها نسبة(32,5%) و التي تقابل السبب عدم الفاعلية الحزب إلى ضعف التنظيم الحزبي، و هذا ما نلاحظه في أحزبنا السياسية ، و الشيء الذي يلاحظ هو الانشقاقات و صراعات الأجنحة لدى كافة الأحزاب بصورة علانية أو غير علانية .

و هذا رغم اعتبار التنظيم من الركائز الأساسية للحزب السياسي ، و الذي من الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق و صارم يحكم أعضاءه . و لذلك ينبغي أن يكون الحزب قادر على التصدي لحالات الهجوم و التنافس التي يتعرض لها من الآخرين.

أما نسبة (30,84%) و التي تقابل السبب عدم الفاعلية الحزب إلى ضعف الكفاءة المالية ، نظرا للاعتماد الأحزاب على مساهمة القاعدة النضالية في توفير الأموال و منح الدولة لها إلا أنها لا تكفي لحاجة الحزب في انتشار على المجتمع بأكمله .و هذا ما يفسر لنا كلما كان عدد أعضاءه كبير كلما كانت مساهمة كبيرة و مختلفة ، و بالتالي عنصر الكفاءة المالية يعتبر عامل مهم في الحياة الحزب السياسي .

جدول رقم (29) يبين أسباب التناقض بين الخطاب السياسي و الواقع الميداني للحزب.

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- العمل من أجل الساطة أكثر من مصلحة المجتمع.	35	% 29,16
- مدة التجربة الديمقراطية القصيرة.	30	% 25
- انعدام الفاعلية الأشخاص	26	% 21,66
- الأحزاب السياسية غير نابعة من المجتمع	16	% 13,34
- غياب الديمقراطية في الحزب.	13	% 10,84
المجموع	120	%100

من خلال هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين عبروا عن أسباب التناقض بين الخطاب السياسي و مـ ـا هو مكتوب في دساتيرها و مواثيقها و بين الأفعال و التصرفات السياسية التي تمارسها بنسبة تقدر بـ(29,16 %) و التي ترجعه إلى العمل من أجل الوصول إلى السلطة أكثر من أجل تغيير المجتمع، وتليها نسبة (25 %) و التي تمثل موقف المبحوثين من أسباب تناقض بين النظرية و التطبيق إلى مدة التجربة الديمقراطية القصيرة التي عرفتها الجزائر، و لذلك لا يمكن الحكم عليها بمدى النجاح هذه التجربة إلا أن في الحقيقة كل هذه الأسباب لها علاقة بالأسباب الأخرى و هذا ما تعبر عنه نسبـة (21,66 %) و التي ترجع السبب ذلك إلى انعدام الفاعلية الأشخاص في الحزب، و عدم العمل بجدية من أجل كسب ثقة المجتمع بقدرما هي مشغولة بكيفية الحصول على المناصب ومكاسب شخصية على حساب الحزب ذاته .

أما نسبة (13,34 %) فهي تعبر على أن الأحزاب السياسية غير نابعة من المجتمع بمعنى صحيح للكلمة أي لا تعبر عن فئات المجتمع و انشغالاتهم بقدر ما هي أحزاب فوقية تمثل أرستقراطية الفكر أو المال أو الجاه و لا يمكنها التحدث باسم الجماهير و لا تحريك الجماهير لأنها لا ترتبط بها ارتباطا وثيقا و لا تعرف عن مشاكلها و أوضاعها شيئا.

و هذا العنصر له علاقة كذلك بالسبب آخر و الذي تمثله نسبة (10,84 %) و التي تقابل سبب غياب الديمقراطية لدى الأحزاب السياسية مما يترك تسرب مرض الانفصام بين النظرية والتطبيق أو مرض الطلاق بين المبادئ البراقة التي تعلنها في دساتيرها ومواثيقها وبين الأفعال والتصرفات السياسية التي تمارسها و إذا سألتها عن السبب ادعت أن السياسة تقتضي ذلك ، كأن السياسة ليست إلا علم الـ دجل و النفاق ومساوئ الأخلاق، وليس كما نعلم ونوقن وندرس – على تدبير أمور الدولة والرعية بمنهجية و موضوعية و شيم رفيعة مرضية .

و ما يمكن أن نستنتجه من كل هذا أن السبب الانفصام يعود إلى أمور ربما أهمها ، وجود تفاوت كبير عندنا بين انقسامات الرأي العام و انقسامات المجتمع و بالتالي فالمجتمع الجزائري لم يبلغ مستوى المجتمع الناضج الذي تكون فيه انقسامات الرأي مطابقة لانقسامات المصالح، ولم تنفرز القوى الاجتماعية بعضها عن البعض على أساس وعيها لمصالحها ، لذلك الكثير من الآراء و المواقف السياسية عند الأحزاب مطبوعا بطابع المجانية، أي بطابع التصرفات و الأقوال " المتحررة " من ضوابط المراقبة و الحساب ، غير ممثلة لغير قوة محددة بالذات من قوى المجتمع.

جدول رقم (30) يبين نظرة المبحوثين للممارسة الحزب في الجزائر .

أحزاب السياسية	التكرار	النسبة المئوية
- أحزاب أشخاص .	82	% 68,34
- أحزاب طموحة (مادية).	23	% 19,16
- أحزاب إيديولوجية.	08	% 6,66
- أحزاب برامج	07	% 5,84
المجموع	120	%100

إن ما يبرزه هذا الجدول هو في الحقيقة الواقع المعاش و لا يمكن إخفاءه في الممارسة السياسية للأحزاب و تكوينها. و هذا حسب العينة المدروسة.

فإن نسبة (68,34 %) و التي تعتبر أن الأحزاب الـسياسية في الجـزائر والتي تعتـبر نفسها فاعلة هي أحزاب أشخاص و هو ما يفسر لنا أن أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء لشخصية الزعيم و على الرغم من أن للزعامة دورا هاما في كل نظام حزبي ، إلا أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي لأن الزعامة أو الزعيم هو الذي ينشئ الحزب و يوجه نشـاطه و يضع برامجه ، و من ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برامج الحزب دون أن يخشى عدم ولاء أتباعه أو أعضاء حزبه، وغالبا ما تكون برامج هذه الأحزاب متشابهة ولا يختلف بعضها عن البعض إلا في شخص الزعيم ، ويرجع ولاء أعضاء هذه الأحزاب لزعيمها إلى عاملين : المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم و التقليد الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم ، و يبدو أن انتشار هذا النوع من الأحزاب يعزى إلى ما يعيشه مجـتمعنا من الـعادات و تـقاليد القـديمة . و كذلك انتشار الأمية ، بالإضافة إلى قوة الروح العائلية و قوة سلطة الأبوية التي تتحكم في المجتمع العربي برمته .

و هذا ما نجده الآن لدى قيادات تتهم كلما ارتفع صوت منقذ و تختزن الأمور في طبخة مخابراتية أو إدارية لتدجين الحزبي أو قتله.

هذا ما يردده جاب ا زعيم حركة الإصلاح الوطني ، كما يردده آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية و كما يردده غيرهما. وفي ظل وضع كهذا غاب النقد و غابت المبادرة و تكرست الأصنام و دخل الملتفون حول الزعيم في مناخ الأصدقاء و الأطياف و من رحم الأبوية المريضة انشق أبناء آخرون أعادوا هم أيضا استنساخها كما هو الحال مع سعيد سعدي الذي انشق عن آيت أحمد ثم كرس نفسه صنما فصفى حزبه من رفاقه المؤسسين و بقي هو المحور الظاهرة تعم جل الأحزاب التي لم تتغير قيادتها إلا بالموت أو الانقلابات و هذا كله يفصح عن سبب الغياب و الجمود.

أما نسبة (19,16 %) فهي تمثل موقف المبحوثين من الأحزاب بأنها أحزاب طموحة مادية بحيث لا يهمها إلا الحصول على مكاسب مادية أو امتيازات سلطوية. ثم تأتي النسب المتبقية و تتمثل في (6,66%) و التي تعبر بأن أحزاب السياسية هي أحزاب إيديولوجية و تعني التركيز على العمل من أجل نشر عقيدة معينة و لو لمدة أطول في المجتمع، ثم تأتي نسبة (5,84 %) و التي تمثل الأحزاب برامج إلا أن الشيء الملاحظ هو أن هذه نسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة .

و بالتالي فالأحزاب الغالبة في الممارسة السياسية هي عبارة عن أحزاب أشخاص .

جدول رقم (31) يبين موقف المبحوثين من اتخاذ القرار السياسي في الجزائر .

القرار السياسي	التكرار	النسبة المئوية
- النخبة العسكرية.	53	% 44,16
- النخبة المالية.	42	% 35
- النخبة الحزبية.	16	% 13,34
- النخبة المثقفة.	05	% 4,16
- النخبة العشائرية.	04	% 3,34
المجموع	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة كان موقفـهم من اتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري يتمثل في النخبة العسكرية و المالية .

حيث تمثل نسبة (44,16 %) نسبة المبحوثين الذين كان موقفهم بأن النخبة العسكرية هي التي تسيطـر على إدارة القرار السياسي بالجزائر . و هذا ما يؤكد فرضية أن الجيش في الجزائر و كثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة و المهيكلة و لكن في الوقت نفسه أيضا يفسر خوف الطبقة العسكرية من أن مصالحها ربما تكون في خطر، فالجيش لا يهمه من يختار في الرئاسة الحكم بقدر ما يهمه من سيمثل مصالحه و دوره الريادي في الهرم الدولة .

و لهذا ارتبط الجيش بعلاقة وثيقة بالنظام السياسي القائم ، و لا سيما بمؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال ، و نجح بتصعيد عدد من قياداته لشغل مكان الصدارة في هذه المؤسسة. ثم تليها نسبة(35 %) و التي تمثل سيطرة النخبة المالية على القرار السياسي، و هذا باعتبار أن المال عصب السياسة،و لذاك فنجد رجل المال يحسب و يخاط لتراكم ماله ، و لهذا فهو يرسم جسور و سلالم لإنجاز ذلك .

و لكن عندما نتمعن في المشهد السياسي الجزائري لا نجدة يشذ عن ذلك و لكن لوضعية المجتمع الجزائري خصوصياته المرتبطة بطبيعة شكل رجال المال.

ولهذا كثيرا ما نجد هناك تحالف بين رجال المال ورجال السياسة، وهذا ما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي و الهيمنة تكون إما بتحكم القوى المالية في القرارات في تنفيذها و التحكم يؤدي إلى احتكارها للمال العام و فرضها لمنطقها. و كما تكون بتملك نزعة الثراء للمنتخبين تملكا يجعلهم يتحركون لما يحقق لهم مبتغاهم ضاربين عرض الحائط انشغالات من وضعوا ثقتهم فيهم.

أما نسبة (13,34%) فهي تقابل نسبة المبحوثين الذين كان موقفهم بأن النخب الحزبية هي التي تساهم وبالقوة في اتخاذ القرار السياسي وربما ما يفسره التحالف الرئاسي بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي و حركة حمس، فيما كانت نسبة (4,16%) والتي تمثل النخب المثقفة أما نسبة (3,34%) والتي تمثل النخبة العشائرية و كل هذا يعود إلى التركيبة المجتمع الجزائري المبني على تقاليد العشائرية و التي ما زالت متجذرة بطريقة أو بالأخرى في النظام السياسي الجزائري.

جدول رقم (32) يبين موقف المبحوثين من إدارة الحزب للمنافسة السياسية من خلال الانتخابات السابقة.

المنافسة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
لا	79	% 65,84
نعم	41	% 34,16
المجموع	120	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المـدروسة عبروا عن عـدم إدارة حزب جبهة التحرير الوطني للمنافسة السياسية من خـلال الانتخـابات السـابقة بنسبة تقـدر بـ

(65,84 %) فيما كانت نسبة(34,16 %) و التي تمثل موقف المبحوثين ب(نعم) بأن الحزب قد أدار المنافسة الانتخابية بعقلانية وواقعية.

و هذا ما يفسر لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني عندما يشارك في المنافسة السياسية لا يشارك كحزب كبقية الأحزاب، و إنما يشارك كحزب النظام أو السلطة، وهذا انطلاقا من اعتبار على أنه القوة السياسية الوحيدة التي انضوت تحتها جميع فئات و طبقات الشعب الجزائري، و هي صاحبة الشرعية التاريخية – ثورية و هي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الوطني الشعبي، الذي شغل موقعا استثنائيا أتاح للجبهة نوعا من الحكم أقرب ما يكون إلى السلطوية.

جدول رقم (33) يبين موقف المبحوثين من الأحزاب السياسية التي شكلت تحديا على حزب جبهة التحرير الوطني في المنافسة السياسية السابقة.

الأحزاب السياسية	التكرار	النسبة المئوية
- جبهة الإسلامية للإنقاذ	04	% 3,33
- حركة حمس.	15	% 12,5
- حركة النهضة.	11	% 9,16
- جبهة القوى الإشتراكية	10	% 8,34
- حركة حمس	22	% 18,34
- جبهة القوى الاشتراكية.	12	% 10
- جبهة الإسلامية للإنقاذ (سابقا)	46	% 38,33

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بنسب متفاوتة عن الأحزاب التي شكلت تحديا في المنافسة السياسية السابقة على حزب جبهة التحرير الوطني .

حيث كانت نسبة (38,33 %) و التي تقابل أكبر تحدي من طرف حزب جبهة الإسـلامية للإنقـاذ (سابقا) ، ثم تليها نسبة (18,34 %) و التي تمثل حركة حمس ثم حركة النهضـة بنسـبة تقدر (12,5 %) .

في حين تمثل نسبة (10 %) حزب جبهة القوى الاشتراكية ثم تليها نسبة (9,16 %) و التي تقابل حزب العمال، أما نسبة (8,34 %) و التي تمثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، أما نسبة المتبقية فهي تقدر (3,33%) و التي تقابل حزب حركة الاجتماعية الديمقراطية – حركة التحدي سابقا

. و هذا ما يمكن استنتاجه بأن هناك ثلاثة كتل أو التكتلات على الساحة السياسية . فهناك كتلة الإسلامية و تتمثل في جبهة الإسلامية للإنقاذ (سابقا) و حركة حمس وحركة النهضة هذه التشكيلات هي التي حصلت على أكبر نسبة من الأصوات .ثم تليها الكتلة الديمقراطية العلمانية و التي تمثل كل من حركة الاجتماعية الديمقراطية – تحدي سابقا و حزب العمال .

ثم الكتلة الديمقراطية العلمانية الأمازيغية التي تتشكل من حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و التي حصل هذان الحزبان على أكبر الأصوات بعد التيار الإسلامي ، و لكن الشيء الملاحظ في الخطاب هذه الأحزاب على أنها تحاول جاهدة الخروج من القوقعة الجهوية و إن كان زعماء هذه الأحزاب تعتقد عكس ذلك و يراهنان على كسب الاحتياطي من وجهة نظر الجهوية و اللغوية كعامل ضغط سياسي .

و لكي يتسنى لنا معرفة ما هي الأسباب بروز، التيار الإسلامي كقوة- الإسلام السياسي- على الساحة السياسية هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (34) يبين أسباب انتشار الإسلام السياسي كبديل لحزب جبهة التحرير الوطني

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
- الانتقام من السلطة	31	% 25,84
- رغبة الشعب في تغيير .	12	% 10
- استغلال الدين للأغراض السياسية	20	% 16,66
- انتقام من الحزب الواحد	21	% 17,5
- عدم تدول على السلطة.	10	% 8,34
- التركيز على البعد الديني في الهيئة و الخطاب	26	% 21,66
المجموع	120	% 100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين عبروا و بنسب متفاوتة عن أسباب انتشار التيار الإسلامي السياسي – كمشروع مجتمع – حيث مثلت نسبة (25,84 %) و التي تمثل سبب إلى الانتقام من السلطة و من رموزها، و قد يعود هذا إلى القبضة النخبة العسكرية على السلطة و نتائجها من عدم فتح مجال لرأي الآخر لتعبير ، وضع التـعددية الحـزبية و السياسـية ، ثم تليها نسبـة (21,66 %) و التي تعبر عن كيفية و الوسائل المستخدمة من طرف التيار الإسلامي من فن الخطاب

السياسي و الذي يتميز بالبعد الديني في الهيئة والخطاب مثل تركيز على الرموز من (الإسلام هو الحل – العدل و العدالة – لا للحقرة) و بعض الشعارات التي تتناسب و العقلية المجتمع الجزائري الدينية باعتباره ميال لطبعه إلى كل ما هو ديني .

و بالتالي استغل حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ- سابقا كل تناقضات المجتمع بداية من إشراك القاعدة في حياة السياسية للحزب، و توجيه المبسط لمقاليد الحكم- إن لم نقل التبسيط المفرط – بالإضافة إلى استغلال شريحة الشباب في التعبئة و استغلال الإخفاقات لمشاريع القومية و الاشتراكية .

في حين عبرت نسبة (17,5 %) عن سبب انتشار التيار الإسلامي السياسي كبديل إلى انتقام من الحزب الواحد و المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني و الذي كان في الحقيقة كجهاز الإداري للسلطة و للنظام ككل و ليس حزبا كبقية الأحزاب الحاكمة في الدول العربية و الدول الاشتراكية .

فيما عبرت نسبة (16,66 %) عن استغلال التيار الإسلامي للدين للأغراض السياسية في الخطاب السياسي و في الممارسة اليومية كقاعدة أساسية لتعبئة الجماهير.

أما نسبة (10 %) والتي تقابل السبب إلى رغبة الشعب في تغيير ، و هذا ما يفسر لنا مدى الوعي المجتمع لمصالحه، و تذمرمن النظام القائم، بالإضافة إلى تأثر بأساليب الديمقراطية في الدول المتقدمة مما كانت الفرصة لتعبير عن رأيه في تعبير .

أما نسبة (8,34 %) فتمثلت في السبب عدم التداول على السلطة و احتكار السلطة من طرف النخب معينة و عدم فتح المجال للقوى أخرى لتعبير عن أفكارها و طرح مشروعها كالأسلوب الديمقراطي .

و بناءا على ما سبق نستطيع القول بأن من أسباب انتشار التيار الإسلامي السياسي كمشروع المجتمع و المتمثل في الأحزاب الإسلامية يرجع إلى قوة توجيه طرحها نحو مسألة شرعية السلطة السياسية الذي تبين قدرتها على اغتنام الفرص المواتية و التشبث بالواقع ، ذلك أن هذا الأخير يشكل المسألة الرئيسية في مجتمعنا ، بالإضافة إلى فشل التجارب الوطنية التنموية .

و لكن لا غضاضة في أن تمثل فئة من الشعب إلى الحزب أو ذاك فالتعددية نفتح الباب لكي ينضم كل واحد إلى الحزب الذي يروقه و يلقى هواه.

و هي بهذا تكمل بعضها بعضا، و تتوازى و لا تتقاطع ، و لا ينبغي أن يشيع الإحساس لدى أي فئة في المجتمع بأن حضورها ينتقص إذا تحقق للآخرين حضورهم .

كما لا ينبغي أن تستشعر أي فئة أنه يتعين عليها أن تتنازل عن بعض أحلامها أو تكاليفها الدينية ، لكي تتعايش في سلام مع الآخرين .

و من هنا نستخلص بأن لا يوجد الحزب يمثل الواقع الاجتماعي بحيث يعبر عن انشغالات المواطن العادي.

لكن إذا أجرينا مقارنة سريعة مع الأحزاب الأخرى نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني يبدو بالنسبة لهذا الجيل، شيئا ملموسا وتجربة قدمت خدمات جليلة للبلاد والشباب نفسه، وساهمت بمساهمة واضحة في بناء البلاد منذ الاستقلال، وهذا مالا يتوفر في الأحزاب السياسية الأخرى الذين فشلوا لحد الآن في تقديم بديل ملموس و ظلوا يرددون وعودا باهتة تغذي انشغالات المواطنين أكثر مما نفتح باب الأمل أمامهم .

جدول رقم (36) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و الاختيار الحزبي لجبهة التحرير الوطني.

الاختيار الحزبي / المستوى التعليمي	عن طريق الأصدقاء		اقتناع ببرنامج الحزب		عن طريق إعلام الحزب		طرق أخرى			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
جامعي	15	% 12,5	15	% 12,5	9	% 7,5	-	-	39	%32,5
ثانوي	24	%20	4	% 3,33	34	%28,33	9	%7,5	71	%59,16
متوسط	-	-	-	-	5	% 4,16	1	% 0,84	6	% 5
ابتدائي	-	-	-	-	-	-	4	% 3,34	4	% 3,34
المجموع	39	%32,5	19	%15,84	48	% 40	14	%11,66	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة اختاروا الحزب عن طريق إعلام الحزب، و تمثلت في نسبة (28,33%) و كانت لدى المستوى التعليم الثانوي، ثم تليها نسبة (20%) التي تقابل الاختيار عن طريق الأصدقاء و تمثل كذلك عند المستوى التعليم الثانوي، بينما عبرت نسبة (12,5 %) من الجامعيين الذين اختاروا الحزب عن طريق الأصدقاء.

أما نسبة (12,5 %) فقط التي عبرت عن اختيار عن طريق اقتناع ببرنامج الحزب و تمثلت عند المستوى الجامعي من الأفراد العينة و (3,33 %) بالنسبة للمستوى التعليم الثانوي لنفس الاختيار.

و هذا ما يفسر لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني ما زال يعاني ما ضعف التأطير الـ سياسي و القدرة على التغلغل في أوساط المجتمع و إدخال نسبة كبيرة من المواطنين إلى الحزب عن طريق الاقتناع ببرنامج الحزب و مشروعه و ليس بطرق أخرى.

أما النسب المتبقية فهي تمثل طرق أخرى، حيث وجدنا (9) أفراد من العينة المدروسة عبروا بأن انتماءنا للحزب جاء عن طريق العائلة الثورية.

و لا يمكن الخروج عنها في ثقافة السياسية و حتى في التصويت و هذا ما تمثله نسبة(7,5%) و التي تقابل المستوى التعليم الثانوي للأفراد العينة. بينما وجدنا فردا واحدا(1) عبر عن انتماءه إلى الحزب عن طريق الرغبة الشخصية لمعرفة الحزب تمثلت في نسبة(0,83%) و كان له المستوى متوسـط ،و نفس الشيء يقال على نسبة(3,34%) و التي تقابل (4) أفراد من العينة المدروسة حيث عبروا بأن انتماءنا تمثل في المغريات المادية ووعود من الطرف المسؤولين و قياديين في الحزب.

و هذا ما يستخلص مما سبق أن الثقافة السياسية الحقيقية و الفعالة غائبة في الممارسة السياسية حول تعبئة الجماهير للحزب جبهة التحرير الوطني ، بل الشيء الملاحظ و الموجود هو هناك أتباع للمسؤولين أو القياديين للحزب فقط و ليس المناضلين حقيقيين.

جدول رقم (37) : يبين العلاقة المستوى التعليمي للمبحوثين داخل الحزب و التركيبة الداخلية للحزب.

التركيبة الداخلية للحزب / المستوى التعليمي	الديمقراطية		الجهوية		رواسب الماضي التاريخي		العشائرية			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
جامعي	4	%3,34	10	% 8,33	16	% 13,33	9	%7,5	39	%32,5
ثانوي	3	%2,5	11	% 9,16	30	%25	27	%22,5	71	%59,16
متوسط	5	%4,16	-	-	01	% 0,83	-	-	6	% 5
ابتدائي	1	%0,83	-	-	-	-	03	% 2,5	4	% 3,34
المجموع	13	%10,84	21	%17,5	47	% 39,16	39	%31,5	120	%100

إذا كان اختلاف في المستوى التعليمي للعينة المدروسة فلا بد بأن هناك اختلاف في الموقف حول التركيبة الاجتماعية للحزب .

حيث قدرت نسبة (25 %) الذين عبروا بأن التركيبة الاجتماعية للحزب ترجع إلى الرواسب الماضي التاريخي و تمثلت هذه النسبة عند المبحوثين الذين لهم المستوى التعليم الثانوي ، أما نسبة (22,5%) فهي تعبر عن التركية العشائرية لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليم الثانوي .

بينما قدرت نسبة (13,33%) التي تمثل المبحوثين الجامعيين الذين عبروا بأن التركيبة الداخلية للحزب ترجع إلى الرواسب الماضي التاريخي أي إلى التاريخ السياسي للحركة الوطنية و ما مثلته من التيارات المختلفة بحيث بقيت أثرها حتى الآن في أوساط الحزب.

بينما مثلت (9,16%) نسبة المبحوثين ذوي المستوى التعليم الثانوي بأن التركيبة الداخلية للحزب ترجع إلى الجهوية ، و تليها نسبة (8,33 %) للمبحوثين الجامعيين الذين عبروا كذلك أي أن الحزب ذو تركيبة جهوية، و نفس الشيء بالنسبة (7,5%) من الجامعيين عبروا بأن الحزب ذا بنية العشائرية في أساس .

أما فيما يخص النسبة (4,16%) التي تمثل المبحوثين الذين لهم المستوى التعليم المتوسط ، الذين عبروا بأن بنية الحزب ديمقراطية . ثم تليها نسبة (3,34%) من الجامعيين الذين عبروا بأن الحزب فيه نوع من الديمقراطية في بنية ، بينما مثلت (2,5%) فقط من المبحوثين ذوي المستوى التعليم الثانوي عبروا بأن الحزب بتركيبته فيه الديمقراطية.

و عموما تعد هذه النتائج منطقية كون الاختلاف بين الناس في درجة التعليم من شأنه أن يؤدي إلى تباينهم في النظر إلى أمور الحياة، سواء السياسية منها أو الاجتماعية و بالتالي فالحكم عليها أيضا . فما البال إذن بالنسبة لهذه العينة المدروسة التي تفسر لنا بأن حزب جبهة التحرير الوطني ما زال لم يتكون بطريقة ديمقراطية في التركيبة الاجتماعية و هذا ما تعكسه النسب الموضحـة في الجـدول ، و بالتالي فالحزب يغلب عليه صفة الرواسب الماضي التاريخي و العشائرية و الجهوية في التركيبة الحزب و في النضال و في الممارسة السياسية و هذا رغم ما يدعيه الخطاب السياسي و النصوص الرسمية للحزب، و كذلك من خلال اللقاءات الحزبية والمؤتمرات التي دائما ما توصي و تلح على نبذ هذه المظاهر المقيتة.

جدول رقم (38): يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و الممارسة السياسية للحزب.

الممارسة السياسية للحزب / المستوى التعليمي	أحزاب برامج		أحزاب أشخاص		أحزاب طموحة (مادية)		أحزاب إيديولوجية			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
جامعي	2	%1,66	31	%25,83	05	% 4,16	01	%0,83	39	%32,5
ثانوي	3	%2,5	47	%39,16	14	%11,66	07	%5,83	71	%59,16
متوسط	2	%1,66	02	%1,66	02	% 1,66	-	-	6	% 5
ابتدائي	-	-	02	%1,66	02	%1,66	-	-	4	% 3,34
المجموع	7	%10,84	82	%68,34	23	% 9,16	08	%6,66	120	%100

يتجلى من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بأن الأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب أشخاص و هذا على اختلاف مستواهم التعليمي. حيث عبرت نسبة(39,16%) من المبحوثين ذوي مستوى التعليم الثانوي بأن الأحزاب الجزائرية، أحزاب أشخاص، ثم تليها نسبة(25,83%) من المبحوثين الذين لدينهم مستوى جامعي نفس الموقف فيما مثلت نسبة(11,66%) من المبحوثين ذوي مستوى الثانوي بأن أحزاب هي أحزاب طموحة – مادية – أي تعمل من أجل مصالح و منافع فقط لا غير، بينما قدرت (5,83 %) و هذه نسبة تمثل المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي عبروا على أنها أحزاب إيديولوجية أي تريد نشر وترسيخ أفكار معينة و لو على حساب المجتمع الذي لا يتفق أفكاره المطروحة ، و لكن رغم ذلك تبقى أحزاب أشخاص في أساس فمثلا حزب حركة الديمقراطية الاجتماعية – التحدي سابقا رغم إيديولوجيته تاريخية منذ ظهور الحركة الوطنية إلا أنه غاب بغياب رئيسه – هاشمي شريف واضح من الأحزاب الغائبة على الساحة السياسية .

أما عن نسبة (2,5%) فمثلت المبحوثين الذين لديهم مستواهم الثانوي عبروا بأنها أحزاب برامج ، ثم تليها نسبة (1,66 %) لدى المبحوثين الجامعيين و نفس النسبة عبروا عنها المبحوثين ذوي مستوى متوسط ، بأنها أحزاب برامج و هذه النسب ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة .

و استنتاجا ومن خلال هذه النسب، فالأحزاب في الجزائر تقوم على أسماء و ليس على برامج و أفكار ، فبدون حسين آيت أحمد لا يوجد حزب اسمه جبهة القوى الاشتراكية ، و بدون سعيد سعدي لا يوجد حزب اسمه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وبدون جاب ا عبد ا لا يوجد حزب اسمه حركة الإصلاح و أمثلة كثيرة .

و المؤكد أن حزب جبهة التحرير الوطني سيبقى رائد " الأغلبية " التي يبقى رهن الرئيس والجبهة في جميع مراحلها كانت للأجهزة و مطية للوصول إلى المناصب ، و حين أرادت أن تتحرر من أصحاب القرار في عهد عبد الحميد مهري أطاحت بها الأجهزة في كعملية سمية بـ (الانقلاب العلمي)أو " المؤامرة" و حتى حين أراد علي بن فليس أن يوظفها في رئاسية 2004 وجد نفسه خارج اللعبة السياسية . و بالتالي لا يمكن وجود حزب بمعنى الحقيقي للكلمة أي حزب يقوم على أفكار و برامج منبثق من المجتمع و يعبر عن انشغالات كل فئات المجتمع و ليس فئة منه .

جدول رقم(39): يبين توزيع الوضعية المهنية للمبحوثين و علاقاتها بطريقة الانتساب إلى الحزب.

الوضعية المهنية للمبحوثين / طريقة انضمام للحزب	قطاع إداري		قطاع التعليم		قطاع الخدمات		عمل حر		أخرى			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
عن طريق الأصدقاء	11	%9,16	19	%15,83	05	%4,16	04	%3,33	-	-	39	%23,5
اقتناع ببرنامج الحزب	9	%7,5	06	%05	04	%3,33	-	-	-	-	19	%15,84
عن طريق إعلام الحزب	-	-	40	%33,33	04	%3,33	-	-	4	%3,33	48	%40
طرق أخرى	-	-	08	%6,66	-	-	-	-	6	%5	14	%11,66
المجموع	20	%16,66	73	%60,83	13	%10,83	4	%3,34	10	%8,34	120	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن أثر العلاقة الوظائف المبحوثين لها أهمية و طريقة الانتساب للحزب .

و هذا ما عبرت عنه نسبة المبحوثين في سلك التعليم عن طريق انتسابهم إلى الحزب بنسبة تقدر بـ (33,33%) والتي تمثل انتساب عن طريق إعلام الحزب ثم تليها نسبة (15,83%) من نفس الوظيفة عبروا عن انتسابهم عن طريق الأصدقاء .

و هذا ما يفسر لنا أن المبحوثين ذو الوظائف في سلك التعليم لهم الرغبة و الوقت الكافي للاهتمام بالممارسة الحزبية أكثر من غيرهم في قطاعات الأخرى .

و هذا نظرا لثقافتهم والقدرة على الإطلاع على الصحف والمجلات والمتابعة وسائل الإعلام المختلفة.

كما عبرت نسبة (9,16 %) فقط من سلك الإدارة عن طريقة انتسابهم عن طريق الأصدقاء ، ثم تليها نسبة (7,5 %) من المبحوثين من ذوي وظائف الإدارية انتسبوا عن طريق الاقتناع ببرنامج الحزب .

أما نسبة (5%) فتمثل المبحوثين من سلك التعليم فقط انتسبوا إلى الحزب عن طريق اقتناع ببرنامج.

و يمكن أن نستنتج من هذا أن أغلب المبحوثين و رغم الوظائف التي يشغلونها لم ينتسبوا إلى الحزب عن طريق اقتناع بالبرنامج الحزب ، و هذا قد يعود إلى عدم وضوح البرنامج حزب جبهة التحرير الوطني واعتماده على المواثيق والنصوص التاريخية، وهذا ما ترك الكثير من المواطنين ينظرون إلى الحزب نظرة تاريخية أكثر منه نظرة واقعية و صاحب مشروع الوطني يمكن أن يتجسد في الميدان.

أما المبحوثين يشتغلون في قطاع الخدمات فقد عبروا بنسب تتراوح بين (3,33%) و(4,16 %) و هي تمثل انتساب عن طريق إعلام الحزب و الأصدقاء .

و هذا ما يفسر لنا أن الاهتمام بالممارسة السياسية خارج قطاع التعليم يبقى ضعيفا ، و يبقى ينظرون إلى الممارسة الحزبية نظرة مريبة و لا فائدة منها ، عكس قطاع التعليم الذين يعتبرون الانخراط في الممارسة الحزبية و في حزب جبهة التحرير الوطني بتحديد نظرة وصولية أي عن طريق الحزب نصل إلى مسؤوليات عليا باعتبارالحزب أحد ركائز السياسية للسلطة و النظام السياسي ككل .

جدول رقم (40): يبين مكانة المبحوثين الاجتماعية و موقفهم من انحرافات الممارسة الحزب.

مكانة المبحوثين الإجتماعية / انحرافات الممارسة الحزب	قطاع إداري		قطاع التعليم		قطاع الخدمات		عمل حر		أخرى			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
ضعف الهياكل القاعدية للحزب	8	%6 ,66	32	%26,66	-	-	-	-	-	-	40	%33,34
الجهل بالقوانين الحزب	1	%0,83	-	-	3	%2,5	1	%0,83	-	-	5	%4,16
وجود العمل الفردي في الحزب	3	%2,5	25	%20,83	2	%1,66	-	-	-	-	30	%25
وجود العمل النخبوي في الحزب	3	%2,5	-	-	-	-	-	-	7	-	10	%8,34
سيطرة الأسرة الثورية على الحزب	5	%4,16	16	%13,33	8	%6,66	3	%2,5	3	%2,5	35	%29,16
المجموع	20	%16,66	73	%60,83	13	%10,83	4	%3,34	10	%8,34	120	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن أغاب المبحوثين من سلك التعليم عبروا بالنسب مختلفة حول نقاط الضعف الموجودة في حزب جبهة التحرير الوطني .

حيث عبرت نسبة (26,66 %) منهم بأن نقاط الضعف متمثلة في ضعف الهياكل القاعدية للحزب و قـد تعود إلى بنية خلية على مستوى الحي و كذلك القسمة التي كثيرا ما تتشكل من أبناء الحي الواحد دون غيره من الأحياء على مستوى البلدية، ثم تليها نسبة (20,33 %) والتي تمثل ضعف إلى وجود العمل الفردي في الحزب و قد يعود هذا إلى عدم إشراك المناضلين في اتخاذ القرار الجماعي . بينما مثلت (13,33 %) من المبحوثين من سلك التعليم عبروا على أن الحزب تسيطر عليه الأسرة الثورية من المجاهدين و أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين و هذه الفئة كثيرا ما تنصب نفسها وصي عـلى الثورة

و الاستقلال معا،كذلك في الممارسة السياسية من القيادة إلى المناضلين على مستوى النضال الحزبي لدى حزب جبهة التحرير الوطني و تعبئة الجماهير حوله.

أما المبحوثين ذوي وظائف إدارية فقد عبروا بنسبة قدرت بـ (6,66 %) تمثلت في ضعف الهياكل القاعدية للحزب ، بينما مثلت نسبتا (2,5%) و(2,5%) إلى وجود العمل الفردي في الحزب و سيطرة الأسرة الثورية على حزب جبهة التحرير الوطني فيما مثل المبحوثين من قطاع الخدمات بالـنسبة (6,66 %) و التي تقابل سيطرة الأسرة الثورية على الحزب، و نفس الشيء عبرت عنه أفراد بطالين عبروا بأن الحزب تسيطر عليه الأسرة الثورية من القيادة إلى القاعدة النضالية بطريقة أو بالأخرى .

و يمكن أن نستنتج من هذا الجدول أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يعد قادر على التغلب على نقاط الضعف ونقائص التي ألمت به والتي اعتقد أنها موروثة منذ تاريخ الحركة الوطنية، و بقيت متجذرة حتى يومنا هذا .

و هذا ما يفسر لنا بأن المجتمع ما زال ذو ثقافة تقليدية مما تحول دون إدخال ثقافة سيـاسية ، و بالتالي لم يعد قادر على تطوير نفسه و جعل من الحزب حزبا ديمقراطيا تتلقى فيه كل شرائح المجتمع و القيام بوظائفه السياسية و الاجتماعية و ثقافية تجاه المجتمع الجزائري ككل .

جدول رقم (41): يبين تأثير المستوى التعليمي للمبحوثين على آليات الغير الديمقراطية داخل الحزب .

المستوى التعليمي / آليات غير الديمقراطية	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
انتماء العناصر الانتـهازية إلى الحزب	25	%20,83	17	%14,16	4	%3,33	-	-	46	%38,34
تحكم النزعـة الانتخابية فـي تسيير هياكـل الحزب	-	-	10	%8,13	2	%1,66	2	%1,66	14	%11,66
سـيطرة العـلاقات الأدبية على المناضلين	6	%5	5	%4,16	-	-	-	-	11	%9,16
عـدم العمـل بمبدأ الـتدرج الحزبي	8	%6,66	39	%32,5	-	-	2	%1,66	49	%40,84
المجموع	39	%32,5	71	%59,16	6	%5	4	%3,34	120	%100

يتضح من خلال الجدول أن أغاب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بالنسبة قدرت بـ (32,5 %) و التي تقابل المبحوثين ذوي مستوى التعليم الثانوي و الذين يعتبرون من ضمن آليات الغير الديمقراطية داخل الحزب ترجع نفي أساس إلى عدم العمل بمبدأ التدرج الحزبي ، ثم تليها نسبة (20,33 %) من المبحوثين ذوي مستوى جامعي يعتبرون أن الانتماء العناصر الانتهازية إلى الحزب وراء العمل الغير الديمقراطية في الحزب ، و كذلك شكلت نسبة (14,16 %) من المبحوثين ذوي المستوى الثانوي عبروا بأن من ضمن آليات الغير الديمقراطية ترجع إلى انتماء العناصر الانتهازية

إلى الحزب ، بينما شكلت نسبة (8,13 %) والتي تمثل المبحوثين ذوي مستوى ثانوي بأن العمل الغير الديمقراطي راجع إلى تحكم النزعة الانتخابية في تسيير هياكل الحزب ، و هذا قد يعود إلى العمل من خلال المواسم الانتخابية فقط و غياب في غيرها .

فيما مثلت نسبة (6,66%) من المبحوثين الجامعيين عبروا بأن عدم العمل بمبدأ التدرج الحزبي كان وراء آليات الغير الديمقراطية في الحزب.

أما نسبة (5%) فتقابل المبحوثين الجامعيين و نسبة (4,16%) من المبحوثين ذوي مستوى الـ ثانوي، و كلاهما عبروا بأن الحزب تغلب عليه سيطرة العلاقات الأدبية على المناضلين و ليس الـ ـ سياسة. وهذا ما يفسر لنا بأن هناك ضعف التكوين السياسي لدى المناضلين وانعدام الثقافة السياسية تؤدي إلى عدم القدرة على إقناع المواطنين و تعبئتهم حول الحزب.

و نتيجة لذلك فإن الكثير من القيادات الحزبية في مختلف المستويات الهرمية للحزب حديثة العهد بالنضال، و ليس لها احتكاك و اطلاع عما يجري في القاعدة الحزبية، كما أنها لا تحضى بتأييد من قبل القاعدة الحزبية في معظم الأحيان لانفصالها عنها و عدم انبثاقها من أوساطها فليس غريبا أن نجد البعض من أعضاء اللجنة المركزية ليسوا مهيكلين في خلايا الحزب على المستوى القاعدي.

و مازال غياب العمل بالتدرج الحزبي يمثل عائقا أساسيا لتحسين العمل الحزبي إضافة إلى أن غياب التدرج الحزبي يمثل إضعافا للهيئات و الهياكل الحزبية التي أصبحت نتيجة ذلك تعاني إما من وجود قيادات غريبة عن القاعدة الحزبية أو أنها قيادات لا تنظر للقاعدة إلا من خلال منظور ضيق يقوم على الاستخفاف بها و عدم وضع حسابات لما يمكن أن تقفه من مواقف معارضة لها (أي مواقف القاعدة من القيادات الحزبية)

جدول رقم (42) : يبين توزيع المستوى التعليمي للمبحوثين على أسباب عدم الفاعلية السياسية للحزب .

المستوى التعليمي / أسباب عدم الفاعلية السياسية للأحزاب	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
ضعف الكفاءة المالية للحزب	1	% 0,83	28	%23,33	5	%4,16	3	%2,5	37	%30,84
قلة عدد الأعضاء الفاعلين	30	%25	14	%11,66	-	-	-	-	44	%36,66
ضعف التنظيم الحزبي	8	%6,66	29	%24,16	1	%0,83	1	%0,83	39	%32,5
المجموع	39	%32,5	71	%59,16	6	%5	4	%3,34	120	%100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هناك العلاقة وطيدة وبين المستوى التعليمي للمبحوثين وأسباب عدم الفاعلية السياسية للأحزاب. وهذا ما عبرت عنه النسب التالية حيث مثلت نسبة (25 %) من المبحوثين الجامعيين الذين عبروا بأن من ضمن أسباب عدم الفاعلية للأحزاب راجع لقلة عدد الأعضاء الفاعلين في الحزب و كذلك نسبة (11,66 %) من المبحوثين ذوي المستوى التعليم الثانوي عبروا عن عدم الفاعلية الأحزاب إلى نفس السبب سابق .

و هذا ما يفسر لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يراع طريقة اختيار الأشخاص الأوفياء للحزب والفاعلين في الحزب ، أي تتوالد فيهم الاستعدادات الحقيقية لدى الأشخاص الحزب لتقبل هذا الدور و ممارسته.

بينما مثلت نسبة (24,16 %) من المبحوثين ذوي مستوى التعليم الثانوي فهم يرجعون إلى عدم الفاعلية الأحزاب إلى ضعف التنظيم الحزبي، وباعتبار التنظيم هو العمود الفقري لكل الحزب إلا أن الشيء الملاحظ لدى الأحزاب هو الفوضى و الانشقاقات و صراع بين الأجنحة هو الغالب على الحزب.

و كذلك عبرت نسبة المبحوثين ذوي التعليم الثانوي بـ (23,33 %) إلى ضعف الكفاءة المالية للحزب .

إن النتيجة المستخلصة من هذا الجدول أن المستوى التعليمي يلعب دورا مهم في فهم ما يدور حول الحزب و الممارسة السياسية لدى الحزب ، أي كلما كانت لدى الحزب إطارات فاعلة كلما كان الحزب فاعل في الساحة السياسية .و عكس صحيح .

و استنتاجا من ذلك أن حزب جبهة التحرير الوطني و حسب العينة المدروسة بأن عنصر قلة عدد الأعضاء الفاعلين في الحزب و ضعف التنظيم الحزبي ترك الحزب يعرف كثيرا من الفوضـى و عدم القدرة على إجراء إصلاحات و إعادة هيكلة سياسية للحرب و هذا ما جعله يسير على خطى قديمة موروثة منذ القديم وكانت نتيجة لدى المواطنين عدم الاكتراث أو الاهتمام بالممارسة السياسية و الأحزاب بصفة عامة.

جدول رقم (43): يبين تأثير المستوى التعليمي المبحوثين على أسباب الصراعات داخل الحزب .

المستوى التعليمي / أسباب الصراعات داخل الحزب	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
الهيـــمنة السياسية على الحزب	16	%13,33	9	%5	-	%5	-	-	22	%18,34
بروز تيارات مختلفة داخل الحزب	23	%19,16	41	%39,16	3	%41,66	2	%1,66	78	%65
صـراع بين الجيلين	-	-	15	%12,5	3	%12,5	2	%1,66	20	%16,66
المجموع	29	%32,5	71	%59,16	6	%5	4	%3,34	120	%100

يتضح من خلال الجدول أن المستوى التعليمي له تأثير على أسباب الصراعات داخل الحزب، باعتباره كلما كان المستوى التعليمي مرتفع في الحزب كلما ازدياد الثقافة السياسية لدى المناضلـين و القدرة على المعرفة الحزبية من خلال الممارسة.

و هذا ما عبرت عنه نسبة(41,66%) التي تقابل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ثانوي الذين عبروا بأن الصراعات داخل الحزب سببها اختلاف في الرؤى وحول المشروع المجتمع الذي يجب أن يتبناه المجتمع الجزائري من طرف هذه التيارات داخل الحزب، ثم تليها نسبة(19,66 %) من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي جامعي عبروا كذلك بأن صراعات داخل الحزب قد تعود إلى عدم تفاهم بين هذه التيارات، و خاصة التيار النافذ في الجيش باعتباره القوة و السلطة الأولى في البلاد.

مما يستنتج من هذا أن الصراعات لا تخضع إلى المستوى التعليمي للمناضلين في الحـزب بقدر ما تعني مدى قرب تيار من التيارات داخل الحزب من السلطة الجيش. في حين عبرت نسـبة (13,33 %) من المبحوثين الجامعيين بأن الهيمنة السياسية على الحزب لها ما يبررها ، حيث هناك

تعارض بين المستوى التعليمي والكفاءة والقيادة الحزب. فالقيادة في كثير من الأحيان لا تمتلك مستوى كافي يؤهلها للقيادة الحزب إلا أنها تبقى معارضة لأي تغيير في الحزب. و هنا ما يخلق صراع دائم و مستمر في الحزب . أما نسبـ ـ ـ ـ ـة (12,5 %) فتمثل المبحوثين ذوي المستوى الثانوي عبروا بأن هناك صراع بين الجيلين جيل الاستقلال و جيل ما قبل الاستقلال و هذا السبب ربما ترك عدم الحسم في الحزب من الذين يعتبرون أنفسهم صنعوا التاريخ و المجتمع الجزائري معا .

و لكن معظم الرجال الذين يطلق عليهم هذا الوصف ، ليس لهم ما يستندون إليه في دعوهم سوى أنهم عرفوا كيف ينتهزون الفرص للاستيلاء على المناصب العليا و سيطرة على حزب جبهة التحرير الوطني .

أما بالنسبة للمبحوثين ذوي المستوى المتوسط و الابتدائي ونظر لمستوى المتدني و هذا ما يعيق في فهم الصراع بصورة جيدة، وعلى ذلك يرجعون الصراعات داخل الحزب إلى صراع بين تيارات المتواجدة داخل الحزب و تنافس بين الجيلين .

ومن هذا يمكننا القول أن أسباب الصراعات داخل الحزب وحسب المستوى التعليمي للمبحوثين للعينة المدروسة أنها ترجع في الأساس إلى تاريخ الحزب منذ وهلة الأولى و إلى تمسك بالقناعات الشخصية

لدى رؤساء التيارات المتواجدة داخل الحزب ولو كانت متعارضة مع خصوصيات المجتمع الجزائري التي تتغلب أكثر منها قناعات السياسية فاعلة للمجتمع . و هذا ما نتج عنه طرح بدائل أخرى تمثلت في التيار الإسلام السياسي الذي سيوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم (44): يبين نظرة المبحوثين على اختلاف مستواهم للأسباب انتشار تيار الإسلام السياسي كبديل لحزب جبهة التحرير الوطني .

المستوى التعليمي / أسباب انتشار التيار الإسلام السياسي	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
الانتقـام مـن السلطة	12	%10	17	%14,16	2	%1,66	-	-	31	%25,84
رغبة الشعب في تغيير	-	-	9	%7,5	3	%2,5	-	-	12	%10
استغلال الـدين للأغـــراض السياسية	9	%7,5	11	%9,16	-	-	-	-	20	%16,66
انتقام من الحزب الواحد	8	%6,66	11	%9,16	1	%0,83	1	%0,83	21	%17,5
عدم تداول على السلطة	4	%3,33	05	%4,16	-	-	1	%0,83	10	%8,34
الـتركيز عـلى البعد الديني في الهيئة و الخطاب	6	%5	18	%15	-	-	2	%1,66	26	%21,66
المجموع	39	%32,5	71	%59,16	6	%5	04	%3,34	120	%100

نظرا لقوة انتشار التيار الإسلام السياسي و المتمثل في الأحزاب الإسلامية و الذي يعتبر كالظاهرة العصر بالنسبة للجزائر و العالم العربي بصفة عامة. ارتأينا أن نحاول تفسير أسباب هذه الظاهرة من طرف المبحوثين على اختلاف مستواهم و معرفة نظرة لكل منهم . من خلال هذا الجدول . و لذا يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين ذوي المستوى الثانوي عبروا بنسبة تقدر بـ (15 %) بأن من أسباب انتشار التيار الإسلام السياسي كمشروع المجتمع يتمثل في قوته و المتمثلة في التركيز على

البعد الديني في الهيئة و الخطاب ، أي معرفة مواطن القوة المجتمع الجزائري من حيث التراث المتشبث به منذ القديم ، و الذي تداركه هذا التيار و غيبته السلطة و الحزب .

ثم تليها نسبة (14,16%) تمثل السبب في الانتقام من السلطة ، كما عبرت نسبة (10%) من المبحوثين ذوي المستوى الجامعي بأن السبب الانتشار هذا الأخير يرجع في الأساس إلى الانتقام من السلطة، و هذا قد يعود إلى فشل السلطة في التجارب التنموية التي خضتها و محاولا تقديم نفسه كبديل لهذه التجارب.

أما نسبة (9,16 %) فتمثلت في المبحوثين ذوي المستوى الثانوي عبروا بأن أسباب انتشار هذا الأخير يعود في الأساس إلى استغلال الدين للأغراض السياسية و الانتقام من الحزب الواحد .

كما عبرت نسبة (7,5%) من المبحوثين ذوي المستوى الثانوي بأن السبب انتشار هذا التيار يعود إلى رغبة الشعب في تغيير .

و نفس نسبة أي (7,5%) تمثلت في المبحوثين الجامعيين عبروا بأن أسباب انتشار التيار الإسلام السياسي يرجع إلى استغلال الدين للأغراض السياسية و الحصول على المصالح الشخصية و النفعية ليس إلا .

و كخلاصة لهذا الجدول يمكن القول أن البنية التي تنفرد بها المجتمع الجزائري على الخصوص هي ظهور أشكال أخرى للإسلام على أرض الواقع من حيث الخطاب و الممارسة الدينية و هذا ما يسمى بالتيار الإسلام السياسي . إن ظاهرة حديثة و ملفتة لنظري بسبب انتشارها الواسـع و بسبب عملها على إفشال الأحزاب و الحركات السياسية الكلاسيكية العلمانية التي تأسست في خضم حركة التحرير و التشييد الوطني .

و دائما وخلال انكسار التجارب الوطنية و التنموية يتحول هذا الإسلام بسرعة خاطفة إلى أحزاب جماهيرية

و إذا كانت تلك المؤشرات حول أسباب انتشار الإسلام السياسي فهي توضح فعلا انتشار هذا الأخير ، و بالتالي يمكن أن ندمجه في تطور العام كحركة المجتمع ، كما أنه يخلط بين الديناميكية السياسية للإيديولوجية الدينية و الدين كممارسة، اجتماعية وكمعايشة يومية أو كتجربة جماعية للإعداد الروحي و الصوفي .

جدول رقم (45): يبين توزيع المستوى التعليمي للمبحوثين و موقفهم من تمثيل الفعلي للحزب .

المستوى التعليمي / التمثيل الفعلي لحزب	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	م	النسبة
موجود عند الفئة المنتفعة منه	13	%10,83	9	%7,5	02	%1,66	-	-	24	%20
كان موجود سابقا	4	%3,33	3	%2,5	04	%3,33	04	%3,33	15	%12,5
موجود في الإدارة فقط	5	%4,16	16	%13,33	-	-	-	-	21	%17,5
موجود عند العائلة الثورية	11	%9,16	26	%21,66	-	-	-	-	37	%30,84
موجود في السلطـــة و في الخطـــاب السياسي	6	%5	17	%14,16	-	-	-	-	23	%19,16
المجموع	39	%32,5	71	%59,16	6	%5	4	%3,34	120	%100

إذا كان الجدول رقم (35) يبين الموقف المبحوثين بصفة عامة حول مدى تمثيل الحزب للواقع الاجتماعي ، فإن الجدول التالي يبين موقف المبحوثين حسب المستوى كل منهم حول تمثيل الفعلي، و هل هو موجود فعلا لدى شرائح كبرى من المجتمع أم لا ؟

كما موضح في الجدول يتبن أن غالبية المبحوثين من المستوى الثانوي عبروا نسبة تقدر بـ (21,66%) و التي تقابل وجودة لدى الأسرة الثورية والمتمثلة في المجاهدين وأبناء الشهداء . ثم تليها نسبة (14,66 %) من نفس المبحوثين عبر بأنه موجود في السلطة و عبر الخطاب السياسي للسلطة فقط . و هذا ما يفسر لنا بأن حزب جبهة التحرير الوطني غير موجود بصورة فعلية زو لا يعبر على شرائح كبيرة من المجتمع .

أما نسبة (13,33%) من المبحوثين ذوي المستوى الثانوي عبروا بأن الحزب موجود في الإدارة فقط و هذا قد يعود إلى سيطرة الحزب على الإدارة الجزائرية منذ الاستقلال بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة و طبقا للمادة 120 التي تنص على أن كل من يتولى مناصب المسؤولية يجب أن يكون مناضلا.

كما عبرت نسبة (10,83%) من المبحوثين جامعيين على أن الحزب موجود لدى فئـات المصـالح و المنتفعة منه و التي تعودت عيش على حساب الحزب .

كما عبرت نسبة (9,16%) من المبحوثين الجامعيين بأن الحزب موجود عند العائلة الثورية . أما النسب المتبقية و التي عبرت بنسبة متقاربة بأن الحزب كان موجـود سابقا فتمثـلت بين (3,33%) و (2,5%) و هي نسب ضعيفة بالمقارنة مع نسبة السابقة .

و من هنا نستخلص أن الدارس للمراحل التي مربها حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال إلى غاية اليوم لا يجد ما يدل على أنه مثل في الفترة من فترات الحزب السياسي بمفهومه الحديث .، فوحدة التنظيم ظلت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبتها وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب و التي لا تنحدر أصلا من طبـقة اجتـماعية معـينة و محددة ، بالرغم من حرص و تأكيد الدائم في أدبيات الحزب على ضرورة توفر مقاييس اجتماعية معينة في الراغب في الانخراط في الحزب . إضافة إلى ذلك أكدت مختلف الشروط التي وضعت للانخراط في الحزب منذ الاستقلال على ضرورة أن يكون الراغب في الانتماء للحزب قد شارك في الثورة التحريرية ، و ذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على أن جبهة التحرير الوطني تستمد شرعيتها من قيادتها للثورة التحريرية أكثر من قادتها للمجتمع في ظل الاستقلال و بالتالي بقيت هذه الفئة طرفا مؤثرا فيما يجري من حوار داخل الهياكل الحزبية .

خلاصة الفصل الثاني:

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من خلال هذا الفصل، أن حزب جبهة التحرير الوطني رغم تجربته في الممارسة السياسية و السلطوية، إلا أنه ما زال يعاني في تشكله و بنيته الإجتماعية و النضالية من عناصر لا علاقة لها بالعمل السياسي مما يؤدي به إلى تفشي الأمية السياسية في أوساطه، رغم ادعائه بأنه حزب جماهيري في القاعدة و طلائعي في قمة الحزب. و هذا راجع إلى ضعف في التكوين السياسي لدى أغلب المناضلين في الحزب و هذا ما أدى به إلى اختلافات في الممارسة السياسية و التلاعب في اتخاذ المواقف الحاسمة مما انجر عنه ظهور التناقضات في العمل الميداني، و استغلال الحزب للأغراض الشخصية الناتجة عن تفشي البيروقراطيـة داخل الحـزب، وأصبحت شيوع الفكرة القائلة بأن المناضل ما لم يكن ملما بالمعلومات الضرورية و مطلعا على ما يجري من أحداث داخل الحزب لا يستطيع أن يميز بين الخطأ و الصواب و لا يمكنه أن يؤدي دور المناضل المنوط به في الحزب و هذا ما يفسر أيضا العطالة السياسية التي تتميز بها الحياة السيـاسية والصعوبة التي يجدها الناشطون السياسيون في الوصول إلى قطاعات من الجمهور المختلفة وايقاضها و استنهاضها و تحريكها لخلق حالة جديدة تسمح بالتفكير في القضاء على البنى التقليدية و بدأ حياة سياسية جديدة.

وفي ظل الوضعية التي آل إليها الحزب كتنظيم سياسي يربي الجماهير و يوجهها و الذي لم يكن مؤهلا للقيام بهذه المهمة نتيجة عدة خلفيات و أسباب فان ضعف وجوده و قلة حضوره المؤثر في المجتمع قد جعلت الفرد الجزائري يعتاد على تصريف شؤونه السياسية خارج تنظيم الحزب.

وهذه الحالة لها علاقة بما أصبح عليه الحزب من الركود و القصور لم يمكنه من مسايرة المتغيرات الجديدة التي طرأت على التركيبة السكانية للمجتمع من عدة جوانب اقتصادية و ثقـافية و اجتمـاعية و سياسية، إلى جانب ما أصبح المجتمع يحتوي عليه من قدرات ثقافية و علمية لدى الشباب إلا أن الحزب ما يزال يعيش حالة فراغ حقيقي في التركيبة من الشباب، فانه يمكننا القول بأن الشباب الجزائري قد تما في مجموعة خارج نطاق الحزب إن لم يكن أخذ موقف التمرد عليه.

الاستنتاج العام

إن أهم ما يستنتج من خلال هذه الدراسة حول بنية الأحـزاب الـسياسية في الجزائـــر وحـــزب جبهة التحرير الوطني نموذجا، نوعان من النتائج المرتبطة مع بعضها البعض أشد الإرتبــاط أولـــــهما نتائج خاصة بالفرضيات المقترحة من طرف هذه الدراسة وثانيها نتائج غير مباشرة مستوحاة من نوع الأول من النتائج ومن الدراسة ككل بقسميها النظري والميداني معا .

إلا أن قبل البدأ في سرد هذين النوعين مـن النتـائج مـن الأهميـة بمكـان الإشـارة أولا وقبل كل شيء إلى أول وأهم نتيجة تم التوصل إليها في هـذه الدراسـة كونهـا أسـاس الدراسـة ككـل والمتمثلة في أن التعددية أخفقت داخل الحزب بالاعتبار أن الحزب الـذي يتعامـل مـع مناضـليه بنـوع من الاستبداد ووجود القوة تمنع قيام أحزاب حقيقية وكذا حالـة التموقـع التـي تنـتج النخـب الموجـودة داخل الأحزاب المتصفة بالقصور في بناء التمثيـل السياسـي حقيقـي وتقبـل فكـرة المناضـل المـدعم والمسالم على المناضل المناقش والناقد .

ومثل هذه الممارسـات والعيـوب سـاهمت فـي إخفـاق وقصـور تجربـة التعدديـة الحزبيـة بالإضافة إلى النظام السياسي في الجزائر الذي ذهب في بداية الأمـر بالتعدديـة الحزبيـة قبـل التعدديـة السياسية بحيث نتجت عن ذلك ألوان الإخفاق وبالتـالي لـم يصـب الأحـزاب فحسـب وإنمـا أصـابت الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وصـارت صـورة الإخفـاق مـؤطرة بآليـة عقيمـة تتحكم في مسألة الانتقالية الاجتماعية الإنتقائية السياسية عندنا، ونعنـي بهمـا النخـب التـي تـتحكم فـي المرحلة الانتقالية التي تشهدها الجزائر باعتبارها نخب عشائرية ومذهبية.

ومن هنا أصبحت الأحزاب السياسية في الجزائـر أحـزاب صـورية نشـاطها محـدود لا تتصـل قيادتها بقواعدها إلا نادرا كما أن معالجتها للقضايا ليست جوهريـة مـع أن المفـروض أن تكـون هـذه الأخيرة المؤطر للقاعدة وللتمثيل الحقيقي للشعب في المجالس المنتخبة.

وبما أن حزب جبهة التحرير الوطني كان سباقا على السـاحة السياسـية خلـق آفـات السياسـة ، والتي أصبحت فيما بعد نموذجا للأحزاب التي أنتجتها التعددية السياسية في الجزائر .

- **النتائج المباشرة الخاصة بالفرضيات :**

فيما يخص بنية الحزب السياسي والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني فلقد تم التوصل من خلال البيانات المحصل عليها بشأنها أن هناك مجموعة من العوامل المتعددة والمتنوعة والمتداخلة فيما بينها التي أدت بحزب جبهة التحرير الوطني أن يكون هكذا ، ولا يمكن أن ينطق عليه وصف الحزب السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة، وهذا بالرجوع إلى التاريخ الحزب وتركيبة المجتمع الجزائري، فالجدير بالذكر أن غالبية سكان الجزائر من أهل الريف خضعوا لفترة طويلة من التاريخ النظام القبلي الذي كان يتحكم في حياة الأفراد بشكل مباشر حيث كانت القبيلة هي القائم على الحياة ، ومع دخول الاستعمار ما كان منه إلا أن عمل على وضع حد لهذا التأثير، أولا للتصدي للمقاومة التي كانت القبائل تقوم بها من جهة وحتى تسهل عملية الاستحواذ على الأراضي، مثلما تقتضيه طبيعة الاستعمار التوسعية من جهة أخرى فكانت عملية تقسيم الأراضي على أساس تمزيق وحدة هذه العروش بغرض تلاشيها، غير أن الذي حدث العكس من ذلك ، حيث زاد تمسك الأفراد بإنتمائهم القبلي، واعتزازهم به سيما بعد التدخل والاحتكاك بين مختلف العروش التي كانت في السابق محددة كل في منطقتها ، والمثير أنه حتى خلال فترة التحرير الوطني واجهت الثوار الكثير من العراقيل بسبب هذه النزعة القبلية، حيث كانت هناك صعوبة كبيرة في فرض احترام السلم الإداري القائم على الثورة لاسيما في المناطق الداخلية من الوطن، إذ كان من الضروري وضع حساب لهذا النزاعات العروشية في اختيار قادة الثورة في هذه المناطق ، وليس من الغريب أن ندرك أن قائد بمكانة مصطفى بن بولعيد لم يمكن ليفرض سلطته لو لم يكن منحدرا من قبيلة قوية، وعلى هذا الأساس استمر التعامل بهذا المنطق حتى بعد الاستقلال اذ فرض تفكير القبلي نفسه حتى في ظل غياب القبيلة بذاتها إذ أن المفهوم تطور تحول إلى ضرورة التحالف للحفاظ على المصلحة فقط لا غير.

وكأن ابن خلدون كتب عن العصبية إنطلاقا من معايشته لما يحدث في المنطقة وهذا نظرا للاستخدام المفاهيم الفرعية للعصبية منها النسب ، قرابة السلف، قرابة النسب، النسل والالتحام والشرف والحسب والحلف والبيت، والرئاسة ... وبفضل هذا الهرم التصوري من تحليل ظاهرة العصبية تحليلا دقيقا وتمكن تحديدها إزاء الحقائق الملموسة للمجتمع المغربي في جملته المكانية والتطورية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وإذ كانت هذه الظاهرة العامة لألفة تتجلى في صورة "الارتباط – الاتحاد " فليس لها نفس التأثيرات ولا نفس الأصل ، كما ليس لها نفس الشكل ولا نفس الهدف وباختصار فإننا نقول أن العصبية بالمعنى العام المتداول بين الناس تعني الألفة [1].

---

[1] مغربي عبد الغاني الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 – ص 146.

وهذا ما ظهر بصورة جلية من خلال الممارسة السياسية للحـزب وهـذا مـا ينطبـق علـى صـحة الفرضية المقترحة للدراسة بأن حزب جبهـة التحريـر الـوطني تحكمـه بنيـة تقليديـة منـذ نشـأته أي التحكم التنظيمات العرفية التي لا تتعارض مـع السـلطة بحيـث تـتقن منطـق التعامـل مـع مؤسسـات الدولة ، بالإضافة إلى تسهيل مهمة الـتلاحم ورص الصـفوف فـي أواسـط المجتمـع، وذلـك بواسـطة نشاط العشائر التي تضـم فـي صـفوفها تركيبـة موسـعة مـن العـائلات والأعيـان ، لهـذا نجـد أن التنظيمات الفرعية في المنطقة قد سبقت للوجود ما هو موجود حاليـا مـن الجمعيـات ومنظمـات وطنيـة تعمل في كنف مؤطر ومهيكل.

أما فيما يتعلق بأمر الفرضـية الثانيـة مـن هـذه الدراسـة الخاصـة بالثقافـة السياسـية لمناضـلي الحزب ومدى ممارستها بطريقة الديمقراطية من خـلال الحـزب والتـي أوضـعت البيانـات المستخلصـة إن قلة عدد الأعضاء الفاعلين في الحزب و تركت الحزب غيـر فعـال فـي الحيـاة السياسـية ممـا أدت بالممارسة الديمقراطيـة داخـل الحـزب تأخـذ دلائـل عديـدة علـى التنـاقض بـين مطالبـه الحـزب بالديمقراطية وعدم التزامه داخليا بـاحترام القواعـد التـي تفرضـها الممارسـة الديمقراطيـة ، فالقيـادة الحزب العليا مازالت تشغل مواقعها بحيـث أصـبحت إلـى درجـة كبيـرة أحـزاب أشـخاص وتتركـز عملية صنع القرارات المهمة المؤثرة في أيدي هذه القيادة العليا فـي الحـزب وهـو مـا يبـدوا واضـحا في فترات الإستعدادت الانتخابات البرلمانية حيث تـرتبط القـوائم المرشـحة مـن كـل حـزب بقيادتهـا العليا.

كذلك فإن مشاركة المستويات الوسطى والقاعدية للحزب فـي عمليـة وضـع القـرار محـدودة للغاية في حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث يقتصر اختيار المرشـحين علـى لجنـة ضـيقة فـي الحزب مما أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات والخـروج مـن الحـزب ، وظهـور القـوائم الحـرة إلا أن الشيء الذي يلاحظ عن تماسك الحـزب نوعـا مـا هـو انتمـاء رئـيس الجمهوريـة إلـى الحزب عبر مساره الطويل وبرنامجه المتبني طرف من الحزب .

وكذلك نتيجة التي تم التوصـل إليهـا أن ضـعف الثقافـة السياسـية وعـدم القـدرة الحـزب علـى التأطير القاعدة والتمثيل الحقيقي للمجتمـع تركـت الغالبيـة السـاحقة مـن النـاخبين لا يصـوتون علـى أساس انتماء الحزبي في المقام الأول وإنما حسـب اعتبـارات أخـرى مثـل الشـخص المرشـح ومـدى ارتباطه بهم وفقا للمؤشرات الاجتماعية تقليدية عائلية أو عشائرية او غيرها.

وكذلك كشفت الدراسة بأن الحزب يعتمد أساسا علـى جهـاز الدولـة وأن تركيبتـه القياديـة أصـابها الترهل والجمود وتفتقر غالبتها للأواصر العضـوية بالقواعـد الجماهيريـة فهـذه القيـادات تعتمـد علـى وظائفها البيروقراطية والحكومية وهي تمارس العمل الحزبي من خلال المكاتب والأوامر.

إن ما يجب تأكيده هو أن حزب جبهة التحرير الوطني ما هو إلا أحد وجوه التراجع العام للأحزاب السياسية ، وهذا التراجع أدى إلى ظاهرة المستقلين عن الحزب وهذا في الحقيقة يعكس ضعف الالتزام الحزبي وتأكيد من ناحية أخرى إخفاق الحزب في التوغل والانتشار داخل المجتمع وليس بسبب سلبية موجودة في المجتمع بقدر ما هو ضعف كامن في الحزب الذي أصبح يأخذ الشكل الديكور بغية المحافظة على ما تبقى له من وجود في الحياة السياسية ، وهذا ما ترك عدم الرغبة في الإنتماء الحزبي في المجتمع الجزائري ، وذالك راجع إلى عدم قدرة الحزب على التكيف وفقا لهذه التطورات والإصرار على التمسك بأطر سياسية قديمة لا تتماش مع الواقع الجديد مما جعل الكثير ينظرون إلى عملية الانتماء الحزبي على أنها قيد وعبث أكثر من كونها إلتزاما وهذا ما تؤكده صحة الفرضية المقترحة للدراسة.

إلا أنه في نهاية ه>ه النتائج المستخلصة من البحث ككل و غيرها، تجدر الإشارة إلى أنها تبقى نتائج تنطبق فقط على عينة من المبحوثين على مستوى مكان الدراسة و كون العينة و نظرا لعددها (120) حالة لايمكن أن تمثل طبيعة الحزب بأكمله في المجتمع الجزائري ككل.

وعلى أمل كبير من هذه الدراسة أن تقوم دراسات أخرى في علم الإجتماع السياسي لتزيده عمقا و تحليلا.

الإقترحـــات :

ووفقا لهذه النتائج وغيرها المستخلصة من هذه الدراسـة يمكـن اقتـراح اتخـاذ مجموعـة مـن الإجـراءات من طرف السلطات الجزائرية أولا ومن طرف أفراد المجتمـع الجزائـري أنفسـهم ثانيـا ، وهـذا لحد من بقاء سيطرة الظاهرة العروشية على الممارسـة السياسـية بصـفة الخاصـة وفـي الحيـاة الفرد بصفة عامة ومنها :

- يجب الاستثمار في الفرد عن طريق فسح المجال من أجل التقـدم والإزدهـار بعيـدا عـن انتمائـه، في مقابل تشجيع قدراته وكفاءته الفردية التـي تجعـل مـن كـل فـرد يتميـز بالتعامـل مـع السياسـة بمنطلق اختيارات وقناعات فكرية لا علاقة لها بالقبيلة.
- عدم تقبل بتعامل مع ما هو موجود بحجة أنه واقع موجود لا مفر من التعامل معه.
- إحلال معيار الكفاءة في مجالات الحياة والنشـاط والعمـل محـل معيـار الـولاء سـواء أكـان ولاء القرابة أو العائلية، والعشائرية أو المحسوبية أو ولاء لشبكات مصـالح خاصـة المتغلغلـة فـي الدولـة أو الانتماءات الحزبية الضيقة والحاكمة .
- إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحقل السياسي والمدني.

وهنا لا يمكن التخلص من هذا النمط القبلي الذي بات يحـدد سـلوكات الأفـراد ، إلا مـن خـلال تنميـة الأفراد وتكريس المواطنة بمفهومها المدني البعيد عـن المعتقـدات الدينيـة والعرقيـة للأشـخاص، بعبارة أخرى لابد من تكريس نمط تفكير مدني يعيد الإعتبار للفرد.

الخاتمـــــة :

يبقى الاستدلال على مدى تأثير الانتمـاء القبلـي والجهـوي فـي مجريـات الممارسـة السياسـية مـن المهمات الصعبة التي تقابل كل باحث في الموضوع بالرغم مـن التـدخل والتشـابك الكبيـر بـين ما السياسة و ما القبيلة أو القرابة ، حيث باتت هذه الأخيرة تحـدد معـالم السياسـة فـي المنطقـة ، مع أن الفاعلين السياسيين دون استثناء يؤكدون لكـل القـادرين علـى تصـديقهم أنهـم لا يؤمنـون بهذا المبدأ وأن المعايير الوحيدة التي يتم التعامل بها ترتكـز علـى الكفـاءة لا غيـر إلا أن الواقـع في الكثير من المدن والمناطق الداخلية للبلاد والأعـراف المتعامـل بهـا فـي الأوسـط السياسـية في بلادنا ما تزال تسير وفقا للانتماء القبلي.

فالحياة في الكثير من المناطق الداخلية في الجزائـر مـا تـزال تحـددها هـذه الانتمـاءات والأعـراف، ولا يقتصر الأمر على المناطق الداخليـة ، فقـد سـبق للأزمـة القبائـل أن كشـفت عـن مـدى تجـذر الشعور الجهوي العروشي لدى الجزائريين.

هذا الشعور الذي يعاود الظهور كلما سنحت الفرصة سـيما فـي الاسـتحقاقات التـي تتطلـب تكافـل العروش والقبائل من أجل ضمان حصولها على مناصب تبقيها فـي السـلطة وتعمـل علـى الـدفاع عـن مصالحها.

ولا أسهل من الاستدلال على سيطرة هذا المنطق على الحياة اليوميـة فـي سـير المدينـة حيـث يـتم تقسيم الأفراد لا على أساس الكفـاءات ولا القـدرات ولا حتـى المسـتويات الاجتماعيـة أو غيرهـا مـن التصنيفات المعهودة عند تصنيف القبلي.

إذ يأتي وجود الفرد في المقام الثاني بعد الانتماء القبلي حيث أن الهويـة فـي المنطقـة أثنـاء الممارسـة السياسية للحزب هوية جماعية تنسب إلى القبيلة أو العـرش ، ممـا يـدل علـى أن كلمـا كـان المناضـل في القبيلة كبيرة كلما سمح لك بالحصول على بعض الامتيـازات ، لـيس فقـط مـن أعيـان المنطقـة أو الجهة وإنما كذلك من الإدارة العمومية التي غالبا ما يحكمها المنطق الغالب .

وبالتالي الانتخابات عادة ما تكون الفرصة السانحة لتـذكير بمكانـة كـل منهـا حيـث تسـعى القبائـل الكبرى للحفاظ على مكانتها في الوقت الـذي تسـعى أخـرى لخلـق تحالفـات للتمركـز فـي الخريطـة السياسية المتجددة .

ورغم ذلك فالأحزاب المتواجدة في المنطقة تستمر فـي التأكيـد علـى أنهـا لا تحـتكم لمعيـار آخـر غير الكفاءة في اختيار مرشحيها من دون العمل بحسابات العروشية بطريقة أو بالأخرى.

وهذا رغم تأكيد حزب جبهة التحرير الوطني على أنه يتعامـل مـع أعضـائه مـن خـلال قـدرتهم علـى تجنيد الأفراد والشعبية التي يمكنه الحصول عليها ، بالإضافة إلى الكفاءة والقـدرة علـى خدمـة المجتمـع فـي

المقام الأول ، مثل هذا الخطاب تردده جل الأحزاب السياسـية بـاذلين قصـارى جهـدهم لإبعـاد شـبهة العروشية عن اختيارهم لأسماء المرشحين للانتخابات .

وإن كان مفهوم العروشية أمر واقع لا يمكـن لأي حركـة سياسـية أن تتجاهلـه فـي المنطقـة علـى اعتبـار أن الظاهرة العروشية في الانتخابات أمر واقع لا يمكن تخطيـه فـي عقـد مـن الممارسـة الديمقراطيـة علـى اعتبار أن النسيج السكاني يعتقد جازما بفكرة القبيلة أو الجهـة أو القرابـة ، وضـرورة التحـالف فـي مثـل هذه المناسبات من أجل ضمان الفوز.

وان كان لا يرقى بمفهوم الممارسة الديمقراطية إلى مفهومهـا المـدني المتعـارف عليـه علـى اعتبـار أن التنافس في نهاية المطاف يظل تنافس لخدمة مصـالح العـروش والمنتمـين إليـه بـدلا مـن خدمـة الـوطن بغض النظر على انتمائه إلى هذه القبيلة أو تلك.

على هذا النحو تسير الأمور في واحدة مـن المنـاطق التـي تخضـع فـي الانتخابـات ، وإن لم تكن وحدها من ولايات الوطن التي لم تنجح في الخروج مـن دائـرة القبليـة، لتثبـت الفشـل الـذريع للمؤسسات الرسمية ، التي عجزت عـن تكـريس مفهـوم المواطنـة التـي لا يمكـن لأي ديمقراطيـة أن تقوم بدلا عنها، ليتأكد مرة أخرى أن الانتخابـات تسـاهم فـي تغييـر أسـماء ممثـل الشـعب مـن دون لتغيير الحقيقي في الواقع المنطقة واليوميـات الأهـالي الـذين بـاتوا ينظـرون إلـى القبيلـة علـى أنهـا الحامي في ظل الفشل الذريع للمؤسسات العمومية لخلق فضـاء يـتمكن فيـه الفـرد مـن الإزدهـار مـن دون الإضطرار إلى الرجوع إلى القبيلة ، ليبقى الوضع القـائم ، تسـعى مـن خلالـه كـل قبيلـة للحفـاظ على مصالحها مجندة لذلك إلى جانب المال أهم سلاح في يدها.

هذا الشعور بالانتماء الذي يضمن لها البقاء ويحكم على الديمقراطية بالزوال.


المراجع

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية :**

1- ابو الغار ابراهيم ، **علم الإجتماع السياسي**، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979

2- الأشرف مصطفى ، **الجزائر الأمة و المجتمع** ، ترجمة : حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983

3- الأزرق مغنية ، **نشوء الطبقات في الجزائر** ، دارسة في الإستعمار و التغيير الإجتماعي و السياسي ترجمة : سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية 1980 .

4- الأسود صادق ، **علم الإجتماع السياسي ، اسس و ابعاده** ، بغداد ، جامعة بغداد 1986

5- بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** طبعة الثانية ، الجزائر دار الهدى 1993

6- بسيوني عبد ا عبد الغني ، **النظم السياسية و القانون الدستوري** ، القاهرة 1997

7- بوردو جورج ، **الدولة** ، ترجمة : سليم حداد ، بيروت ، بيروت / المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1985

8- بوحوش عمار ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995

9- بلحاح صالح ، **ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة** 1956-1965 – الجزائر ، دار قرطبة 2006

10- البشري طارق ، **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي** ، الطبعة الأولى القاهرة ، دار الشروق 2005 .

11- البير مايبلو ومارسيل ميرل ، **الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى** ، ترجمة : محمد برجاوي الطبعة الأولى بيروت ، منشورات عويدات 1970 .

12- توهيل محمد ، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمال السياسي** ، عمان ، دار الحامد 1998

13- الجابري محمد عابد ، **اشكاليات الفكر العربي المعاصر** ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية 1989

14- الجوهري عبد الهادي ، وآخرون ، **دراسات في الإجتماع والقانون السياسي** ، القاهرة 1975

15- جان بيار كوت ، **من أجل علم الإجتماع السياسي** ، ترجمة محمد هناد ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1985 .

16/ حربي محمد ، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، ترجمة : نجيب عياد ، الجزائر ، موفم للنشر و التوزيع 2006 .

17- حرب أسامة الغزالي ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت ، مؤسسة الرسالة 1987

18- حزام والي خميس ،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية 2003

19- حريشان عبد القادر ، **الإنفاذ و السلطة -1988-1992**- بدون سنة النشر و الطباعة

20- خيري عيسى ، **المدخل الى علم السياسة** ، القاهرة 1976

21- خدوري مجيد ، **الإتجاهات السياسية في العالم العربي** ، دور الأفكار و المثل العليا في السياسة ، بيروت ، جار المتحدة للنشر 1972 .

22- رخيلة عامر ، **التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962-1980)** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1983 .

23- رازقي عبد العالي ، **الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و الحقائق** ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1990

24- ر.بودون ،و ف بوريكو ، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**،ترجمة سليم حداد، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية .

25- زيان محمد عمر، **البحث العلمي منهاجه و تقنياته،** الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 1983.

26- زرنوقة سالم، **المنافسة الحزبية في مصر (1976-1990)** القاهرة :مركز محروسة للنشر.1994

27- زغدود علي، **نظام الأحزاب السياسة في الجزائر،** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية .2005

28- الزغبي سليم ،**الأحزاب السياسية و البرلمان في التجربة الأردنية،**في المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن مركز الجديد للدراسات .1995

29- س.ي بوبون،**نقد علم الإجتماع البرجوازي المعاصر**،ترجمة :عيون السود .دمشق ،دار دمشق للطباعة و النشر .1973

30- سعد ا أبو القاسم،**الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء الثاني طبعة الرابعة بيروت: دار الغرب الإسلامي .1992

31- سرحان أحمد ، **القانون الدستوري و الأنظمة السياسية** ،بيروت دار الحداثة ،.1980

32- السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي**،ميدانه و قضاياه،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 1990.

33- السيد عبد الحليم الزيات ،**التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**،الجزء الأول،القاهرة: دار المعرفة الجامعية ،.2002

34- الشرقاوي سعاد،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،طبعة الثانية القاهرة :دار النهضة العربية 1982.

35- شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .1998

36- شريط عبد ا ،**مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الايديولوجي في الجزائر**،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب .1986

37- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح زمن اليقين**: دراسة حول تاريخ الجزائر ،ترجمة محمد حافظ الجمالي .القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ..2003

38- الطاهر الاسود شعبان،**علم الإجتماع السياسي ،قضايا العنف السياسي و الثورة** .القاهرة :دار المصرية اللبنانية ..2001

39- عميمور محي الدين ، **و للوطن** ،الجزائر :دار الأمة .1996

40- عبد الحليم كامل نبيلة ،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،بيروت:دار الفكر العربي ..1982

41- عباس محمد،**الإندماجيون الجدد**،الجزائر ،مطبعة دحلب ..1993

42- عباس محمد، **النخبة ... و الغاشي**، مشكلة النخبة المستلبة،الجزائر: منشورات مؤسسة الشروق للإعلام و النشر ..2004

43- العسلي بسام ، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية** ،بيروت :دار النفائس ..1982

44- العمار منعم ،" **الجزائر و التعددية المكلفة** " في الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية .1997

45- غليون برهان، **بيان من أجل الديمقراطية** ، الجزائر ،موفم للنشر .1990

46- غليون برهان، **نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة** ،بيروت ، المركز الثقافي العربي .1990

47- قداش محفوظ ،جيلالي صاري ، **المقاومة السياسية ،1900- 1954**،الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ،.1987

48- ملاح بشير ،**موجز تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830- 1989)**، الجزائر :دار المعرفة 2000..

49- متولي عبد الحميد ، **أزمة الأنظمة الديمقراطية** ، القاهرة .1964

50- المجذوب محمد ، **دراسات في السياسة و الأحزاب**، بيروت منشورات عويدات ،.1972

51- الهرماسي عبد الباقي ، **الدولة و المجتمع في المغرب العربي** ، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية .1987.

❖ المراجع باللغة الفرنسية :

1 Addi (H) L'impase Du Populisme l'Algérie Collectivité Politiques Et Etat En Construiction, Algerie,: ANEL, 1990 .

2- Duverger (M) : Les Parties Politique, L. Armande Colin, Paris, 1976

3- Duverger (M) : Institution Politiques Amand Et Constitutionnel Les Grandes Systèmes Politiques, P.U.F, Paris, 1980.

4- Gonidec (P.F) Les Systèmes Politiques Africains, LDJ, Paris, 1978

5- Grarwitz (M) Méthodes Des Sciences Sociales, Paris, Ed Daloz, 5 Eme Edition 1981 .

6- Ghiglion (R) Et Matalon (B), Les Enquetes Socialogiques Théoris Et Pratique, Amand Colin 4 Eme Edition, Paris, 1985 .

7- Harbi (M), le F.L.N Mirage et réalité, Ed jeune afrique,Paris,1980.

8- Igalens (J) Et Roussel (P) Méthodes Des Recherches En Gestion Des Ressources Humaines,Ed. Economica, Paris, 1998 .

المجــــلات والجرائد :

1- بوعناقة علي ودبلة عبد العالي ، الدولة وطبيعة الحكم في الحكم ، **المستقبل العربي** ، السنة 20 بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 225 نوفمبر 1997 .

2- الجابري محمد عابد ، إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي **المستقبل العربي** السنة 15 بيروت . مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 167 جانفي 1993

3- سمير أمين ، الثقافة والإديولوجيا في العالم المعاصر ، **الطريق** السنة 52 العدد 01 ماي1993 .

4- السامرائي شفيق ، الأحزاب السياسية في العالم العربي المنار العدد 67 ، 1990

5- فؤاد عبد ا ثناء ، الحياة الحزبية في مصر **المستقبل العربي** ، السنة 24 بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 274 ديسمبر 2001 .

6- عبد الفتاح نبيل، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات و الصراعات و المسارات **السياسة الدولية** السنة 28 العدد 108 افريل 1992 .

7- غليون برهان ، نظرية الشرعية وأزمة الساسية العربية **الفكر العربي المعاصر** العدد 72 فبراير 1990 .

8- نظمي وميض عمر ، المثقف العربي بين السلطة والجماهير إشكالية العلاقة الصعبة **المستقبل العربي** السنة 17 العدد 186 اوت 1994 .

9- هلال علي الدين تجربة الديمقراطية في مصر 1970-1981 **قضايا سياسية** 2 القاهرة ، المركز للبحث و النشر 1982 .

10- اسبوعية الحقيقية 13-19 سبتمبر 1995 العدد 88، 1995 .

11- جريدة الشروق اليومي 18 نوفمبر 2006 العدد 1844 .2006

❖ النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر** 1964 (الجزائر ، جبهة التحرير الوطني 1964) .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني ، **ميثاق الوطني** 1976؛ (الجزائر جبهة التحرير الوطني 1976).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري **دستور 1989** ، (الجزائر ، المطبعة الرسمية . 1989).

4- البرنامج الانتخابي للحركة مجتمع السلم الخاص بالتشريعات 1997

5- البرنامج الإنتخابي للحركة مجتمع السلم 1997

6- البرنامج الحزب الإجتماعي الديمقراطي المنبثق عن المؤتمر الأول للحزب

7- حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي المؤتمر الثامن، أفريل 2005.

الملاحق

استمارة البحث

1. الجنس 1- ذكر ☐ 2- أنثى ☐
2. السن: ....
3. مكان الإقامة : 1- حضري ☐ 2- ريف ☐ 3- نصف حضري ☐
4. المستوى التعليمي:

1-جامعي ☐ 2- ثانوي ☐ 3-متوسط ☐ 4-ابتدائي ☐

5. هل أنت :

1-مناضل ☐ 2-متعاطف ☐

6. الوضعية المهنية للمبحوث :

قطاع الإدارة ☐ قطاع التعليم ☐ قطاع الخدمات ☐

عمل حر ☐

- إجابات أخرى.. ....

7. كيف تم انضمامك في الحزب ؟

- عن طريق الأصدقاء ☐
- اقتناع ببرنامج ☐
- عن طريق إعلام الحزب ☐
- طرق أخرى......................................

8. هل لديك معلومات حول القانون الأساسي للحزب؟ - نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكر بعضها ؟- ....

9. هل يؤدي القانون الأساسي للحزب وظيفته في العمل الميداني؟-.................................

....

10. هل تعتقد بأن القوانين المعمول بها في الحزب مطابقة للأهداف ومشروع الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ لا أذكر سبب معين لذلك؟ -...

11. في رأيك ما هي نقاط الضعف الموجودة في الحزب ؟

- ضعف التكوين ☐
- الجهل بقوانين الحزب ☐
- وجود العمل الفردي ☐
- وجود عمل نخبوي ☐
- استيلاء الأسرة الثورية ☐
- أخرى بين ؟...

12. هل الحزب السياسي لديكم يمثل كل فئات الشعب ؟

- نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ لا هل ينتج ذلك تميز معين لفئة على فئة؟

- نعم ☐ لا ☐

13. أعطي أمثلة على ما لحظة؟

- ....

14. كيف ترى تعامل هياكل الحزب في رقابة نشاطات الحزب؟

- ....

15. ما هي مبادئ الحزب الأساسية ؟

- ....

16. هل حقق الحزب بعض هذه المبادئ الأساسية ؟

- نعم ☐ لا ☐

17. هل ترى تعامل الحزب مع الأزمة الحالية مناسب مع ما ينتظره المجتمع؟

- نعم ☐ لا ☐

18. هل انتم راضون عن كيفية اختيار المترشحين في حزبكم ؟

- نعم ☐ لا ☐

19. إذا كان الجواب بلا لماذا ؟

- ....

20. ما هي آليات المقترحة في علاج هذا الإختلال ؟

- ....

21. هل الحزب السياسي بالجزائر يشبه من حيث الممارسة السياسية مثيله في أوربا؟

- نعم ☐ لا ☐

22. إذا كان الجواب بلا هل الأسباب تعود إلى ؟

- بنية الهياكل الحزب ☐
- المستوى التعليمي للقاعدة ☐
- العلاقة بينهم ☐
- نقس الشفافية ☐
- ضعف القوانين ☐
- النخبة المركزية للحزب ☐

23. بما أن هناك مقولة أن كل الأحزاب السياسية تعاني من خلافات داخلية هل حزب جبهة التحرير الوطني يعاني من هذه الخلافات ؟ نعم ☐ لا ☐

24. إذا كانت الإجابة بنعم أذكر أسباب الخلاف ؟ - ....

25. هل الحزب في الجزائر مبني على : الديمقراطية ☐ الجهوية ☐
رواسب الماضي التاريخي ☐ - العشائرية ☐

26. هل تمكن الحزب من إدخال تغيرات اجتماعية أثناء ممارسة السلطة ؟ نعم ☐ لا ☐
-إذا كانت الإجابة بنعم اذكرها ؟ ....

27. يؤخذ على الأحزاب السياسية عدم فعاليتها أو نشاطها إلا مع اقتراب المواعيد الإنتخابية؟
نعم ☐ لا ☐
-إذا كانت الإجابة بنعم اذكر الأسباب ؟ ....

28. يلاحظ أن الأحزاب السياسية في الجزائر تواجه مشكلة الإنفصام فيما بين الخطاب السياسي و التطبيق إلى ماذا تعود هذه المشكلة في رأيك ؟..

29. عن ماذا تعبر الأحزاب السياسية في الجزائر ؟
- أحزاب برامج ☐
- أحزاب أشخاص ☐
- أحزاب طموحة (مادية) ☐
- أحزاب إيديولوجية ☐

30. في رأيك من هي النخبة المسيطرة في اتخاذ القرار السياسي والتمثيلي في الجزائر ؟
- النخبة المثقفة ☐
- النخبة المالية ☐
- النخبة العشائرية ☐
- النخبة الحزبية ☐
- النخبة العسكرية ☐

31. ماهو دليلك من خلال ملاحظتك الميدانية ؟..

32. هل كان المستوى المنافسة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني واقعيا ؟
- نعم ☐ - لا ☐

33. رتب الأحزاب السياسية التي شكلت تحديا في المنافسة السياسية للحزب ؟

- حركة الديمقراطية الإجتماعية (باكس) ☐
- حركة النهضة ☐
- حركة مجتمع السلم ☐
- التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ☐
- جبهة القوى الإشتراكية ☐
- (الجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقا) ☐
- حزب العمال. ☐

34. في رأيك ما هي أسباب بروز التيار الإسلام السياسي في المنافسات السياسية السابقة ؟

-..

35. هل تعتقد بان حزب جبهة التحرير الوطني مازال يمثل الواقع الإجتماعي وذو تمثيل فعلي لدى المواطنين؟..

فهرس الجداول